من عُمان لعُمان

مال

بطاقة الدفع الوطنية

بنك مسقط. أفضل كل يوم.

CR No. 1/14573/8

الرؤية

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد غرة ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٣٠ | 12 صفحة | Sunday 13 September 2026 - issue No (4430)

توجيه بإرساء بعض الأعمال الحكومية لأصحاب العمل الحر

مسقط- العُمانية

وجهت وزارة المالية في منشورها المالي رقم (١) لعام ٢٠٢٦ كافة الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بإرساء بعض الأعمال والخدمات التخصصية التي لا تتجاوز قيمتها ٥ آلاف ريال عُماني لأصحاب العمل الحر العُمانيين المستقلين غير الموظفين. ويأتي ذلك وفق الأطر التنظيمية الواردة في دليل إجراءات التعاقد مع أصحاب العمل المستقل في سلطنة عُمان، والمعد من قبل البرنامج الوطني للتشغيل بناءً على قرار اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء. وأكد المهندس عمر بن عبد العزيز المعمري رئيس المسار الريادي بالبرنامج الوطني للتشغيل، أن هذا المنشور المالي يُشكّل نقلة نوعية في مسار تطوير منظومة العمل الحر بسلطنة عُمان؛ إذ يفتح آفاقًا أرحب أمام الكفاءات الوطنية المستقلة للمشاركة في تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات للجهات الحكومية، ويُعزّز من حضورها ودورها الفاعل في المشهد الاقتصادي.

02

اقرأ في الأحد الممتاز:

- متوسط دخل الأسرة.. أرقام لا تترجم الواقع! 03
- دعوات لتعزيز الصناعات التحويلية للتمور وإيجاد قيمة مضافة 04
- مختصون: تطوير المقاصف المدرسية يدعم صحة الطلبة 05
- خبراء: قانون البيانات الشخصية يُلبّي متطلبات المرحلة 11

المنتج الوطني يصل إلى أكثر من 130 دولة حول العالم

3.6 مليار ريال صادرات غير نفطية «عُمانية المنشأ» بنمو 11.4%

مسقط- العُمانية

أكد سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن الصادرات العُمانية غير النفطية "عُمانية المنشأ" سجلت ارتفاعًا لافتًا؛ إذ بلغت نحو ٣,٦ مليار ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٣,٣ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، محققة نموًّا بنسبة ١١,٤ بالمائة، وفقًا للبيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وتشهد الصادرات العُمانية غير النفطية مرحلة متقدمة من النمو والتوسع في الأسواق العالمية، مدعومة بتطور تنافسية المنتج الوطني، وتنامي قدرات الشركات العُمانية على الوصول إلى وجهات جديدة، إلى جانب تكامل منظومة التجارة والخدمات اللوجستية وجاهزية الموانئ والمنافذ البرية وتطور الأنظمة وسهولة الإجراءات، في وقت تتجه فيه سلطنة عُمان نحو ترسيخ نموذج تصديري مستدام يُعزز حضور المنتج الوطني ويرسخ مكانتها مركزًا تجاريًا ولوجستيًا يربط بين الأسواق الإقليمية والدولية.

09

«جهاز الاستثمار»: مضاعفة «البُعد العُماني» في اتفاقية مع هونج كونج

الرؤية- سارة العبرية

تمكّن جهاز الاستثمار العُماني من مضاعفة مبدأ "البُعد العُماني" في أحدث استثماراته الخارجية، وذلك بتوقيع اتفاقية استثمارية بالشراكة مع هيئة الابتكار والتقنية في هونج كونج وشركة "تمبل ووتر" الصينية يلتزم بموجبها الجهاز بنسبة ٢٥٪ من رأس مال صندوق "تمبل ووتر للابتكار" في مقابل تخصيص الصندوق ٥٠٪ من حجمه للاستثمار في عدد من القطاعات الواعدة بسلطنة عُمان.

وتُجسِّد الاتفاقية مبدأ "البُعد العُماني" الذي ينتهجه الجهاز في استثماراته الخارجية بهدف تعظيم أثرها على الاقتصاد الوطني، وتحقيق منافع تتجاوز العوائد المالية لتشمل استقطاب الاستثمارات والتقنيات، ونقل المعرفة والخبرات، وفتح أسواق وفرص جديدة أمام الشركات العُمانية. كما تمثّل الاتفاقية إضافة لاستثمارات الجهاز في منظومة الابتكار والتقنية بسلطنة عُمان.

09

سلطنة عُمان تدين استهداف خط أنابيب بالسعودية

الرؤية- غرفة الأخبار

أعربت سلطنة عُمان عن إدانتها واستنكارها لاستهداف خط أنابيب بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، مؤكدةً موقفها الثابت الرافض لهذه الهجمات واستهداف المنشآت الحيوية والمدنية، مهما كانت الدوافع والمسببات.

وجدّدت سلطنة عُمان- في بيان لوزارة الخارجية أمس- تضامنها مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودعمها لكل ما من شأنه حماية أراضيها ومنشآتها الحيوية وصون أمنها واستقرارها. وأكّدت على ضرورة احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتجنب كل ما من شأنه تهديد أمن المنطقة واستقرارها، داعيةً جميع الأطراف إلى التحلي بالحكمة وضبط النفس في التعامل مع هذه التطورات وتغليب لغة الحوار ومُعالجة أسبابها عبر الوسائل والحلول السياسية والدبلوماسية.

وأوقفت السعودية عمليات خط أنابيب النفط شرق-غرب بعد أن تعرض هذا المسار الحيوي لنقل الخام لهجوم جوي في ظل تصاعد الصراع في الشرق الأوسط مما ينذر بدفع أسعار الطاقة لمستويات أعلى.

حاتم الطائي يكتب:

أمريكا لا تريد السلام

كشفت مجريات الحرب الدائرة رحاها في المنطقة عن الدور التدميري للصهيونية العالمية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، فلا تكاد تضع الحرب أوزارها حتى ينفخ العابثون في رمادها لإشعال النيران مُجددًا، وما إن تهدأ أصوات الصواريخ وتعود الطائرات المقاتلة إلى حظائرها، حتى يعود القصف والتدمير، في مشهد عبثي يفاقم التحديات التي تعيشها المنطقة، وحالة تأجيج الصراع المستمرة، والتي لا تسعى سوى لاستنزاف الدول وهدمها من الداخل، لكي تبقى دولة الاحتلال الصهيونية الوحيدة الصامدة والمتفوقة اقتصاديًا وعسكريًا.

ولم يعد خافيًا مدى الدعم اللامحدود الذي تمنحه الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل، بدءًا من الدعم الاستخباراتي والأمني ومرورًا بالدعم العسكري من ذخيرة وأسلحة متقدمة وطائرات ومنظومات دفاع جوي، وليس انتهاء بالغطاء السياسي الفج داخل أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي المحافل الدولية. لقد ظلت إسرائيل تنفذ المذابح الجماعية في قطاع غزة، مرتكبةً أبشع جريمة حرب في التاريخ الحديث، وواصلت سياسة الأرض المحروقة تمهيدًا لمحاولات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، وسط دعم أمريكي لا مثيل له. وعندما امتدَّ الأمر إلى الضفة الغربية المحتلة، أظهرت واشنطن تجاهلاً تامًا للمساعي الصهيونية الحثيثة لتغيير التركيبة الديموغرافية، على أيدي المستوطنين الإرهابيين الذين يمارسون أبشع صور الهمجية والإرهاب بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

وعندما أشعلت إسرائيل نيران الحرب مع إيران، ألقت الولايات المتحدة بكامل ثقلها العسكري وأرسلت أعتى أسلحتها الهجومية وطائراتها المقاتلة، واستخدمت أشد القنابل دمارًا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الذي يُجرِّم استخدام هذه الأسلحة في الحروب.

ورغم مذكرة التفاهم التي أبرمتها واشنطن وطهران، إلا أنَّ الرئيس دونالد ترامب نكص على عقبيه وعاد لقصف إيران ووضع المنطقة فوق كتلة من اللهيب المشتعل، ما تسبب في اضطراب حركة الملاحة في مضيق هرمز، وتوقف إمدادات الطاقة وحركة الشحن والبضائع.

هذه التطورات الخطيرة وما يشهده الوضع الإقليمي من قلاقل وعدم استقرار، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أننا أمام إدارة أمريكية غير راغبة في السلام، إدارة تمارس أعمال البلطجة السياسية، ترى في خطف رؤساء الدول وسيلة مشروعة لتنفيذ مخططاتها، ولا تجد غضاضة في أن تقصف دولة أخرى لمجرد الاعتقاد بأنها تطور سلاحًا نوويًا دون أدنى دليل على ذلك، وتتعمَّد مواصلة حرب عبثية على إيران من أجل إرضاء الكيان اللقيط المُسمى "إسرائيل". ومن العجب أن نرى الرئيس الأمريكي يتحدث عن مضيق هرمز والملاحة فيه، على نحو لا يحترم سيادة الدول المُشاطئة، فتارة يزعم أنَّ المضيق تحت السيطرة الأمريكية وأن بإمكان السفن المرور دون عوائق، وتارة أخرى يرغب في تسميته "مضيق ترامب" أو "مضيق أمريكا"، علاوة ما يفرضه من حصار بحري على إيران تسبب في تفاقم مُعاناة المدنيين من الشعب الإيراني في ظل ارتفاع معدلات التضخم، بالتوازي مع العقوبات غير المسبوقة التي فرضتها واشنطن على إيران، والتي لا يمكن وصفها سوى أنها "حرب اقتصادية" تستهدف المواطن الإيراني في المقام الأول وليس الدولة الإيرانية في حد ذاتها وحسب.

ومن المؤسف أنَّ هذا الصراع تحول خلال الأيام الماضية إلى "حرب ناقلات النفط"، وهنا مكمن خطر آخر؛ إذ إن القصف المتبادل لناقلات النفط يُنذر بخطر هائل، يتجاوز خطر ارتفاع أسعار النفط نتيجة شُح المعروض أو تصاعد مخاوف الأسواق من هذه الاستهدافات، لكن الخطر الأكبر يتمثل في التداعيات البيئية الناجمة عن قصف سفن تحمل في داخلها أطنانًا من النفط الخام، والذي يمثل مصدر تهديد بيئي غير مسبوق، يفاقم المخاوف من تسرب نفطي قد يودي بالحياة الفطرية البحرية بالكامل، ويكفي أن نُشير في هذا السياق إلى السفينة الجانحة قبالة شواطئ شليم وجزر الحلانيات بمحافظة ظفار جنوب السلطنة، وما تسرب منها من نفط غطى مساحات شاسعة من بحر العرب، في تهديد واسع المدى للبيئة البحرية والشعاب المرجانية والأحياء المائية.

ولم تتوقف رغبة الولايات المتحدة في إبقاء الحرب مشتعلة عند مواصلة القصف والتهديد بالدمار، وإنما عمدت الإدارة الأمريكية لإجهاض أي مساع للسلام، وأبلغ دليل على ذلك انهيار مذكرة التفاهم التي وقعتها أمريكا وإيران بوساطة باكستانية، بعد جهود مضنية بذلتها إسلام أباد. هذا إلى جانب جهود الوساطة العُمانية الحثيثة لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حلول سلمية للصراع، والتي يبدو أنها لم تجد الاستجابة الكافية من الجانب الأمريكي.

اليوم تقف منطقة الخليج أمام مشهد بالغ الصعوبة ومحفوف بالتحديات، فمضيق هرمز يبدو شبه مغلق أمام حركة الملاحة البحرية، وتتزايد المخاوف من إجراء مُماثل يُهدد مضيق باب المندب على البحر الأحمر؛ الأمر الذي يُنذر باحتمالية انهيار منظومة النقل البحري الدولية، لأنَّ المضيقين يمثلان شريانين حيويين، وليس مجرد مجريين مائيين، وما لم تُتخذ إجراءات لنزع فتيل الأزمات والصراعات عن منطقتنا، فلن نجني سوى الخسائر.

والمستفيد الوحيد من هذه الحروب والصراعات هي دولة الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ تريد إضعاف كافة دول المنطقة، إما عن طريق زعزعة استقرارها اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، أو من خلال فرض الإذعان عليها، لتتحول دول المنطقة إلى تابع لكيان مُجرم يعيث في الأرض فسادًا.

ويبقى القول إنَّ المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يعلو صوت الحكمة على أصوات المدافع والقنابل، وأن تهيئ المساعي الخيّرة التي تبذلها الدبلوماسية العُمانية، الطريق أمام تسوية إقليمية شاملة، وفق رؤية تضع السلام دون سواه على رأس الأولويات، ونهج يُعلي من قيمة الاستقرار كركيزة أساسية لتحقيق النمو وضمان العيش الكريم لشعوب هذه المنطقة، التي يبدو أن البعض يحيك لها المؤامرات واحدة تلو الأخرى، لكن هيهات هيهات.. فكُلنا ثقة في حكمة الدبلوماسية العُمانية وقدرتها على لَمِّ الشمل وإصلاح ذات البين ونزع فتيل الحرب.

استعراض أداء بطولة «اكتشف عُمان للرجل الحديدي للمحترفين»

سلطنة عُمان تناقش تعزيز الشراكة الدولية للترويج السياحي في البطولات العالمية

نيس- العُمانية

التقى معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي وزير التراث والسياحة مع سكوت ديرو الرئيس التنفيذي لمجموعة «آيرون مان»، وذلك في مدينة نيس الفرنسية؛ لبحث سبل تعزيز استفادة سلطنة عُمان من الشراكة الترويجية الدولية، وتعزيز حضور الهوية الترويجية السياحية «اكتشف عُمان» في البطولات والفعاليات العالمية.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء أداء سلسلة بطولة «اكتشف عُمان للرجل الحديدي للمحترفين» وانتشارها في الأسواق الدولية، وجدول السباقات، ومؤشرات المشاهدة عبر منصات البث الرقمية، والقيمة الترويجية التي تحققها السلسلة للشركاء؛ حيث أظهرت البيانات وصول محتوى السلسلة حتى نهاية يوليو ٢٠٢٦ إلى نحو ٢٤٫٦ مليون مشاهد، وتسجيل أكثر من ١٫٦٢ مليون ساعة مشاهدة.

وركز الجانبان في المباحثات على جودة الظهور الإعلامي، والوصول إلى الأسواق المستهدفة، وتحويل الانتشار العالمي للعلامة التجارية إلى اهتمام فعلي بسلطنة عُمان يسهم في زيادة الزيارات والحجوزات السياحية، مشيرًا معاليه إلى أن نجاح الشراكات الدولية يقاس بقدرتها على تحقيق أثر ترويجي واقتصادي قابل للقياس والوصول إلى شرائح جديدة.

وعلى هامش اللقاء، زار معالي السيد وزير التراث والسياحة قرية المشاركين في بطولة العالم لـ«آيرون مان ٧٠٫٣» التي تستضيفها مدينة نيس الفرنسية، واطلع على التجربة التنظيمية المصاحبة للبطولة، وما تضمه القرية من مرافق وخدمات ومنصات تفاعلية مخصصة للرياضيين والجماهير والشركاء، مستمعًا إلى شرح حول آليات تنظيم الفعالية والخدمات اللوجستية والإعلامية. وأكد معالي السيد وزير التراث والسياحة أن الرياضة تمثل منصة عالمية مؤثرة للتعريف بالمقومات السياحية لسلطنة عُمان، لا سيما في مجالات سياحة المغامرات والأنشطة الخارجية، موضحًا أن سلطنة عُمان تتمتع بمقومات طبيعية وتضاريس متنوعة تجعلها وجهة مثالية لاستضافة رياضات التحمل، معربًا عن تطلعه إلى تقديم عُمان للعالم باعتبارها وجهة سياحية متفردة تسهم في تحقيق مستهدفات النمو.

وتأتي هذه الزيارة في إطار متابعة الوزارة لأداء شراكاتها الترويجيّة الدوليّة، والاطلاع على التجارب العالمية في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان على خارطة السياحة الرياضية، ويرفع من كفاءة توظيف الأحداث والشراكات العالمية في الترويج للوجهة السياحية العُمانية.

مناقشة تعزيز التعاون العسكري القائم

عُمان تبحث مع أمريكا الارتقاء بمسارات التنسيق الدفاعي المتبادل

واشنطن- العُمانية

عقدت سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية الاجتماع الـ١٨ للجنة العسكرية العُمانية الأمريكية المشتركة، لبحث مجالات التعاون العسكري القائمة بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها بما يحقق المصالح المشتركة، وذلك في العاصمة الأمريكية واشنطن.

ترأس الجانب العُماني معالي الدكتور محمد بن ناصر الزعابي أمين عام وزارة الدفاع الذي يقوم بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فيما ترأس الجانب الأمريكي سعادة مايكل ديمينو نائب مساعد وزير الحرب لشؤون الشرق الأوسط.

وناقش الجانبان خلال الاجتماع عددًا من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، والسبل الكفيلة بالارتقاء بمسارات التنسيق الدفاعي المتبادل.

حضر الاجتماع سعادة طلال بن سليمان الرحبي سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من كبار الضباط والمسؤولين من الجانبين العُماني والأمريكي.

والتَقَى معالي الدكتور الأمين العام -على هامش الاجتماع- بعدد من كبار المسؤولين في وزارتي الحرب والخارجية الأمريكية؛ حيث جرى استعراض العلاقات الثنائية وبحث سبل تعزيز التعاون ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الصديقين.

كما شملت زيارة معاليه ولاية أريزونا الأمريكية؛ حيث التقى بعدد من المسؤولين في الولاية، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز أوجه التعاون الثنائي المشترك في إطار برنامج الشراكة القائم بين سلطنة عُمان وولاية أريزونا.

«التعليم»: «إطار التهيئة الصباحية» لا يلغي الطابور المدرسي والنشيد الوطني

مسقط- محمد الرواحي

أوضحت وزارة التعليم أن الإطار التنظيمي للتهيئة الصباحية في مدارس سلطنة عُمان لا يلغي الطابور المدرسي، أو النشيد الوطني، أو الممارسات التربوية والوطنية والقيمية المصاحبة لبداية اليوم الدراسي، وإنما يعيد تنظيم آلية تنفيذ الطابور المدرسي ضمن نماذج أكثر مرونة وأمانًا وفاعلية، تراعي تباين جاهزية المدارس واحتياجات الطلبة، وتحافظ في الوقت ذاته على زمن التعلم.

ويأتي الإطار ضمن جهود الوزارة لمراجعة الممارسات والإجراءات المدرسية وتطوير بداية اليوم الدراسي، من خلال توظيف الفترة السابقة للحصة الأولى بوصفها مساحة تربوية قصيرة وهادفة، تسهم في تهيئة الطلبة نفسيًا واجتماعيًا ومعرفيًا للتعلم، وتعزيز الهوية الوطنية والقيم العُمانية والانضباط الإيجابي، وتنمية مهارات القيادة والتواصل والمشاركة الطلابية، إلى جانب تعزيز سلامة الطلبة وصحتهم، ومراعاة احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة والحالات الصحية المختلفة.

ويهدف الإطار إلى صون زمن التعلُّم والحد من الوقت المهدَر في الانتقال والانتظار غير الضروريين، مع الحفاظ على المكونات الوطنية والتربوية الأساسية، وتنظيم طريقة تقديمها ومكان تنفيذها بما ينسجم مع الغاية التربوية ومتطلبات الصحة والسلامة.

ويتضمن الإطار ٣ نماذج مرنة للتنفيذ، تتمثل في التهيئة الصباحية الصفية بوصفها النموذج الأساسي، وتُنفَّذ داخل الصفوف، وتتضمن النشيد الوطني، وتحية العلم، والصيحات، وتلاوة من القرآن الكريم ورسائل تربوية ووطنية وقيمية، إلى جانب فقرات، أو مشاركات طلابية قصيرة.

ويشمل النموذج الثاني التهيئة الصباحية المُدمجة، وهي برنامج تربوي قصير يجمع بين فقرة مركزية عبر البث الداخلي أو الوسائط الرقمية، وتفاعل موجّه داخل الصفوف، بهدف توحيد رسالة مدرسية أو وطنية، مع تضمين المكونات الوطنية والتربوية الأساسية، وتعزيز القيم. أما النموذج الثالث، فهو الطابور المدرسي الموجّه، ويُنفذ كتجمع جماعي لمرحلة محددة أو صف معين أو للمدرسة، بوصفه ممارسة تربوية هادفة ترتبط بمناسبة وطنية، أو رسمية معتمدة، أو هدف تربوي، أو وطني، أو مجتمعي محدد، مع استيفاء اشتراطات الصحة والسلامة.

ويتضمن هذا النموذج رفع العلم وتحيته، والنشيد الوطني، والصيحات، وتلاوة القرآن الكريم، وفقرات الإذاعة المدرسية، ورسائل تربوية ووطنية، إلى جانب تكريم الطلبة أو عرض المبادرات والإنجازات. ويبدأ تطبيق الإطار بصورة تجريبية في عينة ممثلة ومتنوعة من المدارس، لا سيما المدارس ذات الفترتين والمدارس ذات الكثافة العالية، لمدة فصل دراسي واحد، على أن تشمل مراحل التطبيق اختيار المدارس والتوعية بإجراءات التنفيذ، والمتابعة والتقييم المستمر، ومراجعة تقارير التغذية الراجعة وفق مؤشرات واضحة.

التي لا تتجاوز قيمتها 5 آلاف ريال

«المالية» توجّه الوحدات الحكومية بإرساء بعض الأعمال لأصحاب العمل الحر

مسقط- العُمانية

وجهت وزارة المالية في منشورها المالي رقم (١) لعام ٢٠٢٦ كافة الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بإرساء بعض الأعمال والخدمات التخصصية التي لا تتجاوز قيمتها ٥ آلاف ريال عُماني لأصحاب العمل الحر العُمانيين المستقلين غير الموظفين.

ويأتي ذلك وفق الأطر التنظيمية الواردة في دليل إجراءات التعاقد مع أصحاب العمل المستقل في سلطنة عُمان، والمعد من قبل البرنامج الوطني للتشغيل بناءً على قرار اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء.

وأكد المهندس عمر بن عبد العزيز المعمري رئيس المسار الريادي بالبرنامج الوطني للتشغيل، أن هذا المنشور المالي يُشكّل نقلة نوعية في مسار تطوير منظومة العمل الحر بسلطنة عُمان؛ إذ يفتح آفاقًا أرحب أمام الكفاءات الوطنية المستقلة للمشاركة في تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات للجهات الحكومية، ويُعزّز من حضورها ودورها الفاعل في المشهد الاقتصادي.

وأعلن أن دليل إجراءات التعاقد مع أصحاب العمل المستقل في سلطنة عُمان، سيتم نشره خلال المرحلة المقبلة، ليشكل مرجعية إجرائية شاملة تنظم آليات التعاقد بين الجهات الحكومية وأصحاب العمل الحر، وتُحدّد الإجراءات والمسؤوليات بصورة واضحة تضمن كفاءة التنفيذ وجودة المخرجات والخدمات المقدّمة، إلى جانب تهيئة بيئة أكثر وضوحًا تتيح للمستقلين التنافس على الفرص التي تطرحها الجهات الحكومية. وأوضح أن هذا التوجه يندرج ضمن مسار وطني شامل يهدف إلى بناء منظومة متكاملة للعمل الحر، تواكب التحولات العالمية المتسارعة وتفتح آفاقًا واعدة أمام أصحاب الكفاءات والمهارات للاستفادة من الفرص الملائمة لقدراتهم، مشيرًا إلى أن هذا المسار يرتكز على تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية وتحديد المجالات والأنشطة المرتبطة بالعمل الحر وتعزيز برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات وتقديم الاستشارات المهنية والتجارية، إلى جانب تيسير الوصول إلى فرص الأعمال والاستفادة من المحفزات والممكنات التي توفرها الجهات الحكومية. وقال إن فتح المجال أمام المستقلين للمشاركة في تنفيذ الأعمال الحكومية يُمكّن الكفاءات العُمانية من توظيف مهاراتها وخبراتها وتحويلها إلى فرص اقتصادية فاعلة ومباشرة، كما يُسهم في بناء سجل مهني متين يعزز من قدرتها على النمو والتنافسية في سوق العمل إضافةً إلى تعزيز المحتوى المحلي وتنويع مصادر الدخل ويُحفّز روح الابتكار والمبادرة. وأضاف أن هذه التوجهات تسير في إطار متكامل مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الهادفة إلى بناء اقتصاد وطني متنوع وتنافسي يرتكز على المعرفة والكفاءات العُمانية، مشيرًا إلى أنها تُسهم في تعزيز مرونة سوق العمل ورفع مستويات الإنتاجية وتوسيع دائرة مشاركة الشباب في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

وأشار إلى أن المنشور يُمثّل خطوة عملية محورية في نقل منظومة العمل الحر من إطارها التنظيمي والتمكيني إلى واقع اقتصادي ملموس يتيح فرصًا حقيقية للمستقلين، مؤكدًا أن نشر الدليل الاسترشادي خلال المرحلة المقبلة سيُعزّز هذا التحول، ويُسهم في بناء سوق وطنية أكثر مرونة وديناميكية للمهارات والخدمات التخصصية، بما يُمكّن الكفاءات العُمانية من المشاركة على نطاق أوسع في تنفيذ الأعمال والمشروعات، والإسهام الفاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

منظمة الصحة العالمية تُشيد بجهود سلطنة عُمان لتعزيز سلامة المرضى

مسقط- الرؤية

نظمت وزارة الصحة ممثلة بمركز ضمان الجودة، المؤتمر العلمي للشهر العُماني لسلامة المرضى في حدث علمي يعكس الاهتمام المتنامي بتعزيز جودة الرعاية الصحية وترسيخ ممارسات السلامة في مختلف مستويات تقديم الخدمة الصحية.

ورعت افتتاح المؤتمر صاحبة السمو السيدة الدكتورة منى بنت فهد بن محمود آل سعيد مساعدة رئيس جامعة السلطان قابوس للتعاون الدولي، رئيسة اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛ بحضور عدد من أصحاب السعادة والمسؤولين بالوزارة، وبمشاركة واسعة من الكوادر الصحية والمختصين والمهتمين بمجال سلامة المرضى، إلى جانب عدد من المتحدثين الدوليين والمحليين.

وقالت الدكتورة قمرة بنت سعيد السريرية المديرة العامة لمركز ضمان الجودة في كلمتها الترحيبية إن سلامة المرضى حظيت باهتمام وطني راسخ، وكانت سلطنة عُمان من الدول السباقة في هذا المجال من خلال اعتماد يوم وطني لسلامة المرضى منذ عام ٢٠١٨، تأكيدًا على التزامها بتعزيز ثقافة السلامة، ورفع مستوى الوعي، ودعم الجهود الرامية إلى تقديم رعاية صحية أكثر أمانًا وجودةً لجميع أفراد المجتمع. وأضافت أنه على امتداد هذه المسيرة، تنوعت الموضوعات والشعارات التي تناولتها فعاليات سلامة المرضى عامًا بعد عام، لتعكس الأولويات والتحديات المتجددة في مجال الرعاية الصحية. وبيّنت السريرية أن سلطنة عُمان شهدت تقدمًا ملحوظًا في تطوير منظومة الجودة وسلامة المرضى، من خلال الاستثمار في الكوادر الوطنية، وتطوير المؤسسات الصحية، وتعزيز المعايير والممارسات، وبناء القدرات، وتطوير أنظمة الإبلاغ والتعلم، وتشجيع البحث والابتكار، وتعزيز الشراكات مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الإقليمية والدولية. وأشارت إلى أن المبادرات الوطنية، ومن بينها مبادرات المستشفيات الصديقة لسلامة المرضى، أسهمت في ترسيخ مفهوم السلامة داخل المؤسسات الصحية، وتعزيز الممارسات التي تضع سلامة المريض في صميم تقديم الخدمة. وركزت على أن طموح وزارة الصحة يتجاوز مجرد الالتزام بالمعايير إلى بناء ثقافة سلامة راسخة؛ ثقافة نتعلم فيها من الأخطاء، ونستبق المخاطر، ونستخدم البيانات لاتخاذ القرار، ونصمم الخدمات من منظور المريض، ونجعل السلامة جزءًا من كل ممارسة وكل قرار.

من جهته، قال الدكتور علاء حشيش ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في سلطنة عُمان، إن سلامة المرضى في مجال الأمراض غير المعدية ليست موضوعًا جانبيًا، بل تقع في صميم جودة الرعاية الصحية، وتمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وأحد أهم المداخل لتعزيز الثقة بين الإنسان والنظام الصحي. وأوضح أن منظمة الصحة العالمية تؤكد أن سلامة رعاية المرضى المصابين بالأمراض غير المعدية لا تبدأ عند باب المستشفى ولا تنتهي عنده، وإنما تمتد عبر مختلف مراحل الرعاية الصحية، بدءًا من الوقاية والكشف المبكر، مرورًا بالتشخيص والعلاج، ووصولًا إلى المتابعة والرعاية الذاتية.

«الدفاع المدني والإسعاف» تشارك في التقييم الدولي لفريق البحث والإنقاذ بليتوانيا

فيلنيوس- العُمانية

شاركت هيئة الدفاع المدني والإسعاف في أعمال التقييم الدولي لفريق البحث والإنقاذ بجمهورية ليتوانيا، من خلال اثنين من أعضاء الفريق الوطني للبحث والإنقاذ، بصفتهما مقيّمين دوليين معتمدين ضمن فريق التقييم التابع للمجموعة الاستشارية الدولية للبحث والإنقاذ «إنساراج" التابعة للأمم المتحدة.

وتعكس هذه المشاركة الثقة الدولية بالكفاءات العُمانية وما تمتلكه من خبرات تخصصية في مجال البحث والإنقاذ، كما تؤكد المكانة التي وصلت إليها سلطنة عُمان في تطبيق وتقييم المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

وتأتي المشاركة امتدادًا لجهود الهيئة في تعزيز حضور الكفاءات الوطنية في المحافل الدولية، وتبادل الخبرات والتجارب التخصصية مع فرق البحث والإنقاذ من مختلف دول العالم، بما يسهم في مواكبة أفضل الممارسات العالمية وتطوير القدرات الوطنية في مجالات الاستجابة للحوادث والكوارث.

وتُمثِّل مشاركة المقيّمين العُمانيين في مثل هذه المهام الدولية فرصة لنقل الخبرات والمعارف المتقدمة إلى منظومة البحث والإنقاذ في سلطنة عُمان، والاستفادة منها في رفع مستويات الجاهزية والكفاءة التشغيلية، إلى جانب تعزيز إسهام الكفاءات الوطنية في تطوير منظومة البحث والإنقاذ الدولية.

وتؤكد هذه المشاركة تنامي الحضور العُماني في المهام التخصصية الدولية، وترسخ مكانة سلطنة عُمان شريكًا فاعلًا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قدرات الاستجابة والإنقاذ والحد من آثار الكوارث.

متوسط دخل الأسرة.. أرقام لا تترجم الواقع

نتائج مسح دخل الأسرة العُمانية في مرمى النقد.. ومطالبات بمقاييس تعكس المعيشة الفعلية

الرؤية- ريم الحامدية

أثارت نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة، تساؤلات حول آلية وضع المتوسطات المعلنة والتي لم تعكس الواقع المعيشي للأسر العُمانية، حسب مراقبين، خاصة مع توصل المسح لنتيجة مفادها أن متوسط الدخل يصل إلى ١٨٣٩ ريالًا فيما يبلغ معدل الإنفاق ١٠٥٨ ريالًا. وبين مؤيد للأرقام ومُتحفِّظ على دلالاتها، أكد مختصون لـ«الرؤية» أن قراءة الوضع المالي للأسرة، تتطلب النظر إلى ما هو أبعد من المتوسطات، مع التركيز على حقيقة الدخل المكتسب، لا سيما فيما يتعلق بالرواتب والأجور.

وقال الدكتور محمد العاصمي المختص في الشؤون الاجتماعية، إن نتائج المسح طُرحت في توقيت «لم يكن مناسبًا»، خصوصًا في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة وما تشهده من أزمة لم تتضح مآلاتها بعد. وأضاف أن الطرح كذلك لم يكن مُتسقًا مع رؤية المجتمع، وأن الجدل الذي أثارته النتائج أفضى- في حال كان وراء المسح هدف اقتصادي- إلى انتفاء هذا الهدف وعدم تحقيق الغاية المرجوة منه.

وأوضح العاصمي أن ردود الفعل المجتمعية القوية تجاه النتائج تمثل مؤشرًا مهمًا بشأن طبيعة الإحصاءات والمعلومات التي ينبغي طرحها أمام المجتمع، مؤكدًا ضرورة التريُّث بدرجة أكبر عند نشر مثل هذه البيانات، خصوصا عندما تتصل بمعيشة المواطن. وأشار إلى أن كل ما يتعلق بمعيشة المواطن يمثل خطًا أحمر من شأنه أن يثير ردود فعل قوية، مبينًا أن سياق طرح النتائج ربما لم يكن مناسبًا أو مُتقبَلًا اجتماعيًا، رغم ما قد يكون من حُجج تُبرِّرُه.

وحول سبل مواجهة الاحتياجات المتنامية للأسرة، أكد العاصمي أن الأسرة بحاجة إلى تعدد مصادر الدخل، من خلال معالجة تحدي الباحثين عن عمل، ووضع سياسات تعمين داعمة، وإيجاد مسارات فاعلة لهذا الملف. وأوضح أن رفع دخل الأسرة يرتبط بصورة أساسية باستثمار مواردها البشرية، باعتبارها المورد الأهم، مشيرًا إلى أن عدم وجود مصدر دخل لأي فرد من أفراد الأسرة يشكل عبئًا إضافيًا عليها. وأضاف أن السبيل الأول والأهم لمواجهة الاحتياجات المتنامية للأسرة يتمثل في العمل على زيادة دخلها، من خلال معالجة تحدي الباحثين عن عمل وفرض سياسات التعمين لمواجهة هذه المشكلة.

وبيّن أن مجلس الشورى يساهم بصورة واضحة في تلمس احتياجات الأسرة والمواطن، من خلال مجموعة من الأدوات البرلمانية، سواء عبر البيانات الوزارية التي يستضيف خلالها أصحاب المعالي الوزراء وما تشهده من نقاشات وطروحات تتصل بمستوى معيشة المواطن، أو من خلال أدوات المتابعة الأخرى، ومنها الأسئلة وطلبات الإحاطة وطلبات المناقشة والرغبات الفردية وتلك التي تبديها لجان المجلس.

د.محمد العاصمي

عبدالله العبري

يوسف الزدجالي

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية فقط

وأشار إلى أن المجلس يواصل كذلك التواصل مع الحكومة من خلال استضافة المسؤولين وطرح القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة أمامهم في لجان المجلس، مؤكدًا أن مختلف هذه الأدوات تهدف في مجملها إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجه الأسرة، وتعزيز مستوى دخل الفرد داخلها.

إدارة دخل الأسرة

من جانبه، قال عبدالله بن محمد العبري، الباحث في الاقتصاد السلوكي وعضو الجمعية الاقتصادية العُمانية، إن متوسط دخل الأسرة البالغ ١٨٣٩ ريالًا، لا يعكس بالضرورة قدرتها الفعلية على الإنفاق والادخار، موضحًا أن متوسط الدخل يعبر عن مستوى الدخل في المتوسط، لكنه لا يوضح بصورة مباشرة حجم الأموال المتاحة للأسرة بعد سداد التزاماتها ونفقاتها.

وأشار إلى أن أسرتين قد تحصل كل منهما على الدخل نفسه، لكن تختلف قدرتهما المالية بصورة كبيرة نتيجة اختلاف حجم الالتزامات والقروض والمصروفات، مؤكدًا أن الدخل مهم، إلا أن طريقة إدارة هذا الدخل واستخدامه لا تقل أهمية عنه. وأضاف أن الاقتصاد السلوكي يهتم بدراسة كيفية اتخاذ الأسر والأفراد قراراتهم المالية، بما في ذلك تأثير العادات والقرارات اليومية والتحيز للحاضر، الذي قد يدفع الفرد إلى تفضيل الإنفاق الفوري على الادخار لاحتياجات مستقبلية.

وأوضح العبري أن القرارات المالية اليومية تؤثر بصورة كبيرة في مستوى إنفاق الأسرة؛ إذ لا يتشكل الإنفاق دائمًا من قرارات كبيرة، وإنما من تراكم عدد كبير من المصروفات الصغيرة التي قد تتحول مع الوقت إلى مبالغ مؤثرة. وبيَّن أن التخفيضات والإعلانات وسهولة الشراء والدفع عبر الهاتف قد تشجع على الإنفاق بصورة أكبر، مشيرًا إلى أن سهولة الدفع قد تقلل الإحساس المباشر بقيمة الأموال التي يتم إنفاقها.

وأكد أن ارتفاع الإنفاق لا يرتبط دائمًا بانخفاض الدخل، فقد يكون دخل الأسرة مناسبًا، لكن ضعف التخطيط المالي أو أنماط الاستهلاك قد تؤثر في قدرتها على الادخار. وقال إن الحكم على الوضع المالي للأسرة يتطلب النظر إلى كيفية استخدام الدخل، وليس إلى حجمه فقط.

وأشار العبري إلى أهمية النظر إلى مؤشرات أخرى إلى جانب متوسط الدخل والإنفاق، من بينها حجم الادخار، والالتزامات والديون، ونسبة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، ومدى قدرة الأسرة على مواجهة المصروفات الطارئة، إلى جانب ما تمتلكه من مدخرات. وأصول مقارنة بما عليها من التزامات.

وضرب مثالًا على ذلك بأسرتين تحصل كل منهما على دخل شهري قدره ١٨٣٩ ريالًا، إلا أن اختلاف المصروفات الأساسية وأقساط الديون والمصروفات الأخرى قد يجعل إحدى الأسرتين قادرة على ادخار ٣٨٩ ريالًا، بينما لا يتبقى للأسرة الأخرى سوى ١٩ ريالًا. وأوضح أن هذا المثال يؤكد أن تساوي الدخل لا يعني بالضرورة تساوي القدرة على الإنفاق أو الادخار.

وخلص العبري إلى أن قراءة الوضع المالي للأسرة العُمانية لا ينبغي أن تتوقف عند سؤال كم يبلغ دخل الأسرة؟ وإنما تمتد إلى معرفة حجم التزاماتها ومصروفاتها وما يتبقى لها بعد الإنفاق، ومدى قدرتها على الادخار ومواجهة الطوارئ. وأضاف أن فهم الوضع المالي الحقيقي يحتاج إلى قراءة الأرقام والسلوك معًا؛ فالدخل يوضح حجم الموارد المتاحة، بينما يكشف السلوك المالي كيفية استخدام هذه الموارد.

معطيات غير واقعية

وقال يوسف الزدجالي، المختص في الشأن العام، إن متوسط دخل الأسرة المعلن ومتوسط الإنفاق لا يعكسان الدخل الفعلي للأسرة العُمانية ولا يمكن البناء عليهما للحكم على مستوى المعيشة، معتبرًا أن النتائج قد لا تحمل أي دلالة اجتماعية واقتصادية واقعية.

وأوضح أن المتوسطات المعلنة اعتمدت على معطيات حسابية «غير واقعية» عند إسقاطها على المجتمع العُماني، مشيرًا إلى أن احتساب بعض البنود، ومنها إيجار المسكن المملوك، إلى جانب تأثير الأجور المرتفعة لشريحة من العاملين في القطاعين العام والخاص وشبه الخاص، والتي قد تتجاوز في بعض الحالات ٤٠ ألف ريال، يمكن أن يرفع المتوسط بصورة كبيرة عند مقارنته بأجور شريحة واسعة من المواطنين التي لا تتجاوز ٤٠٠ ريال أو تقل عن ذلك.

وأكد الزدجالي أن النظر إلى دخل الأسرة كمجموع قد لا يكون المدخل الأدق لقراءة الوضع المالي، مشددًا على أهمية النظر إلى دخل الفرد كلٌ على حدة. وقال إن الأسرة مفهوم اجتماعي يدخل ضمن النسق الاجتماعي، بينما يرتبط الدخل والقدرة المالية بصورة مباشرة بالفرد، مستشهدًا بأن الأنظمة الضريبية في الدول التي تُطبِّق ضرائب على الدخول المرتفعة تفرضها على الأفراد وفق مستويات دخولهم، وليس على الأسرة كمجموع.

وأشار إلى أن رفاه الأسرة واستقرارها يرتبطان بارتفاع دخول أفرادها كل على حدة، مؤكدًا أن مسؤولية الدولة تتمثل في متابعة مستويات دخول الأفراد والعمل على رفعها بصورة مستمرة، بالتوازي مع ارتفاع تكاليف المعيشة والاحتياجات الأساسية.

وفي تقييمه للاعتماد على المتوسطات الحسابية، قال الزدجالي إن هذه المتوسطات قد تعطي واقعًا غير دقيق عند استخدامها منفردة للحكم على الوضع المالي للأسر العُمانية، مشيرًا إلى أن الاستقرار المالي ليس واقعًا تعيشه شريحة كبيرة من الأسر، في ظل استمرار عدد من التحديات، وفي مقدمتها ملف الباحثين عن عمل، والمسرحين من أعمالهم ممن يمضون سنوات دون دخل مستقر، إلى جانب موظفي القطاع الحكومي الذين يواجهون، بحسب تعبيره، تحديات مرتبطة بالمكافآت والترقيات، فضلًا عن الخريجين والعاملين بعقود مؤقتة.

وأكد الزدجالي أن هذه الفئات وغيرها تمثل تحديات مباشرة أمام الاستقرار المالي للأسر، متسائلًا عن مدى إمكانية اعتبار الأسرة العُمانية مستقرة ماليًا في ظل وجود هذه الشرائح والظروف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها. وأضاف أن معالجة هذه الملفات تتطلب تدخلًا وطنيًا حقيقيًا يستند إلى قراءة دقيقة للواقع واحتياجات المواطنين، بعيدًا عن البهرجة الإعلامية التي لا تقدم، من وجهة نظره، حلولًا فعلية للتحديات القائمة.

العاصمي: الأسرة العُمانية تحتاج إلى تنويع مصادر الدخل لتلبية غلاء المعيشة

توظيف الباحثين عن عمل أولى خطوات زيادة دخل الأسرة

العبري: القرارات المالية اليومية تؤثر بصورة كبيرة في مستوى إنفاق الأسرة

سهولة الدفع عبر الهاتف تشجع على التوسع في الإنفاق

تساوي الدخل لا يعني بالضرورة تساوي القدرة على الإنفاق والادخار

الزدجالي: شريحة كبيرة من الأسر لا تنعم بالاستقرار المالي

وزارة التعليم
إعـــلان

تعلن المديرية العامة للتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة الشؤون المالية - قسم المشتريات) عن طرح المناقصة رقم (2026/706) والخاصة **باستئجار آلات تصوير (ملونة /أبيض واسود) لمبنى ديوان عام المديرية العامة للتعليم والمباني التابعة له ومدارس محافظة شمال الباطنة.**

فعلى الشركات المحلية المسجلة بهيئة المشاريع والمناقصات المحتوى المحلي والتي لديها تصريح لمزاولة النشاط المذكور الراغبين الحصول على مستندات المناقصة من موقع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي:
(https://etendering.tenderboard.gov.om)

مقابل دفع المبلغ المذكور نظير مستندات المناقصة، علماً بأن آخر موعد للحصول على المستندات بتاريخ 2026/10/11م، علماً بأن آخر موعد لقبول العطاءات سيكون يوم الثلاثاء قبل الساعة العاشرة صباحاً من تاريخ 2026/10/20م، ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف للشروط، كما أن المديرية غير ملزمة بقبول أقل عطاء.

(والله ولي التوفيق)

وزارة التعليم
إعـــلان

تعلن المديرية العامة للتعليم لمحافظة شمال الباطنة (دائرة الشؤون المالية - قسم المشتريات) عن طرح المناقصة رقم (2026/688) والخاصة **بمناقصة تنفيذ أعمال النظافة لمدرستي فاطمة بنت المنذر للبنات (9-12) وأبو دجانة الانصاري للبنين (9-12) الجديدة التابعة للمديرية العامة للتعليم بمحافظة شمال الباطنة للعام الدراسي 2027/2026م.**

فعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة و التي لديها تصريح لمزاولة النشاط المذكور الراغبين الحصول على مستندات المناقصة من موقع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي:
(https://etendering.tenderboard.gov.om)

مقابل دفع المبلغ المذكور نظير مستندات المناقصة، علماً بأن آخر موعد للحصول على المستندات بتاريخ 2026/09/16م، علماً بأن آخر موعد لقبول العطاءات سيكون قبل الساعة العاشرة صباحاً من تاريخ 2026/09/22م، ولن ينظر لأي عطاء غير مستوف للشروط، كما أن المديرية غير ملزمة بقبول أقل عطاء.

(والله ولي التوفيق)

16 شركة عُمانية تسعى لتوسيع حضورها بالخارج في «معرض موسكو للأغذية»

مسقط- العُمانية

تشارك سلطنة عُمان، في معرض عالم الأغذية موسكو ٢٠٢٦ الذي يقام خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ سبتمبر الجاري في العاصمة الروسية موسكو، بمشاركة ١٦ شركة عُمانية، في خطوة تستهدف توسيع حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات العُمانية في السوق الروسي وأسواق آسيا الوسطى.

وتأتي هذه المشاركة ضمن جهود وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ممثلة في «صادرات عُمان»، لتعزيز تنافسية الصادرات العُمانية غير النفطية، ودعم الشركات الوطنية في الوصول إلى أسواق جديدة، وربطها بالمستوردين والموزعين والمشترين الدوليين، إلى جانب استكشاف فرص تجارية وشراكات تسهم في زيادة انتشار المنتجات العُمانية وتعزيز قدرتها على المنافسة عالميًا.

وتسعى الشركات العُمانية من خلال هذه المشاركة إلى التعريف بتنوع وجودة المنتجات الوطنية، وبحث فرص النفاذ إلى قنوات توزيع جديدة، وبناء علاقات تجارية مع المستوردين وسلاسل التجزئة والمطاعم والفنادق، إلى جانب إبراز سلطنة عُمان كمصدر موثوق للمنتجات الغذائية ومنتجات الحلال، بما يعزز فرص نمو الصادرات الوطنية في السوق الروسي والأسواق المرتبطة به. وقالت زكية بنت عبد الله العامرية أخصائي معلومات تجارية بصادرات عُمان بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن هذه المشاركة تعد محطة مهمة لتعزيز حضور المنتجات العُمانية في أحد الأسواق الواعدة، وإتاحة الفرصة أمام الشركات الوطنية للتواصل المباشر مع المستوردين والموزعين والمشترين الدوليين، واستكشاف فرص جديدة للتصدير وبناء شراكات تجارية مستدامة. وأضافت أن «صادرات عُمان» تعمل على دعم الشركات العُمانية وتمكينها من الوصول إلى الأسواق المستهدفة، من خلال المشاركات النوعية في المعارض الدولية وربط المصدرين بالفرص التجارية المتاحة، بما يسهم في توسيع قاعدة الأسواق أمام المنتجات الوطنية ورفع تنافسيتها، معربة عن أملها في أن تسهم المشاركة في تحويل اللقاءات التجارية إلى فرص تصديرية وشراكات فعلية تعزز نمو الصادرات العُمانية غير النفطية.

زكية بنت عبد الله العامرية

وأوضحت أن اختيار السوق الروسي يأتي في ظل الفرص التي يوفرها للمنتجات العُمانية، لا سيما في قطاع الأغذية، مشيرة إلى أن هذه المشاركة تبني على النتائج الإيجابية التي تحققت في النسخة السابقة من المعرض، والتي أسهمت في توقيع صفقات تجارية وبناء شراكات استراتيجية مع موردين ووكلاء في السوق الروسي، ما يعزز أهمية مواصلة الحضور في هذه المنصة الدولية.

وتندرج هذه المشاركة ضمن خطط «صادرات عُمان» للمشاركة في الفعاليات والمعارض الخارجية في الأسواق المستهدفة خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ بما يدعم جهود وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في تنمية الصادرات غير النفطية، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، وتمكين الشركات العُمانية من بناء شراكات تجارية دولية مستدامة.

يشار إلى أن معرض عالم الأغذية موسكو ٢٠٢٦م يمثل إحدى أبرز المنصات الدولية المتخصصة في قطاع الأغذية والمشروبات في روسيا الاتحادية؛ إذ يجمع تحت مظلته المصنعين والمصدرين والمستوردين وسلاسل التجزئة وقطاع الضيافة، ويوفر فرصًا مباشرة للتواصل بين الشركات والمشترين وصناع القرار في القطاع. ومن المتوقع أن تشهد نسخة العام الجاري من هذا المعرض مشاركة أكثر من ١١٠٠ شركة عارضة من نحو ٣٠ دولة، واستقطاب أكثر من ٢٦ ألف زائر متخصص.

طالبوا بإنشاء جهة مختصة بشراء إنتاج المزارعين بأسعار عادلة

خبراء ومزارعون: الصناعات التحويلية للتمور فرصة لتعزيز القيمة المضافة وتجاوز ضعف المردود الاقتصادي

- النعماني: المزارعون بحاجة إلى إرشاد ودعم فني يواكب التطورات العالمية
- أمبوسعيدي: تعدد استخدامات أجزاء النخلة يفتح مجالات واسعة أمام الصناعات المحلية
- الربخي: الدعم الحكومي للمزارعين ضروري للارتقاء بقطاع التمور
- الحاتمي: المزارعون بحاجة إلى دورات متخصصة في الصناعات التحويلية للتمور

أكد مزارعون وخبراء في قطاع النخيل أنَّ استغلال التمور العُمانية في الصناعات التحويليـة يُمثل فرصة لتعزيـز القيمة المضافة للمنتج المـحلي وتقليل الفاقد، مع فتـح آفاق جديدة للتسـويق والتصدير، لافتين إلى إمكانية توسـيع نطاق الاسـتفادة من التمـور عبر تحويلها إلى منتجات متنوعـة، مثل الدبس والمربى وعجينـة التمـر والحلوى والتمور المحشـوة وقهـوة نوى التمر. وأشـاروا -في تصريحـات لـ"الرؤية"- إلى أنَّ تطوير هذا القطـاع يتطلّب تكامل الجهود بين المزارعين والجهات الحكومية والمصانع، بدءًا من تحسين الإنتاج واختيار الأصناف المناسـبة، مرورًا بتوفير المعـدات والدعم الفني، وصـولًا إلى تطوير الصناعات التحويلية وفتح أسواق جديدة للمنتجات العُمانية.

حمد بن خلفان النعماني

سالم بن عبدالله الحاتمي

سليمان بن راشد الربخي

مصطفى بن محمد أمبوسعيدي

الرؤية- سارة العبرية

وقـال حمد بن خلفان النـعماني، الرئيس التنفيذي لمصنع الأفلاج للتمـور بمحافظة شمال الشرقية، إن تعزيـز التصنيع في منتجات التمـور يأتي من خلال الفـرز وتعظيـم العائد مـن التمـور غير المرغوبة وتقليص الفاقد عبر تحويلهـا إلى منتجات مصنّعة، موضحًا أن الكميات التـي ينتجها المصنع تصل إلى ١١٥٠ طنًا، وأن ٢٥٪ منها تمثل أصنافًا قليلة الإقبال عليها كتمور مائدة؛ حيث تتحول هذه الأصناف إلى مشتقات ثانوية، كعجينة التمر ودبس التمر.

وبيّن أن مراحـل الإنتاج تبدأ باسـتقبال التمور من مزارع المصنع ومزارع المواطنين، ثم فرزها وإدخالها في مراحل التعقيم والغسـيل والتغليف، مشيرًا إلى أنَّ منتجات المصنع تشمل التمور الفاخرة بأنواعها، وعجينـة التمر، ودبـس التمر، والتمور المحشـوة بالمكسرات.

وأوضح أنَّ المصنع يعمل على تسـويق منتجاته في مختلف محافظات سلطنة عُمان، إلى جانب تصدير جزء منهـا إلى الأسـواق الخارجية، مؤكـدًا أهمية التركيز على الأصناف ذات المردود الاقتصادي، سواء الأصناف العالمية أو المحلية ذات المردود الاقتصادي الأفضل.

وأضاف أن المزارعين بحاجة إلى إرشاد زراعي يواكب التحـول العالمي في هذا القطـاع، إلى جانب الدعم الفني فيما يتعلق بالإحلال واختيار الأصناف المناسبة لـكل منطقة، بما يمكّـن المزارع من امـتلاك الخبرة اللازمـة في إنتاج صناعات تحويلية، إلى جانب توفير المعـدات المطلوبة لإنتاج هذه الصناعات، مشيرا إلى أهمية تعظيم العائد من مخلفات التمور من خلال إشراك طلبـة الجامعات في برامج بحثية ودراسـات تتعلق بالجوانب التصنيعية وابتكار منتجات تتعلق بمخلفات النخلة.

وحول الخطط المسـتقبلية، ذكر النعماني أن المصنع يسعى إلى رفع الطاقة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة للتمـور العُمانية، بما يسـهم في تعزيـز حضورها في الأسواق الخارجية وزيادة القيمة المضافة للقطاع.

بدوره، قال المزارع سـليمان بن راشـد الربخي من ولايـة ضنك، إن النخلـة تحتاج إلى دعـم واهتمام أكبر حتـى تتمكن سـلطنة عُمان من مواكبة الدول المتقدمـة في مجـال زراعة النخيل وإنتـاج التمور، موضحا أن النهوض بقطاع النخيل يبدأ من تشـجيع المواطـنين على زراعـة النخيـل والمحافظـة عليها، وتوفير مستلزمات الإنتاج، ثم تطوير آليات التعامل مع منتجـات النخلة وتسـويقها وتصنيعها، كما أن المـزارع يحتـاج إلى دعم حكومي مباشر ومسـتمر ليستطيع الاستمرار في هذا النشاط.

وبيّن الربخي -الذي يمتلك أكثر من ١٠٠٠ نخلة- أن المزارع يحتاج إلى توفير الفسائل، والإشراف والمتابعة الزراعية، وتوجيهه إلى زراعة الأصناف المناسبة، إلى جانب وجـود جهة تضمـن شراء إنتاجه بأسـعار مجزية، موضحًا أن الأسـعار الحاليـة التي يحصل عليها المزارع من بعـض المصانع، والتي تتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ بيسـة للكيلوجرام لبعض الأصناف مثل الخلاص، لا تشـجع على الاسـتمرار في زراعتها، ولا تغطي -بحسـب تقديره- تكاليف العناية بالنخلة طوال العام.

وأكد أن السلطنة بحاجة إلى تطبيق نموذج مشابه، مـن خلال توفير شركة متخصصـة تتولى شراء إنتاج المـزارعين بأسـعار عادلة، على ألا يقل السـعر عن ريـال عُماني للكيلوجـرام، باسـتثناء التمـور غير الصالحة للاسـتهلاك الآدمي، معتبرًا أن وجود جهة تضمن تسـويق الإنتاج يمثل خطوة أساسية لتحفيز المواطنين على التوسع في زراعة النخيل.

وقال إن المشـكلة الأساسـية التي تواجه المزارعين حاليًا تتمثل في ضعف العائـد الاقتصادي، موضحًا أن المزارع عندما لا يجد سـعرًا مناسبًا لإنتاجه فإنه يفقد الحافز للعناية بالنخيل والتوسـع في زراعته، رغم جـودة العديد مـن الأصنـاف العُمانية، مثل الخلاص وأبو معان.

وأضـاف أن الحديـث عـن الصناعـات التحويلية للتمـور يجب أن يـأتي بعـد معالجـة التحديات الأساسية التي تواجه المزارع، وفي مقدمتها التسويق والعائـد الاقتصادي، مـشيرًا إلى أن ضعف المردود يجعـل كثيرًا من أصحاب النخيـل غير قادرين على العناية بمزارعهم بالشكل المطلوب.

ولفـت إلى أن التمور تعد من المنتجـات الغذائية ذات القيمة العالية عالميًا، وتشـهد حضورًا متزايدًا في الأسـواق الدولية، مؤكـدًا أن ما تتميز به التمور من قيمة غذائية وجـودة يجعلها منتجًا قادرًا على المنافسـة عالميًا، الأمر الذي يتطلب استثمارًا أكبر في القطاع.

وشـدد الربخي على أن المرحلـة الأولى التي ينبغي التركيـز عليها هي دعم المزارع الـعُماني واحتضانه وتشـجيعه على زراعة النخيل باستخدام التقنيات والأسـاليب الحديثـة، خصوصًـا في مجـالات الري والتخفيـف والإنتـاج، قبـل الانتقـال إلى مراحل التصنيع والتحويل.

وأكد أن دعم المزارعين لا يتطلب إجراءات معقدة، وإنمـا يحتاج إلى وجود جهـة متخصصة تتولى شراء إنتاجهـم وتسـويقه، إلى جانب وقـوف الحكومة إلى جانب المـزارع وضمان حصوله على عائد مجز، مؤكدًا أن تحقيق ذلك سيشـكل حافـزًا للمزارعين للاستمرار في الإنتاج وتطوير جودة التمور العُمانية.

وفي السـياق، قال مصطفى بن محمد أمبوسعيدي، خبير بأصناف النخيل، إن اسـتغلال التمور العُمانية وتحويلهـا إلى منتجات ذات قيمـة غذائية مضافة يتطلـب وضـع دراسـات وبروتوكـولات لاختيار الأصنـاف بما يـتلاءم مـع الظـروف المناخية لكل منطقـة، موضحًا أن بعض الأصناف تجود في بيئات معينة دون غيرها.

وبيّن أن مـن بين المقترحات إنشـاء مزارع تجريبية في مختلـف الولايات لاختبـار مدى ملاءمة أصناف النخيل للظروف المناخية في كل منطقة، ولا سـيما الأصناف الجديدة، بما يسـاعد على اختيار الصنف المناسب للموقع وتحقيق أفضل إنتاجية وجودة.

وأشار إلى أهمية تكثيف ورش العمل التدريبية التي تركـز على كيفية انتقاء التمـور وتنقيتها والتعامل معهـا وتغليفهـا، إلى جانب تشـجيع الباحثين عن عمل على إنشاء مشـاريعهم الخاصة، ودعم ربات البيوت والأسر المنتجـة لتطوير منتجات قائمة على التمور.

وأوضـح أن المرحلة التالية تتمثل في توفير المعدات المناسـبة للتغليف والصناعات التحويلية وتنظيف التمور وتلميعها والتبريد، مع دعم المزارعين والأسر المنتجة وأصحاب المشاريع بهذه المعدات لتمكينهم من تطوير منتجاتهم وتحسين جودة الإنتاج.

وأكد أمبوسعيدي أن فتح أسواق داخلية وخارجية للمنتجـات المصنّعة من التمور يمثـل محورًا مهمًا، خاصة مع ضرورة تسـهيل الإجراءات اللوجسـتية المرتبطـة بالتصديـر، مـشيرًا إلى تعـدد المنتجات التـي يمكن تصنيعها من التمـور، ومنها خل التمر، والدبس، والحلويات، والشـوكولاتة، والمربى، وقهوة النوى.

وأضاف أن تقنين الاسـتيراد الخارجي من المنتجات التـي يمكن تصنيعهـا محليًا من التمور من شـأنه تشـجيع الأسر المنتجـة والمشـاريع المحليـة على التوسع وبذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

ولفت إلى أهمية تشجيع طلبة الجامعات والباحثين، خاصة في الدراسات العليا، على إجراء أبحاث علمية متخصصة حول مكونات النخلة وطرق الاسـتفادة منها واستخراج مركبات يمكن توظيفها في الصناعات الدوائية وغيرهـا، مؤكدًا ضرورة تحويل نتائج هذه الأبحاث إلى تطبيقات عملية وعدم بقائها حبيسـة الإدراج.

وأوضح أن سـعف النخيل يمكن الاسـتفادة منه في صناعات متعددة، ومنها صناعة الأبواب، معتبرًا أن تحويـل هذا الخام إلى منتجـات صناعية يمثل بحد ذاته ثروة وطنية يمكن استثمارها وتطويرها.

وأكد أهمية استغلال النخلة من أولها إلى آخرها في الصناعات التحويلية، مبينًا أن جذوع النخيل يمكن فرمها وتحويلها إلى سماد عضوي، أو الاستفادة منها في إنتـاج الفحم، فـيما يمكن تحويل السـعف إلى "دعُون" واستخدامه في صناعة الديكورات والأبواب وغيرها من المنتجات.

وأضاف أن عراجين النخيل يمكن توظيفها في صناعة المنافـض وغيرها مـن المنتجـات والزخـارف، إلى جانب الاسـتفادة من خـوص النخيل في الصناعات التقليدية والسعفيات، مؤكدًا أن تعدد استخدامات أجزاء النخلـة يفتح مجالات واسـعة أمام الابتكار والصناعات المحلية.

وذكر المزارع سـالم بن عبدالله الحاتمي، من ولاية الرسـتاق، أن تطوير قطاع التمـور يتطلب التوجه نحو إنتـاج صناعـات حديثة من منتجـات نخيل التمر، بمـا يتماشى مع ذائقة الجيل الحالي والأجيال القادمـة، ويسـهم في رفع القيمـة المضافة للتمور العُمانية وفتح أسواق جديدة أمامها.

وأوضـح أن مـن الأفـكار المقترحـة عجـن التمر وتشكيله بأشكال هندسية، مثل المكعبات والمثلثات والمربعات والكرات، وحشوه بالمكسرات أو الحليب أو جوز الهند، مؤكدًا أن توفر التمر وانخفاض سعره نسـبيًا يتيحان فرصًـا كبيرة لتحويلـه إلى منتجات ذات قيمة مضافـة تحقق عائدًا اقتصاديًا للمواطن والوطن.

وأشـار إلى إمكانية إنتـاج حلوى التمـر بإضافات متنوعة، مثـل المكسرات والحليـب والخبز، كذلك الاسـتفادة من أجهزة تجفيـف الفواكة في تجفيف البسر والرطـب، لإنتاج منتجـات حديثة يمكن أن تحظـى بإقبال واسـع في الأسـواق. وأضاف أن من المنتجـات المقترحة أيضًـا زبدة التمـر، من خلال اسـتخدام الآلات المخصصـة لإنتـاج زبـدة الفول السوداني.

وأكـد الحاتمي أن انتقال المـزارعين من بيع التمور بصورتها التقليديـة إلى تصنيع منتجات ذات قيمة مضافـة يتطلب التوعية والتدريب وتوفير المعدات اللازمـة، مشيرًا إلى أهمية تعريف المزارعين بالآلات والمعـدات الحديثـة التي تسـاعدهم على تطوير منتجات تواكب متطلبات العصر.

كما دعـا الحاتمـي إلى إلحـاق المـزارعين بدورات تدريبيـة وورش عمـل متخصصـة في الصناعـات التحويلية للتمور، إلى جانب دعمهم من خلال توفير الآلات والمعـدات اللازمة، وتقديم حوافز اقتصاديةٍ تشمل الإعفاء من بعض الرسـوم والضرائب، فضلاً عن تخفيـض تعرفة الكهرباء للمـزارعين والمصانع المرتبطة بقطاع التمور.

وفيما يتعلق بالاسـتفادة من مخلفات النخيل، أكد الحاتمي أن النخلة شـجرة مباركة لا يكاد جزء منها يخلو من الفوائد، مشيرًا إلى أن الاستفادة الاقتصادية لا ينبغـي أن تقتصر على التمرة؛ بل تمتد إلى النوى والسعف والجريد وغيرها من أجزاء النخلة.

وأوضـح أن نوى التمـر يمكن أن يدخـل في إنتاج عدد مـن المنتجات الحديثة، مـن بينها زبدة نواة التمر بعد طحنها باسـتخدام آلات مشـابهة لتلك المسـتخدمة في إنتاج زبدة الفول السوداني، إضافة إلى إمكانيـة اسـتخدامه كبديـل للـكاكاو، وإنتاج الكحـل، وقهـوة نـواة التمـر، فضلاً عـن طحنه والاستفادة منه في صناعة أعلاف المواشي.

أمـا سـعف النخيـل وجريـده، فأشـار الحاتمـي إلى إمكانيـة توظيفـهما في مجموعة واسـعة من الصناعات، ومنها المصنوعات الحرفية المصنوعة من الخوص، مع تطوير أشكال وتصاميم حديثة تتناسب مع متطلبات العصر واحتياجات المستهلكين.

وأضـاف أن سـعف وجريـد النخيل يمكـن كذلك استخدامهما في إنتاج المنتجات الخشبية المضغوطة، مثـل الألـواح والأبـواب، إلى جانب إنتـاج الفحم بالطـرق الحديثـة، وتصنيـع الأسـمدة الزراعيـة العضوية مثل "الكمبوست".

وأكد أن تنوع استخدامات أجزاء النخلة يفتح مجالاً واسـعًا أمام الصناعات التحويلية والابتكار، مشددًا على أن القيمـة الاقتصادية للنخلـة لا تقتصر على ثمارهـا، وإنما تمتد إلى مختلـف أجزائها التي يمكن تحويلها إلى منتجات جديدة ذات قيمة مضافة.

المجلس الدولي للتمور يناقش في مسقط تقرير الأمم المتحدة لمواصفات التمر

مسقط- الرؤية

اسـتضافت سـلطنة عُمان ممثلـة بـوزارة الثروة الزراعية والسـمكية وموارد الميـاه، الاجتماع الثاني للهيئة التنفيذيـة للمجلس الـدولي للتمور في دورته السادسـة برئاسـة سعادة الدكتور سـليمان بـن علي الخطيب رئيس الهيئة.

وتنـاول الاجتماع مناقشـة دراسـة المسـاهمات المالية للـدول الأعضاء وآليـات تعزيـز الاسـتدامة المالية للمجلـس وتقريـر الأمـم المتحدة لمواصفـات التمـر، ومراجعة معيار التمور الدولي، بما في ذلك الموضوعات الفنية المرتبطة بمواصفات التمور.

وناقش الاجـتماع مقترح آلية تنظيم اللجان المتخصصة بالمجلس بما يشمل تحديـث العضوية، وشروط وآلية الترشـيح والاختيـار، ومهـام اللجان وآليـة عملهـا بما يعـزز فاعليتها في إعداد الدراسـات الفنية والتوصيات والمسـاهمة في تطويـر المواصفات والمعايير الدولية للتمور.

ويأتي اسـتضافة سـلطنة عُمان لهذا الاجتماع تأكيـدًا على أهمية تعزيز التعـاون الـدولي في قطـاع النخيل والتمور وتبـادل الخبرات والتجارب، ودعـم الجهـود الراميـة إلى تطوير القطـاع واسـتدامته ورفـع قدرته التنافسـية بمـا يعـزز إسـهامه في منظومـة الأمـن الغـذائي والتنمية الزراعية.

تربويون وأولياء أمور يطالبون بتطوير المقاصف المدرسية وتنويع الوجبات الغذائية لتعزيز صحة الطلاب

- الشيباني: تنوع الخيارات الغذائية يغير قناعات الطلبة نحو التغذية الصحية
- الغريبي: هناك حالة من النمطية في الخيارات الغذائية بالمقاصف المدرسية
- المعمري: إشراك الطلبة في إعداد قوائم الوجبات الغذائية يعزز من الإقبال عليها
- الهنائي: الأصناف المقدمة في المقاصف المدرسية تحتاج إلى مزيد من التنوع
- اليحيائية: يجب أن يكون المقصف المدرسي وسيلة للاستثمار في صحة الطلبة
- الغريبي: نحتاج إلى شركات أغذية وطنية لتوفير وجبات صحية متكاملة بأسعار رمزية

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عدد من المعلمين وأولياء الأمور ضرورة العمل على تطوير المقاصف المدرسية وتنويع الوجبات الغذائية بشرط أن تكون وجبات صحية تساهم في دعم صحة الطالب وتعزيز عاداته الغذائية التي قد ترافقه لسنوات طويلة.

ويشيرون -في تصريحات لـ"الرؤية"- إلى أن إشراك الطلبة في اختيار الوجبات الغذائية الصحية يساهم في غرس ثقافة العادات الصحية السلمية، إلى جانب رفع مستوى إقبال الطلبة على هذه الوجبات والابتعاد عن الوجبات التي تحتوي على مستويات عالية من السكريات والدهون، موضحين أن تنوع الخيارات الغذائية لا يجب أن يقابله ارتفاع في الأسعار.

ويقول الإعلامي إبراهيم بن علي الشيباني، إن المقاصف المدرسية تعد جزءًا مهما من البيئة التعليمية ولا ينبغي النظر إليها على أنها مجرد مكان لبيع الأطعمة والمشروبات للطلبة، لأنها بمثابة مساحة يمكن من خلالها دعم صحة الطالب وتعزيز عاداته الغذائية التي قد ترافقه لسنوات طويلة، لأن الطالب يقضي جزءًا كبيرًا من يومه في المدرسة، وما يتناوله خلال هذه الساعات ينعكس بصورة مباشرة على نشاطه وقدرته على التركيز والتحصيل الدراسي.

ويؤكد أن توفير وجبات غذائية صحية ومتوازنة تحتوي على العناصر الأساسية التي يحتاجها الجسم يساعد الطالب على المحافظة على مستوى أفضل من الطاقة خلال اليوم الدراسي، كما أن الوجبة المناسبة قد تسهم في تحسين التركيز والقدرة على المشاركة في الحصص والأنشطة المدرسية خصوصًا لدى الطلبة الذين يقضون ساعات طويلة في المدرسة، مشيرا إلى الجهود المبذولة لتوفير خيارات مناسبة على الرغم من أن اختيارات الطلبة قد تكون مختلفة، إلا أن التنوع قد يساهم في تغيير قناعات الطلبة.

ويطالب الشيباني بضرورة توفير خيارات غذائية متنوعة، مثل السندويشات الصحية والفواكه ومنتجات الألبان والمياه وبعض الوجبات الخفيفة ذات القيمة الغذائية، مع مراعاة اختلاف أعمار الطلبة واحتياجاتهم، مشددا على أن تطوير المقاصف الدراسية لا يعني بالضرورة رفع الأسعار أو تقديم وجبات مرتفعة التكلفة، إذ يجب أن تخطط المدرسة لذلك بالتعاون مع الجهات المختصة والموردين من خلال اختيار أصناف صحية يمكن وتوفيرها بتكلفة مناسبة، ووضع قائمة واضحة ومتوازنة للأسعار بما يضمن حصول جميع الطلبة على خيارات جيدة دون أن يشكل ذلك عبئًا على الأسرة.

إبراهيم بن علي الشيباني

مرشد بن درويش المعمري

ليلى بنت مرزوق اليحيائية

طلال بن زاهر الغريبي

ناصر بن حمد الهنائي

ويقترح الشيباني وضع معايير موحدة لجودة وسلامة الأغذية والاهتمام بالنظافة والتخزين ودرجة حرارة حفظ الأطعمة، إلى جانب متابعة المقاصف بشكل مستمر، إذ يمكن إشراك الطلبة في اختيار بعض الأصناف من خلال استبيانات بسيطة وإطلاق مبادرات توعوية تشجع على الغذاء الصحي، بحيث لا يكون المقصف مجرد نقطة بيع بل جزءًا من منظومة التثقيف الصحي في المدرسة، مؤكدا أن الاستثمار في الوجبة المدرسية هو استثمار في الطالب نفسه، لأن الهدف ليس منع الطالب من تناول ما يرغب فيه وإنما توفير بدائل أفضل ومتنوعة وآمنة وبأسعار مناسبة تساعده على أن يتعلم ويشارك ويمارس يومه الدراسي بطاقة وتركيز أكبر.

بدوره، يوضح مرشد بن درويش بن حسن المعمري، معلم لغة عربية بمحافظة البريمي، أن الوجبات الغذائية الصحية في البيئة المدرسية أمر مهم لدورها الأساسي في تعزيز نشاط الطالب وحيويته وتركيزه طوال اليوم الدراسي، لافتاً إلى أن التهيئة الغذائية السليمة تنعكس إيجابًا على الطالب، وتسهم في جعل المدرسة بيئة جاذبة للتعلم.

ويرى أن التغذية الصحية لا ينبغي أن ترتبط بالمقاصف المدرسية فقط، بل يجب أن تتحول إلى ثقافة مجتمعية راسخة تمتد إلى مختلف المراحل العمرية للطلبة، مبيناً أن وزارة التعليم تحرص على توفير وجبات صحية ومتنوعة في المقاصف المدرسية، كما أنها تشرف على الأصناف التي توفرها المدارس للطلبة ومدى ملاءمتها للفئات العمرية المختلفة، من خلال وضع اشتراطات ومعايير صحية تضمن سلامة الغذاء وتحافظ على صحة الطالب.

كما يشير المعمري إلى أنَّ من أبرز التحديات المتعلقة بالمقاصف المدرسية، تكرار الأصناف بصورة مستمرة رغم قيمتها الغذائية، الأمر الذي قد يجعل الطالب يمل من هذه الأصناف، مبيناً أن التنوع في الخيارات من شأنه أن يجعل البيئة المدرسية أكثر جذبًا للطلبة ويشجعهم على تبني اختيارات غذائية صحية.

ويقترح المعمري إشراك الطلبة في تحديد الوجبات الغذائية التي تناسبهم مع إعداد تتضمن أصنافا متنوعة تحقق التوازن بين القيمة الغذائية والجودة والسعر المناسب، إلى جانب الاستفادة من الاستبيانات الدورية للتعرف على تفضيلات الطلبة وتوجيههم نحو الخيارات الصحية، وإشراك الأسرة في ترسيخ العادات الغذائية السليمة، وتعزيز الوعي لدى العاملين في المقاصف بأساليب حفظ الأغذية وتقديمها بصورة آمنة بما يضمن المحافظة على جودة الوجبات وسلامتها.

وفي السياق، تلفت ليلى بنت مرزوق اليحيائية، رئيسة مجلس أولياء الأمور بمدرسة عبري للبنات (٩-٥)، إلى أن الوجبات الغذائية الصحية عنصر من عناصر الطاقة اللازمة لتحصيل والفهم والاستيعاب خلال اليوم الدراسي، ولذلك يجب أن تتضمن العديد من العناصر الغذائية مثل المعادن والفيتامينات والبروتينات والأحماض وغيرها، لتعزيز الجهاز المناعي وتطور الدماغ والعظام ودعم الصحة العامة لجسم الإنسان.

وتقول إنَّ الإكثار من الحلويات والوجبات الخفيفة عالية السكر والمشروبات المحلاة والدهون يضعف البنية العامة للجسم، ولذلك من الضروري أن يكون المقصف المدرسية وسيلة استثمار في صحة الطلبة وذلك بالتنسيق بين المدرسة والإدارة التعليمية وأولياء الأمور ومقدمي الخدمة، وفق المعايير الغذائية التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية، وعدم الاكتفاء بحملات التوعية الغذائية من خلال المحاضرات وغيرها فقط.

وتضيف: "كوني رئيسة مجلس أولياء الأمور في المدرسة، فبصفة دورية توجد اشتراطات وتوجيهات من قبل وزارة التعليم بأهمية توفير أغذية صحية وآمنة ومتنوعة في المقاصف المدرسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة، ويؤكد الطبق العماني الصحي التابع لوزارة الصحة أهمية التنوع بين مجموعات الغذاء المختلفة، وبهذا الخصوص نوصي القائمين على المقاصف المدرسية بأهمية التنوع وابتكار البدائل، ليس فقط من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية فقط وإنما لتشجيع الطلبة على الإقبال على المقاصف المدرسية التي تتسم بالتنوع الغذائي الذي يتلاءم مع حاجة الطلبة العمرية، كما يجب مراعاة الحالات الصحية لبعض الطلبة بصفة خاصة.

وفيما يخص الاقتراحات فتبيّن: "على المقاصف المدرسية الحرص على تنويع قائمة المأكولات أسبوعيا أو شهريا على أن تشتمل القائمة على الوجبات العمانية المحلية ذات القيمة الغذائية الكبيرة والأسعار المنخفضة، مع تكثيف البرامج الرقابية على سلامة الغذاء وتخزينه الآمن والتأكد الدوري من صلاحية الأغذية، كما أنه من الضروري السماح للطلبة بإبداء رأيهم عن الوجبات المقدمة".

من جهته، يقول طلال بن زاهر الغريبي: "المقصف المدرسي ركيزة أساسية للأمن الصحي والتحصيلي للطلبة، وتوفير وجبة صحية ومتوازنة بمثابة الوقود الذي يضمن تركيز الطالب ونشاطه طوال اليوم الدراسي، ويحميه من السمنة والخمول، وفي ظل النمطية الحالية التي تشهدها بعض المقاصف بالاقتصار على فطائر تقليدية وعصائر سكرية، أصبح التنويع وإدخال خيارات طازجة كالخضروات والفواكه والتمور والألبان ضرورة ملحة تناسب نمو الطلبة".

ويطالب الغريبي بتعاقد وزارة التعليم مع شركات أغذية وطنية أو مطابخ إنتاجية محلية لتوفير وجبات صحية متكاملة بأسعار رمزية مدعومة والرقابة الصارمة، مع تفعيل تفتيش دوري ومفاجئ من قِبل لجان الصحة المدرسية لضمان سلامَة الغذاء والنظافة وطرق الحفظ والتخزين، وإعداد قوائم طعام ذكية عبر إشراك أخصائي التغذية ومجالس أولياء الأمور في ابتكار هذه الوجبات".

ويرى ناصر بن حمد الهنائي أن توفير وجبات صحية ومتوازنة في المقاصف المدرسية أمر مهم جدًا، لأن الطالب يقضي ساعات طويلة في المدرسة وما يتناوله خلال هذا الوقت ينعكس بشكل مباشر على نشاطه وتركيزه وصحته، موضحا أنه من الضروري أن تكون الوجبة في المقصف المدرسي ذات قيمة غذائية عالية وتحتوي على خيارات صحية ومتنوعة، مع التقليل من الأطعمة والمشروبات التي تحتوي على كميات عالية من السكر والدهون".

ويذكر: "من الضروري تعويد الطالب على الاختيارات الصحية منذ الصغر لاكتساب عادات غذائية تستمر معه في المستقبل، وأرى أن الأصناف المقدمة في المقاصف المدرسية تحتاج إلى مزيد من التنوع، خصوصًا أن الطلبة يختلفون في أعمارهم واحتياجاتهم وأذواقهم الغذائية، والتنوع لا يعني زيادة عدد الأصناف فقط وإنما توفير خيارات صحية ومغذية تكون في الوقت نفسه مقبولة لدى الطلبة من حيث الطعم والسعر، كما ينبغي أن تكون هناك خيارات مناسبة للطلبة الذين لديهم احتياجات أو حساسية تجاه بعض الأطعمة".

ويقترح الهنائي زيادة الخيارات الصحية والاهتمام بجودة مكونات الأغذية وطريقة إعدادها وحفظها، إلى جانب التأكد من نظافة المقصف وسلامة الأغذية المقدمة للطلبة، إلى جانب توفير منتجات محلية جيدة ومطابقة للاشتراطات الصحية، مع الحرص على أن تكون الأسعار في متناول جميع الطلبة، لأن الغذاء الصحي لا يفترض أن يكون خيارًا مكلفًا.

شركة الخليج للصناعات البلاستيكية (ش م ع م)
GULF PLASTIC INDUSTRIES CO. (SAOC)
ص.ب، ٥٥، الرمز البريدي ١٢٤، الرسيل، مسقط، سلطنة عُمان، هاتف: ٢٤٤٤٦٦٨٨ / ٢٤٤٤٦٦٩٩ ٠٩٦٨، فاكس: ٠٩٦٨ ٢٤٤٤٧٦٦٠
P.O. Box 55, PC 124 Rusayl - Muscat, Sultanate of Oman | Tel: +968 - 24446688 / 24446699 | Fax: +968 - 24446766
E-mail: info@gulfplasticoman.com ،البريد الإلكتروني - Website: www.gulfplasticoman.com ،موقع على الانترنت
C.R. No: 1541064 | ١٥٤١٠٦٤ :س.ت.رقم | VATIN: OM1100020651 | رقم تعريف ضريبة القيمة المضافة
ISO 9001, ISO 14001 and ISO 45001 Certified

إعلان الدعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية

يسر مجلس إدارة شركة الخليج للصناعات البلاستيكية ش م ع م بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي **الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية** والمقرر عقدهما في تمام الساعة الثالثة من (مساء) يوم الأحد الموافق 2026/09/27م وذلك في **فندق رويال كراون بقاعة الاجتماعات - الخوير** وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية سيتم عقد جمعية عامة سنوية ثانية في تمام الساعة الثالثة مساء من يوم السبت الموافق 2026/10/03م وفي نفس المكان لمناقشة جدول الأعمال التالي:

أولا: الجمعية العامة غير العادية:

1. تعديل النظام الأساسي للشركة حسب المرفق.

ثانيا: الجمعية العامة العادية السنوية:

1. دراسة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2026/06/30م والموافقة عليه.
2. دراسة تقرير مراقب الحسابات والموافقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2025/1/1 إلى 2026/6/30 (18 شهر - فترة انتقالية).
3. التصديق على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تقاضها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة، وتحديد مقدار البدل للسنة المالية القادمة (حسب المرفق).
4. إحاطة الجمعية بالتعاملات التي أجرتها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 2026/06/30م (حسب المرفق) وإحاطة الجمعية بالتعاملات التي سوف تجريها في خلال السنة الحالية والتي سوف تنتهي في 2027/06/30م.
5. تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2027/07/30 وتحديد أتعابهم.

ووفقاً للنظام الأساسي للشركة يحق لأي مساهم أن يفوض خطياً أي شخص آخر لحضور الاجتماع والتصويت على القرارات المتخذة نيابة عنه، على أن يكون التفويض على بطاقة التفويض المرفقة بالدعوة. ويجب بالنسبة للشخص الطبيعي أن يرفق ببطاقة التفويض نسخة من البطاقة الشخصية للبالغين، وجواز السفر للنساء والقصر الذين لا يحملون بطاقة شخصية، وبطاقة مقيم أو جواز السفر لغير العمانيين. كما يجب بالنسبة للشخص الاعتباري أن تكون بطاقة التفويض موقعا عليها من أحد الأشخاص المفوضين بالتوقيع ومختومة بختم الشركة ومرفقا بها شهادة التسجيل في السجل التجاري ونموذج المفوضين بالتوقيع.

كما يرجى الحضور إلى مقر الاجتماع قبل الموعد المحدد بنصف ساعة على الأقل.

وفي حالة وجود أية استفسارات يرجى الاتصال بالفاضل/ ناصر الجابري
على هاتف رقم: 24446699

رئيس مجلس الإدارة | مراقب الحسابات | المستشار القانوني

بدء زراعة المحاصيل الحقلية في صحار تزامنا مع الموسم الشتوي

صحار- الرؤية

بدأ المزارعون في قرى ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة زراعة عدد من المحاصيل الحقلية مثل: البصل والثوم والطماطم، وذلك مع بدء الموسم الزراعي الشتوي للعام الجاري ٢٠٢٦.

وتشهد قرى الولاية أيضا زراعة محصول البطاطا الحلوة والتي تعرف محليا بـ(الفندال) بنوعيها الأبيض والأحمر، حيث تبدأ زراعته سنويا خلال شهر سبتمبر الجاري، ويحل موسم حصاده في شهر فبراير من كل عام، إذ يلقى محصول الفندال إقبالا واسعا من المستهلكين.

وتجري زراعة المحاصيل الحقلية الشتوية في مزارع ولاية صحار في الحقل المكشوف وفي البيوت المحمية التي توفر ظروفا مناسبة لزراعة عدد من المحاصيل الزراعية، من تهوية وتبريد ومكافحة الآفات الزراعية التي تصيب الأشجار والنباتات.

وفي السياق، بدأت زراعة المحاصيل الزراعية الشتوية في ولايتي لوى وشناص بمحافظة شمال الباطنة، حيث تساهم وفرة المياه في توفر مصدر الري للمزروعات والتوسع في زراعة عدد من المحاصيل الزراعية في قرى ولايتي لوى وشناص.

مكّنوا الإعلام من تغطية الزيارات السامية بشكل أشمل وأعم!!

علي بن راشد المطاعني

في الوقت الذي يُطلَب فيه من الإعلام تغطية الأحداث الكبرى والمناسبات المهمة، والتفاعل معها بما يوازي قيمتها، نجدُ الإعلاميين أنفسهم غائبين عن بعض أهم الأحداث التي يُفترض أن يكونوا في قلبها، وفي مقدمتها الزيارات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- إلى الدول الشقيقة والصديقة.

يصعُب فَهم هذا الغياب خصوصًا أنه يختلف عن تقاليد عمل مستقرة في دول كثيرة؛ حيث ترافق رؤساء الدول والحكومات والوزراء وفودٌ إعلاميةٌ تضم رؤساء تحرير ومحررين متخصصين ومُصوِّرين وكتاب رأي، وفق طبيعة كل زيارة والملفات المطروحة خلالها.

حاولتُ كثيرًا أن أفهم الأمر فلم أستطع! وهُنا تبرز مفارقة تستحق المراجعة: كيف نُطالِب الإعلام بتغطية رفيعة المستوى وتحليلات عميقة وتقارير تتجاوز الخبر الرسمي لتضع القارئ العُماني والعربي في صورة الجهود التي يبذلها جلالة السلطان المعظم؛ سواء في السياق العُماني أو في السياق الإقليمي والدولي، خاصةً فيما يتعلق بالشأن السياسي ودور عُمان في تقريب وجهات النظر، ثم لا نُتيح للإعلامي أن يكون في موقع الحدث؟ وكيف نُطالِبه بصناعة حضور مؤثر للزيارة، بينما يبقى بعيدًا عن مجرياتها وتفاصيلها؟

الزيارات السامية أحداثٌ سياسية واقتصادية ودبلوماسية كاملة الدلالات تتجاوز أهميتها مراسم الاستقبال واللقاءات الرسمية إلى ما قد تنتجه من اتفاقيات ذات جدوى، واستثمارات تخدم الاقتصاد الوطني ومواقف سياسية وشراكات استراتيجية. وهذه كلها تحتاج إلى من يشرح سياقها للمواطن العُماني، ويقدمها إلى الرأي العام العربي والدولي، ويتابع نتائجها بعد انتهاء مراسم الزيارة.

الخبرُ الرسمي يؤدي وظيفة ضرورية، لكنه يُقدِّم بطبيعته القدر المقرر من المعلومات: من التقى مَن؟ وماذا بحث الطرفان؟ وما الاتفاقيات التي وُقِّعت؟ أما الصحفي الحاضر في موقع الحدث، يستطيع أن يُضيف السياق والتفاصيل والصورة الإنسانية، ويلتقي نظراءه في الدولة المضيفة، ويتابع الملفات المطروحة، ويكتب التقرير والتحليل والمقال، ويُجري الحوارات ويرصد كيف تُقرأ الزيارة خارج قاعات الاجتماعات.

هذه المساحة الميدانية هي التي تمنح الصحفي القدرة على تقديم صورة متكاملة. وحين يبقى بعيدًا تُصبح حدود ما يمكن أن يقدمه هي حدود المعلومات التي تصله كما تصل إلى غيره. وعندها تغيب التقارير الميدانية والحوارات والقصص الصحفية والتحليلات التي تمنح الزيارة امتدادًا أوسع في ساحات الرأي العام.

وفي دول كثيرة، تُعامَل مرافقة الإعلام للوفود الرسمية باهتمام كبير بحيث تكون جزءًا طبيعيًا من تنظيم الزيارة، فلا يصل الصحفي بعد انتهاء الحدث ليُعيد صياغة بيانه، وإنما يواكبه ويرى تفاصيله ويفهم مناخاته ويتحدث إلى أطرافه ويضيف خبرة تتراكم حول مسار الأحداث عندما يُقرِّر لاحقًا الكتابة حول التداعيات وربطها ببعضها البعض. وهكذا يتحول الحدث الرسمي إلى معرفة عامة، وتجد الاتفاقيات والمواقف السياسية طريقها إلى الناس بلغة مفهومة ومؤثرة.

والمفارقة أن قوائم الوفود المصاحبة قد تضم موظفين من جهات وأجهزة مختلفة في الدولة، وفق ترتيبات كل زيارة، بينما يغيب عنها رؤساء التحرير والمحررون وكتاب الرأي والإعلاميون المتخصصون. ومن هنا يطرح السؤال نفسه: إذا كان للإعلام كل هذه الأهمية التي نتحدث عنها، فلماذا لا يكون له مكان داخل هذه الوفود؟!

أتذكرُ أننا اجتمعنا، قبل سنوات، مع مسؤول كبير في الدولة لمناقشة وضع الإعلام وكيفية التعاطي معه، وسألته آنذاك سؤالًا صريحًا: لماذا لا يحظى الإعلاميون في بلادنا بالاهتمام الكافي، حتى إنَّ الوفود الرسمية في زياراتها الخارجية لا تصطحبهم معها كما يحدث في دول كثيرة؟

وضربت له مثالًا بزيارة وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسى إلى سلطنة عُمان، وكان يُرافقه وقتها وفد إعلامي كبير يزيد على ٣٠ إعلاميًا.. وقلت له: كيف نطلب من إعلامنا أن يعكس توجهات البلاد ومواقفها تجاه القضايا الدولية والإقليمية، في الوقت الذي لا يكون فيه الإعلامي قريبًا من صانع القرار، ولا حاضرًا في الزيارات واللقاءات التي تُناقَش فيها هذه القضايا؟ كان رده- بتعبير لا يزال عالقًا في ذهني- أن المسؤول في الخارجية «يعيش في السماء وليس في الأرض»، في إشارة إلى كثرة تنقله من دولة إلى أخرى. لكن ذلك، في تقديري، سبب إضافي لمرافقة الإعلام له؛ فكلما اتسعت حركة المسؤول الخارجية، ازدادت حاجة الرأي العام إلى إعلام يفهم هذه الحركة ويتابعها ويشرح أهدافها ونتائجها.

وفي واقعة أخرى، خلال زيارة أحد رؤساء باكستان إلى سلطنة عُمان، لم يُتح لممثلي وسائل إعلامنا حضور بعض الفعاليات، حتى وجدنا أنفسنا نحصل على تفاصيل ما جرى من وسائل الإعلام الباكستانية، وكتبتُ حينها مقالًا بعنوان: «ما هكذا تورد الإبل أيتها المراسم السلطانية»، وتفاعل معه المسؤولون حتى وصل إلى وزير ديوان البلاط السلطاني- آنذاك- المرحوم السيد سيف بن حمد البوسعيدي، الذي وجَّه بمناقشة الموضوع ومعرفة أسباب غياب الإعلاميين.

كانت المفارقة واضحة ومؤلمة: إعلام أجنبي يعرف ما يجري في بلادنا وينقله إلى جمهوره، بينما يبحث الإعلام العُماني عن تفاصيل حدث وقع على بُعد مرمى حجر منه.. فلا يجده.

واليوم أصبحت القضية أكثر إلحاحًا بفعل التطور الهائل في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية وسرعة تشكل الرأي العام؛ فالبيان الرسمي ينتقل إلى هواتف الناس في اللحظة نفسها، لكن أثره قد ينتهي بعد دقائق إذا لم تُلحق به قصة تشرح وتُحلِّل وتُجيب عن الأسئلة. وإذا غابت الرواية العُمانية المكتملة، ملأت المساحة روايات ومصادر أخرى قد تفتقر إلى المعرفة الدقيقة بسياق الزيارة ومصالح عُمان ومواقفها.

المطلوب هو اعتماد آلية مهنية ثابتة لمرافقة الإعلاميين للزيارات السامية وزيارات كبار المسؤولين. ويمكن أن يتشكل لكل زيارة وفد إعلامي متكامل وقادر على إحداث الأثر، تُحدَّد عضويته وفق طبيعة كل زيارة وموضوعها ويضم رؤساء تحرير ومحررين متخصصين في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة، إلى جانب المصورين وكتاب المقالات وممثلي المنصات الرقمية. وتكون لكل عضو مهمة واضحة وبرنامج عمل ونقاط وصول معلومة.

المرافقة هنا تكليف مهني تُحدده خطة التغطية؛ فالصحفي المصاحب يستطيع إعداد سلسلة متكاملة من المواد قبل الزيارة وأثناءها وبعدها، بدل الاكتفاء بخبر مشاع للجميع، يعرفه القارئ في لحظة وقوعه ثم ينتهي أثره بانتهاء المناسبة.

كما يُتيح وجود الإعلاميين تفاعلًا مهنيًا مع وسائل إعلام الدولة المُضيفة، ويفتح أبوابًا للحوارات وتبادُل المعلومات وبناء العلاقات بين المؤسسات الصحفية. وهذا يمنح الزيارة ما تستحقه من اهتمام ويُقدِّم القيادة والشعب في الدولة المُضيفة إلى القارئ العُماني، ويضع العلاقات الثنائية داخل سياقها التاريخي والسياسي والاقتصادي. وهنا يصبح الإعلام إحدى أدوات الدبلوماسية العامة للدولة، وصوتًا قادرًا على إيصال رؤيتها إلى خارج الحدود.

وفوق ذلك كله، تُمثِّل مرافقة الوفود الرسمية مدرسة عملية مفتوحة للإعلاميين؛ فهي تُدرِّبهم على تغطية الأحداث الكبرى، وفهم البروتوكول والعمل الدبلوماسي، وقراءة العلاقات الدولية والاتفاقيات، والتعامل مع الإعلام الأجنبي، وتطوير قدراتهم في كتابة التقرير والتحليل وإجراء الحوار. وهذا استثمار مباشر في بناء إعلام عُماني أكثر خبرة واحترافية.

وقد جاءت إشادة جلالة السلطان المعظم مؤخرًا بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام العُمانية في التعبير عن مواقف سلطنة عُمان تجاه الأحداث والقضايا المختلفة، وفق نهج العقلانية والاتزان وتغليب المصلحة الوطنية، لتؤكِّد المكانة التي ينبغي أن يحتلها الإعلام. وهذه الإشادة السامية تضع مسؤوليةً على الإعلام كي يرتقي بأدائه، وعلى الجهات المُنظِّمة كي تمنحه المساحة والمعلومة والوصول المهني الذي يحتاج إليه.

كتبتُ قبل فترة مقالًا تساءلت فيه: ما الإعلام؟ والإجابة، في أبسط صورها، أنه انعكاس للواقع. ولذلك يصعب أن ننشُد إعلامًا أفضل وأكثر تأثيرًا من دون تطوير واقع التعامل معه، وإتاحة المعلومة من مصادرها الأصلية، ومنح الصحفي الفرصة التي تُمكِّنه من ممارسة عمله. ومن أهم صور هذا التطوير إعادة اعتماد الوفود الإعلامية المصاحبة لزيارات جلالة السلطان وكبار المسؤولين.

ومن واقع تجربة طويلة في العمل الإعلامي، أُوَجِّه هذا النداء إلى الجهات المختصة بتنظيم الزيارات والوفود، وفي مقدمتها ديوان البلاط السلطاني، للنظر في هذه المسألة ومراجعتها؛ فالصيغة الحالية تَحِد من قدرة الإعلام العُماني على أداء مهمته في لحظات تحتاج إلى أعلى درجات الحضور والكفاءة.

الإعلام لا يستطيع صناعة أثر الحدث وهو يقف خارجه، ولا يمكن مُطالبته بالتفاعل ثم حرمانه من أدواته. وحين نُتيح للصحفي أن يرى ويسأل ويُتابع، يُصبح من حقنا بعد ذلك أن نُطلق السؤال المحوري والحاسم: ماذا صنع الإعلام؟

نأمل أن نرى الإعلاميين ضمن الوفود الرسمية، وفي مقدمتها الوفود المُصاحِبة للزيارات السامية، وأن تُراجَع قوائم هذه الوفود بما يمنح التغطية الإعلامية مكانها المستحق؛ فالحدث الكبير يحتاج إلى إعلام يوجد حيث يقع، ويظل حاضرًا بعد انتهائه ليشرح نتائجه ويتابع أثره.

اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد.

شرف المحاولة.. الصقر نموذجًا

نمير بن سالم آل سعيد

هذا الطائر الشامخ يحلق عاليًا فاردًا جناحيه في الآفاق الرحبة، يجوب الأنحاء ويرصد بعينيه الصقريتين هدفه، فينطلق إليه كالسهم، ظافرا بقنصه، ثم يعاود الطيران إلى أحد المرتفعات الجبلية؛ حيث مكانه، ناظرا إلى الوادي بسكينه وهدوء، ماضياً في التحليق متى شاء.

وهكذا تسير به السنوات متوالية إلى أن بلغ الأربعين من العمر، فشعر بأن الزمن أخذ منه قدراته، في حال لم يعهده من قبل في تكوينه.

ووجد نفسه يركن في منحدر الوادي، يصعب عليه الطيران إلى مسافات عالية، فجناحاه باتا ثقيلين، ومنقاره الحاد فقد حدته، ومخالبه أصبحت تعجز عن القنص. منتظراً نهايته ليموت شيئا فشيئا، جوعا وعطشا، وقد أنهكه الضعف وأوهنه الكبر؛ فانتفض غير راضٍ عن هذا المآل، فاستجمع ما تبقى لديه من قوة، وطار بجهد مضنٍ باتجاه أعالي الجبال حتى وصل إلى مستقره ومأواه.

وكان عليه أن يتخلص مما ألمَّ به وأعاقه عن أدائه المعهود كصقر من صقور الوادي العتيدة، بعميلة مؤلمة قاسية قد لا ينجو منها لقسوتها، إذا ما أراد أن يعيش أربعين عاماً إضافية ليبلغ الثمانين من عمره، فنفذها رغم خطورتها في محاولة ملؤها المجازفة.

فأخذ يقتلع ريش جناحيه الرث، وانتزع مخالبه الواهنة، وضرب بمنقاره الصخر حتى تفتت وانكسر، ليعاني الوجع والجوع والانتظار.

وخلال خمسة أشهر نما له من جديد منقار حاد، ومخالب قوية، وريش وارف، وعاد يُحلِّق عاليًا في السماء.

وكأنَّ ميلادًا جديدًا كُتب له، وعُمرا آخر مُنح لحياته، وبدأ مرحلة أكثر قدرة وشجاعة وتحمُّلًا، وتغلَّب على ضعفه الذي كاد أن يدفعه لنهايته.

ولعلَّ هذه القصة الرمزية تحمل معاني تتجاوز الصقر نفسه؛ فالحياة لا تعطي الإنسان دائماً طريقاً سهلاً للخلاص من معضلاته وأزماته، وقد يجد نفسه عالقا في ما آل إليه حاله لتمضي هكذا حياته، يحسبها قدرًا محتومًا، وهكذا ستبقى، إذا لم يبذل المساعي الجادة لإيجاد الحلول ومُعالجة الخلل واستعادة التوازن للخروج مما هو فيه من أوضاع عصية. الضعف ليس فيما تضعنا فيه الظروف، وإنما في الاستسلام لهذه الظروف، دون محاولة فتح أبواب السعي لكسر حواجزها والتغلب على تحدياتها.

وقد يخسر المرء محاولاته وجهوده، وقد لا يصل إلى مراده، ولكنه يكفيه شرف المحاولة، وأن يبقى متمسكاً بالأمل، باحثا عن مخرج لتغيير واقعه إلى الأفضل، خطوة بخطوة، ليحقق ما يصبو إليه.

ودائمًا أن لا يرضخ لهزيمة الظروف إذا هزمته، بل يشد العزم ويعلي الهمة للقيام بالمحاولات تلو المحاولات لهزيمتها؛ فما دام للإنسان بقية من قوة على السعي وعزيمة على الاستمرار؛ فهناك دائمًا فرصة للحصول على مبتغاه.

فليس المهم كم تصعب أمامنا أيامنا وتضيق علينا دروبنا، وإنما كم نقف على أقدامنا كلما تعثر بنا الطريق وننطلق من جديد رغم المعاناة، كهذا الصقر ذي العزة والعزم.

«محادثات صلالة» والتفاهمات المنشودة

محمد بن رامس الرواس

الثبات غير المسبوق لدول مجلس التعاون الخليجي على ما أصابها من تداعيات جراء الحرب بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وما طالها من قصف على منشآتها ليعد بحق صمود بلاد لا تبحث إلا عن السلام والاستقرار لشعوبها، فلقد دفعت دول الخليج أثمانًا باهظة من خلال صبرها وصمودها الاستثنائي في الفترة الفائتة. واليوم بفضل الله تعالى استطاعت سلطنة عُمان ممثلة في حكمة قائدها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- أيده الله- ومن خلفه الدبلوماسية العُمانية العريقة، أن تنسق اجتماعًا مرتقبًا في مدينة صلالة بين وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي؛ لبحث العديد من المواضيع وفي مقدمتها أمن الملاحة في مضيق هرمز، لأجل إيجاد حل لواحدة من أكبر العقد السياسية والعسكرية في عصرنا الحالي. إن هذا الاجتماع هو امتداد لعملية السلام التي تقودها السلطنة لأجل تقريب وجهات النظر، وإذا نجحت هذه الجولة الحوارية- بإذن الله تعالى- وتوفيقه فإنَّ واحدة من أصعب الملفات الدولية الشائكة ستجد طريقها للحل.

جميعنا يعلم أنَّ الدبلوماسية العُمانية كانت ولا تزال محافظة على وجود حوار واتصال بين الفرقاء من منطلق إيمانها بأن السلام هو الوسيط الوحيد والعادل الذي يضمن الأمن الدولي، فلم تتخلَ السلطنة عن دورها بصفتها شريك في هذه المحادثات وتحتضنها بمدينة صلالة بحكم أنها شريك أساسي في مضيق هرمز بجانب أنها دولة سلام ذات حضور عربي وإرث تاريخي يمنحها ميزة تقريب وجهات النظر للوصول إلى حلول مرضية للجميع.

إن المأمول من محادثات صلالة هو استقرار الملاحة بمضيق هرمز الذي سينعكس بدوره على تقليل المخاطر وانسياب حركة مرور السفن وبالتالي عودة الأمن الملاحي واستقرار اسعار الطاقة.

وختامًا.. إنَّ نجاح المفاوضات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي سيفتح الطريق بلا شك أمام وجود تفاهمات أمريكية - إيرانية، وهذه نتيجة استراتيجية لهذا اللقاء المرتقب بجانب تعزيز مفهوم الأمن الخليجي المشترك المنشود بين دول المجلس، بالإضافة إلى انتقال العلاقات الإيرانية الخليجية إلى مزيد من التفاهمات الأمنية وتقارب وجهات النظر.

الحق المعلوم

عائشة بنت أحمد البلوشية

تُثار التساؤلات مؤخرًا حول كيفية إدارة الإنفاق للأسرة الواحدة بأسلوب يجعلها تصل إلى الدخل الشهري المستحق مع نهاية كل شهر دون الاستدانة، أصبحت هذه العملية الحسابية المعقدة لرب الأسرة مُنهكة جدًا، وما بين مُستاء ومُتسائل ومُندهش ومُثقل بالهموم المتنوعة، لا بُد لنا ألا ننسى تلك الأسرة المُتعفِّفة، التي تخجل من مد يدها للغير.

وحقيقة معروفة عن المجتمع العُماني أنه نسيج واحد، إذا انفتق جزء من ذلك النسيج لأي سبب من الأسباب، جاءت الرقعة من نفس الثوب لتسد ذلك الجزء المقطوع. وما أجمل المشهد عندما نرى الفرق التطوعية والخيرية وهي تمد أياديها في الملمات والخطوب الجسام منها والبسيطة، لينهض ذاك الجسد كتلة واحدة قوية بفضل ما أنعم الله به على هذا البلد من حب الخير البذل والعطاء، ولو بالشيء اليسير، وهذا الأمر هو عامل مشترك بين أهل عُمان من أقصاها إلى أقصاها، ومن مشرقها إلى مغربها لله الحمد والمنة والفضل.

"وَٱلَّذِينَ فِي أَمۡوَٰلِهِم حَقّٞ مَّعۡلُومٞ" (المعارج: ٢٤)، جاءت هذه الآية العظيمة التي تسمي لنا إحدى صفات المؤمنين، محددة أن في أموالهم «حق» لتأتي الآية التي تليها موضحة مخارج هذا الحق، ومن هو المستحق لهذا الحق في قوله تعالى: {لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ} (المعارج: ٢٥)، ولتبيان أهمية هذه الصفة جاءت الآية التاسعة عشر من سورة الذاريات: {وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ}، التي جاءت لتوضح لنا إحدى صفات المتقين، والمحروم في الآيتين الكريمتين هو المتعفّف الذي لا يسأل الناس، أو الذي حُرم الرزق والمال بسبب جائحة أو مصيبة أو عدم كسب، ولكن من هو (السائل) الذي جاء ذكره مقرونا بالمحروم، حسب التفاسير هو الفقير أو المحتاج الذي يطلب المعونة والصدقة من الناس بسبب فاقته وحاجته، إذا هو الذي اجتمع عليه ذل الحاجة، وذل السؤال من الناس.

يتأفف العديد من الناس عند رؤيتهم لسائل مُقبل عليهم يطلبهم المعونة، وهنا لا أقصد ذلك يمضي في الأسواق متسولًا يدّعي الفقر والحاجة، بل ذلك السائل الذي يأتي إلى منزل أحدنا، يقدم خطوة ويؤخر عشرًا، وذلك خوفًا من المهانة التي قد يواجهها، ثم يلج باب تلك الدار محاولًا أن يختار الكلمات المناسبة حتى لا يريق ما تبقى من ماء وجهه، ليسألك جزءًا من ذلك الحق المعلوم من المال، فتنتفض غضبًا من جرأته لدخول بيتك سائلًا، وتأمره بالذهاب إلى الجمعيات الخيرية لأنها الجهات التي يُناط بها ذلك العمل، وتنسى أو تتناسى أن الله اختصك من بين خلقه كي يطرق ذلك السائل باب الله من خلالك، وتزيده فوق مذلة السؤال احتقارًا قائلًا إنك لا تجلس على بنك، يا رجل هوِّنها على خلقه يهونها الله عليك في الدنيا والآخرة، إن كان لديك أعطه ولو القليل، وإن لم يكن لديك فاعتذر له بلطف ويسر، والله تعالى يعلم صدق نيتك، فأنت مهما بلغت مكانتك لست بأفضل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم الذي كان يمشي وعليه بُردٌ نجرانيّ غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي وجذبه برِدائه جذبةً شديدة حتى أثرت حاشية الرداء الخشنة في صفحة عنقه أو عاتقه من شدة الجذبة، قال بفظاظة وجفاء: «يا محمد! مُرْ لي من مال الله الذي عندك»، لم يغضب ولم يقابل الإساءة بمثلها، بل التفت إليه مبتسماً وضَحِكَ، ثم أمر له بعطاء وحمل له الطعام على بعيريه. لم يقل له يا رسول الله، أو يا أبا القاسم، بل خاطبه باسمه المجرد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله، ورغم ذلك تبسم ضاحكا.

إن هذا الموقف وغيرها من المواقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله جاءت كي يبين لنا حق السائل علينا، وتأكيدا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (الضحى: ١٠). والسائل هنا هو طالب المال المحتاج أو طالب العلم المُسترشِد، يتضح هنا النهي الإلهي الشديد عن نهر السائل وزجره لأنه جاء لسؤالنا، بل يجب علينا أن نعطيه من نعم الله التي من بها علينا، أو أن نرفق به ونتلطف عليه عند عدم المقدرة، ومن منا لا يذكر قصة الأمير معن بن زائدة، عندما تراهن جماعة مع أعرابي على أن يغضب معن بن زائدة ويخرجه عن أناته وحلمه مقابل مائة ناقة، فدخل الأعرابي على معن، قائلا له: «أتذكر إذ لحافك جلد شاةٍ// وإذ نعلاك من جلد البعير؟"، فلم يغضب معن وهو الأمير على عرشه، بل قال بكل تواضع وهدوء: "نعم أذكر ذلك ولا أنساه"، وتذكر كيف استمر الأعرابي يستزيد معنا بفظاظة شديدة، واستمر معن في حلمه وحيائه، حتى أمر للأعرابي بعطاء كبير، وبذلك استحق أن يكون مضرب المثل في الحلم عند العرب، لأن الحلم من مكارم الأخلاق، وإنه ليس من المروءة أن تسخر أو تتضجر أو تتكبر أو تنفر على من أذلته الحاجة ليقصدك، وتذكر أن الأيام دول.

*****

توقيع:

"وجت تاخذ رسايلها..
وخصلة من جدايلها..
وتديني جواباتي..
بقايا عمر بسماتي.
وقالت لي..
فأمان الله»
الأمير بدر بن عبدالمحسن.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 غرفة تجارة وصناعة سلطنة عُمان.. نحو إنتخابات أكثر شفافية — عباس المسكري

2 مكّنوا الإعلام من تغطية الزيارات السامية بشكل أشمل وأعم!! — علي بن راشد المطاعني

3 الأدب الفارسي — علي بن عبدالله اللواتي

4 الحُر تكفيه الإشارة — خليفة الحسني

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

آفاق واعدة لقطاع السياحة

عندنا نقرأ أن حجم إنفاق السياحة الوافدة خلال العام الماضي تجاوز مليار ريال، فإننا نحتاج إلى أن نولي اهتماماً أكبر بقطاع السياحة باعتباره قطاعاً واعداً يدعم وبشكل كبير جهود التنويع الاقتصادي الذي تركز عليه رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

ولقد كشفت الإحصائيات الأخيرة التي أعلن عنها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن أداء إيجابي في هذا القطاع، وذلك بالتزامن مع زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع وتنفيذ العديد من المشروعات من قبل القطاعين الحكومي والخاص، لرفع مستوى الخدمات وجذب المزيد من الزائرين.

ولا يمكن لأحد إنكار أن المشهد السياحي في عُمان تطور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مع إتاحة الفرصة لشبابنا لإنشاء مشاريع سياحية واعدة مع توفير كافة أشكال الدعم لإنجاح هذه المشاريع، وذلك إلى جانب الجهود التي تبذلها وزارة التراث والسياحة خارجيا مثل حملات الترويج، لاستقطاب أسواق جديدة.

ومن اللافت في الإحصائيات الجديدة، أن إجمالي عدد الزوار القادمين إلى عُمان بلغ في العام الماضي ٤ ملايين زائر، وبلغ متوسط عدد الليالي ٦,٥ ليلة للسائح الوافد، مع متوسط إنفاق عند ٢٥٦ ريالاً، وسجل عدد نزلاء الفنادق نمواً ملحوظاً ليتجاوز ٥ ملايين نزيل.

إنّ هذه الأرقام الإيجابية تحتاج منا إلى تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق المستهدفات المرجوّة من هذا القطاع، كما أنه من الضروري مواصلة العمل على تطوير الخدمات في المزارات السياحية، وابتكار برامج سياحية متنوعة لتعزيز تجربة الزائرين.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

عُمان والتأشيرة السياحية الخليجية الموحدة

خلفان الطوقي

استكمالاً لمقالات سابقة في نفس الموضوع، الأولى مقالة بعنوان "التأشيرة الخليجية الموحدة" بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٢٣، ومقالة أخرى بعنوان "الاستعداد المبكر للتأشيرة الخليجية الموحدة" بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٢٤، وما شجعني لطرح الموضوع مرة أخرى تصريح معالي جاسم البديوي -الأمين العام لمجلس دول الخليج العربي- بخصوص موضوع التأشيرة الخليجية السياحية الموحدة، وبيّن في تصريح معاليه أنّ التأشيرة سوف تُطبّق قريبًا على مستوى الخليج.

تم طرح موضوع التأشيرة الخليجية الموحدة إعلاميًا منذ عام ٢٠٢٣، وهناك تداول للموضوع نهاية كل عام قبل وأثناء وبعد القمم الخليجية، ومن المتوقع في نهاية هذا العام أن يبدأ تطبيقها عمليًا، والتي سوف تكون إحدى أهم الثمار الملموسة لمجلس التعاون لقطاعات الضيافة والسفر والسياحة، وكثير من القطاعات المساندة التي سوف تستفيد ايجاباً بشكل غير مباشر، ويكفي أن نعلم قبل تطبيق هذه التأشيرة الخليجية الموحدة أنّ عدد السياح إلى دول الخليج يصل إلى ٧٥ مليون سائح سنوياً، والعوائد المالية تصل إلى مبلغ ١٣١ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠٢٥.

وبالرغم من هذا القرار المرتقب المبشر بالخير، إلا أن توقيت تطبيق القرار يظل تحدياً بسبب أحداث الحرب الأمريكية-- الإيرانية التي تدور جُل أحداثها في منطقة الخليج العربي، والتي أثرت وسوف تؤثر على قطاعات عديدة وأهمها قطاع السياحة، إلا أنّ هذه الأزمة إلى نهاية في يوم ما، وبالرغم من ذلك إلّا أن استعداد الدول لتطبيق التأشيرة الخليجية السياحية الموحدة من الناحية الفنية هو التزام جماعي، وهناك خطوط عريضة لابد لكل دولة من الالتزام بها، وأتوقع أن جميع الدول الخليجية الستة أكملت ما عليها من التزامات ومتطلبات.

يبقى التفاوت بين كل دولة خليجية ودولة أخرى في تفعيل التأشيرة لتضمن حصة إضافية من أعداد السياح المتوقعين وحسب الأولويات الوطنية لقطاع السياحة، وكيفية النظر إليه؛ فهناك دول لا تراه أولوية ذات أهمية قصوى، ولكن الوضع في عُمان يختلف، ويعتبر رافدا مهما، ولا بُد من تفعيل المكنونات الغنية في عُمان إلى عائد مالي يذهب ريعه إلى خزينة الدولة، وفائدة اقتصادية تدعم التوظيف والتدريب وتشغيل المؤسسات المساندة خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل ممارسات المحتوى المحلي، وتنشيط الحركة التجارية، والاستفادة من المزايا النسبية لمحافظات السلطنة المختلفة، وغيرها من أهداف جزئية تتقاطع مع رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وعليه، إن أرادت عُمان تفعيل "الجاهزية المبكرة" للاستفادة من هذه التأشيرة لا بُد من العمل على أكثر من مبدأ ومحور، وأهم هذه المبادي:

- عمل جماعي: ألا تكون المسؤولية منفردة على وزارة التراث والسياحة، ورغم أنه يمكنها أن تترأس هذا الملف، لكن الواقع يتطلب المشاركة من باقي الجهات كشرطة عُمان السلطانية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وغيرها من جهات حكومية مساندة.

- إشراك القطاع الخاص: وخاصة المعني بقطاع الضيافة والسفر والسياحة، والسبب أنهم في الميدان، ولديهم معطيات ومؤشرات، وهم على علم ودراية بأهم المبادرات التي يمكنها أن تجذب مزيدا من السياح، لذلك من المناسب إشراكهم في صياغة المبادرات مبكرا.

- التخطيط المُسبَق: الجهات المعنية والفنية على علم بالجهود الحثيثة التي نفذت لتفعيل قرار الحكومات الخليجية، وجديتها في تطبيقه قريبا، عليه، فلابد من التخطيط لما بعد القرار، ويكون في صورة مبادرات اجرائية وتسويقية ومالية.

- الدعم المالي: المبادرات الإجرائية والتسويقية والتشريعية والمالية تتطلب في أحيانٍ عديدة مبالغ مالية، لذلك، فمن الضرورة أن يتم ضخ هذه المبادرات بمبالغ مالية إذا كانت مقنعة، وتضمن إلى حد كبير ضمانات نجاح استقطاب مزيد من السياح، وزيادة عددهم تدريجيا، وبما القرار يعتبر جديدا، لابد من الاستثمار فيه إن أردنا ضمان حصول نسبة من الأعداد الناوية زيارة دول الخليج العربي.

- الوعي الحكومي بأهمية القرار: يمكن للحكومة العُمانية أن تتعامل مع القرار أنه قرار ملزم، وتم استيفاء كل المتطلبات الفنية، داعيا ومتمنيا من الحكومة بشكل تضامني أن تتعامل مع القرار وكأنه قرار استثماري بحت يهدف إلى زيادة حصة عُمان من أعداد السياح، وأن تكون إحدى أبرز الوجهات السياحية التي تستقطب أولا الأجانب من دول الخليج العربي، وثانيا السياح من كافة دول العالم، وثالثا أن تكون عُمان إحدى الوجهات السياحية للرحلات التي تهدف لزيارة أكثر من دولة خليجية.

- التشجيع الحكومي للقطاع الخاص: أن يتبنى القطاع الخاص مبادرات نوعية سواء للعمل مع شركات السفر والسياحة مع باقي دول الخليج للعمل على برامج سياحية مشتركة، أو العمل مع أسواق إقليمية وعالمية لاستقطاب سياح إضافيين.

- الإيمان بالشراكة والمنافسة في ذات الوقت: لذلك لابد للعمل على مساران، أحدهما الشراكة مع دول مجلس التعاون العربي في عدد من الملفات، ومسار آخر هو المنافسة في ملفات أخرى خاصة في كل المزايا التنافسية التي تتميز فيها عُمان عن غيرها، ولا حرج في ذلك؛ فالمنافسة الشريفة مطلوبة، وهي أمر طبيعي وصحي، ولا بُد منها، ويمارسها الجميع كلا حسب قدرته وأولوياته.

ونظرًا لأن السياحة في عُمان مُعوَّل عليها تحقيق الكثير، لذلك لا بُد من منحها الإمكانيات اللازمة، وتوفير لها الأرضية وكافة عوامل النجاح، ووضعها في قمة الأولويات، والتعامل مع هذا قرار التأشيرة الخليجية السياحية الموحدة بأعلى درجات الجدية والمسؤولية.

الدبلوماسية في زمن التحولات.. من إدارة الأزمات إلى صناعة التوازن

د. محمد بن خلفان العاصمي

في عالم تتسارع فيه التحولات، وتتغير فيه المواقف وفق تغير المصالح، لم تعد قوة الدبلوماسية تكمن في قدرتها على إدارة الأزمات فقط، وإنما تقاس بمدى قدرتها على منع الأزمات، وحماية المصالح، وصناعة مساحات التوافق والتوازن؛ حيث لا ينظر إلى الدول ذات التأثير الدبلوماسي على أنها تلك التي تعالج الأزمات وتنهي الصراعات وتوقف الحروب؛ فهذه مسلمات سياسية يمكن ممارستها من الجميع، ولا توجد أزمة بدون نهاية؛ فالأزمات تنتهي بتفاهمات سياسية واقتصادية تحقق مصالح الأطراف، أما الدبلوماسية الحقيقية؛ فهي تلك التي تمنع حدوث الأزمات وتجنب التصعيد ومنع الصراعات.

والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو كيف يمكن للدبلوماسية أن تلعب دورًا حقيقيًا في عالم مضطرب؛ حيث تتشابك المصالح وتتداخل المآرب السياسية والاقتصادية، وهنا لا بُد من النظر إلى مصدر الأزمات وسبب وصول الدول إلى مرحلة المواجهة، فالمصالح هي السبب الرئيسي لكل ذلك، وعندما نتحدث عن المصالح فنحن نشير إلى جميع أشكالها سواء اطماع سياسية توسعية، أم اهداف اقتصادية استراتيجية، أو حتى رغبات ثقافية واجتماعية خاصة بين الدول المتجاورة، لقد أصبحت إدارة الأزمات أكثر تعقيدًا فالمواقف المتزمتة واختلال موازين القوى باتت سببًا مباشرًا لذلك؛ حيث ترى الدول الكبرى أحقيتها في السيطرة على الوضع وفرض إرادتها على الدول، وهذا الأمر له نماذج تاريخية عديدة عبر التاريخ.

لا بُد أن تنتقل الدبلوماسية من رد الفعل إلى الاستباق قبل وقوع الأزمات؛ فالسياسة تقوم على مبدأ حسن إدارة المواقف والقيام بتحركات تسبق الدخول في الأزمة، يقول أنتونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة "من الأفضل منع الحريق بدلا من مكافحته بعد أن يبدأ"، كما يقول "الدبلوماسية هي السبيل الوحيد للمضي قدمًا". وهذا المبدأ يجب أن يسود السياسة العامة للدول؛ حيث تكون كلفة الحرب أعلى من التنازلات عن الأطماع.

لقد أدرك الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت آيزنهاور ماذا ينتظر العالم عندما تحدث عن المجمع الصناعي العسكري، محذرًا العالم في ذلك الوقت من هذا الوحش القادم عندما قال "في مجالس الحكم، يجب أن نحذر من اكتساب المجمع الصناعي العسكري نفوذًا غير مبرر، سواء كان هذا النفوذ مطلوبًا أو غير مطلوب"، كما نبّه إلى أن الخلافات يجب أن تحل بالعقل والغايات النبيلة لا بالسلاح، وهذا الإدراك ينبع من أن هذه المؤسسات تعيش على إثارة الأزمات وإشعال الحروب وافتعال الصراعات حتى يظل هذا السوق رائجًا.

الدبلوماسية لا تعني إطفاء الأزمات السياسية ووقف الحروب فقط، بل تتعدى ذلك لتكون أداة لمنع حدوثها من خلال الحوار والوساطات والحياد الإيجابي وتبني مفاهيم السلام والتسامح والتعايش ونبذ العنف والتعصب والتطرف، ويجب على الدول أن تنتقل من مفهوم إدارة الأزمة إلى حماية المصالح، ففي ظل تعدد مراكز القوى فإن حماية المصالح الوطنية يمثل هذا البعد الاستراتيجي السياسي، فالحوار مع الأطراف المحيطة، وتبني مواقف إيجابية وبناء شراكات جديدة تفتح أفقا جديدا وتمنح بدائل متعددة وممكنات لحماية المصالح الوطنية وتجنيب الدول من الدخول في الصراعات السياسية وحدوث أزمات سياسية.

في عالم متعدد المحاور والرغبة لتكوين تحالفات واستقطابات يبرز السؤال الأهم وهو هل تستطيع الدول الحفاظ على استقلال قرارها؟ وهذا أمر تنبهت له بعض الدول، فسلب الإرادة السياسية يمثل نقطة نهاية للدول، لذلك عملت هذه الدول على تنويع العلاقات والشراكات بدل الارتهان لمحور واحد، كما يبرز الحياد الإيجابي كأهم أداة سياسية تضمن للدول الحفاظ على سيادتها ومنع الدول من التدخل في شؤونها، والحياد الإيجابي يعني عدم الانحياز إلى طرف من الأطراف، مع عدم الاكتفاء بالوقوف على مسافة واحدة من الجميع، بل السعي بصورة فاعلة إلى منع التصعيد، وتشجيع الحوار، والوساطة، وإيجاد حلول سلمية، وهذا النهج الذي تبنته سلطنة عمان والذي جعلها دولة موثوقة وفاعلة.

إنّ الدبلوماسية القادمة سوف يكون عنوانها النفوذ الناعم وصناعة السلام؛ حيث يدرك العالم أن المزيد من الأزمات والحروب لا تعني سوى سقوط العالم في يد المجمع الصناعي العسكري وتجار الأزمات ودول الأطماع والطموح السياسي المبالغ فيه، ولذلك تسعى الدول حاليًا إلى التحول لهذا النموذج الذي يؤمن بالدبلوماسية بدلاً من العنف، وللتحول إلى هذا النهج لا بُد من تمكين الأدوات السياسية التي تقود لعالم ينبذ العنف والصراعات مثل الوساطة والحوار والقوة الناعمة المتمثلة في الاقتصاد والثقافة والرياضة والإعلام وغيرها من المجالات التي تمنح الدول قوة تأثير وعوامل تمكين أفضل أثرًا من الحروب.

المتوسط الذي استفز الرأي العام!

د. محمد بن عوض المشيخي *

كانت ردود فعل الرأي العام العُماني في الأسبوع الماضي استثنائية وقوية ورافضة لمتوسط دخل الأسرة العُمانية الذي تحدَّد بملغ وقدره بـ١٨٣٩ ريالاً عُمانيًا شهريًا بمتوسط عدد أفراد الأسرة ٧ أشخاص؛ بحيث يكون متوسط دخل الفرد الواحد من الأسرة المكونة من سبعة أشخاص ٢٦٣ ريالاً عُمانيًا، وهذا الرقم الأخير قد يكون مقبولاً أكثر لو تم تقديمه بتلك الطريقة التي هي في واقع الأمر توصل إلى نفس النتيجة وتخفض مستوى التصعيد والإثارة.

وطوال أيام الأسبوع الماضي كان حديث الشارع العُماني الرافض لتلك الخُلاصات التي نشرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والذي كشف عن متوسط دخل الأسرة العُمانية؛ وذلك عن طريق مسح إحصائي أُجري بالذكاء الاصطناعي؛ وعلى الرغم أن المسؤولين جميعًا الذين أشرفوا على الدراسة قد قدموا إيجازًا لوسائل الإعلام حول تلك النتائج التي أغضبت الناس؛ إلا إنها فُهمت من العامة وكأنها أتت لتقول للحكومة بأن المواطن العُماني يعيش في بحبوحة ورفاهية واستقرار اقتصادي، وكأنه لا توجد أسر فقيرة ذات دخل محدود ولا حتى عاطلين عن العمل من مخرجات الجامعات والذين يقدرون بعشرات الآلاف؛ وبالتالي لا يحتاج الشعب العُماني لمزيد من الإنفاق ورفع مستوى المعيشة. كما إن إدخال واحتساب البيت الذي اقترض له المواطن من البنوك باعتبار ذلك دخلاً يُضاف إلى سلة المبالغ التي يجنيها المواطن، قد خلط جميع نتائج الدراسة وجعلها غير مقبولة لا من الناحية العلمية أو حتى العرفية. كل ذلك في اعتقادي هو سبب الجدل الحاد بين مروجي الدراسة من جانب والمجتمع العُماني من جانب آخر، الذي عبّر عنه كُتّاب الصحف وروّاد وسائل التواصل الاجتماعي الذين تصدرت كتاباتهم كل المنصات تحت عناوين بارزة ومعبرة عن نبض الوطن والمواطن مثل المقال الموسوم "١٨٣٩ على كوكب زحل" للكاتبة أنيسة الهوتي؛ ومقال آخر للإعلامية مدرين المكتومية بعنوان لافت "لا تستفزوا المواطن!".

لا شك أن دراسة واحدة من توليد الذكاء الاصطناعي لا يمكن التسليم بنتائجها على الإطلاق حتى ولو طبقتها أعرق الجامعات في العالم، والعجب هنا أن تكون تلك العينة التي قوامها أكثر من ٢١ ألف مفردة تمثل أكثر من ٤٠٠ ألف أسرة عُمانية ووافدة حسب تعداد ٢٠٢٠. لذا يبدو لي أننا نحتاج إلى أكثر من دراسة لكي تساعد المسؤولين الذين يخططون ويضعون الموازنات لمستقبل الوطن، بالطبع هذا لا يقلل من صحة هذه الدراسة التي استخدمت خوارزميات الذكاء الاصطناعي؛ وهي الدراسة الأولى من نوعها التي استخدمت هذه التقنية على مستوى العالم؛ إذ تم إنجازها في ساعة عمل واحدة؛ وبعدد قليل من الباحثين الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، حسب تصريح المسؤولين بالمركز.

نحن لا نشكك بتلك الدراسة أو غيرها من الدراسات لكونها اعتمدت على معايير يعترف بها أهل الاختصاص؛ ولكن ندعو في نفس الوقت أن تتوفر للمركز الذي نفذ هذه الدراسة الإمكانيات من الكوادر وكذلك الموازنات لكي يقود البحث العلمي الرصين والمفيد للمجتمع وقبل ذلك أن تلامس دراساته الواقع؛ وذلك من خلال النزول إلى الميدان والاطلاع عن قرب إلى السجلات والملفات الإلكترونية منها والورقية التي تتضمن الرواتب والأنشطة التجارية والمصادر المالية المختلفة التي لها علاقة بدخل الأسرة وعدم التسرع بالوصول إلى الخلاصات العلمية والنتائج البحثية التي عادة لا يتقبلها المجتمع؛ بل يجب الارتقاء بالبحوث؛ بحيث تعكس وتُعبِّر عن الواقع الصحيح لأحوال الناس وظروفهم المعيشية؛ لأن هناك احتمالية الخطأ في الدراسات الإنسانية.

وقد تكون المشكلة هنا في العينة التي تم اختيارها، خاصة إذا لم تكن عشوائية؛ ربما هي عينة استهدفت بشكل خاص جزءا كبيرا من أصحاب الدخول المرتفعة من المسؤولين والتجار من علية القوم لكون هؤلاء من السهل الوَصول إليهم وإلى المصادر التي يحصلون منها على الأموال. أما على الجانب الآخر، هناك من الأسر العُمانية التي من الصعوبة بمكان التعرف على دخلهم الحقيقي، خاصة الصيادون والمزارعون ومربو الثروة الحيوانية، في جبال ظفار وسهولها وكذلك القاطنون في الصحاري والبادية العُمانية من البدو الذين لا يعمل بعض منهم في القطاعات العامة أو الخاصة.

ويمكن هنا الاستدلال بتقديرات صندوق النقد الدولي التي تقدر متوسط الدخل السنوي للفرد في سلطنة عُمان للعام الماضي ٢٠٢٥ والتي بلغت أكثر من ٢٠ ألف دولار أمريكي؛ بينما يبلغ حساب الدخل الشهري للمواطن العُماني بـ٦٤١ ريالاً عُمانيًا فقط؛ وبذلك يكون العُماني الأقل دخلاً بين دول مجلس التعاون الخليجي حسب المصادر الدولية، كما أن متوسط دخل الأسرة العُمانية قائم على وجود موظفيْن اثنيْن مثل الزوج والزوجة لكل أسرة؛ فإذا جمعنا متوسط رواتبهم يكون متوسط الدخل ١٢٨٢ ريالاً عُمانيًا فقط.

وفي الختام.. هناك من يحذر من الوقوع في فخ استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراء البحوث العلمية؛ فمن أبرز السلبيات في هذا المجال الذي يخطو خطواته الأولى هو الجنوح إلى التحليلات الإحصائية السطحية التي لا ترتقي إلى معايير البحث العلمي والعمق المطلوب في الدراسات الأكاديمية، والانتحال وتوليد معلومات مغلوطة. وعليه رسالتي لصُنّاع القرار في هذا البلد العزيز؛ بالاعتماد على جامعة السلطان قابوس بكلياتها التسع ومراكزها البحثية المتعددة؛ لكونها بيت خبرة معتمد منذ عقود؛ وذلك لإجراء الدراسات الاستراتيجية الرصينة خاصة في الكشف عن القضايا الكبرى التي لها علاقة بمستقبل المواطن ومصدر رزقه؛ لتقديم ذخيرة حية من المعلومات الدقيقة التي تساعد على تفكيك التحديات وتعمل على توفير الوقت وتقليل التكلفة المتعلقة بالمشاريع التنموية الكبرى.

*** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

29.32 مليار ريال إجمالي السيولة المالية بنهاية يونيو

مسقط- العُمانية

ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال العُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٦م، بنسبة ٤,٥ بالمائة ليصل إلى ١١٨,٣ نقطة مقابل ١١٣,٢ نقطة بنهاية يونيو ٢٠٢٥م، وفقًا للبيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأوضحت البيانات أن إجمالي السيولة المحلية في سلطنة عُمان بنهاية شهر يونيو الماضي بلغ ٢٩ مليارًا و٣٢٨ مليونًا و٨٠٠ ألف ريال عُماني، مُسجلًا ارتفاعًا بنسبة ١٥,٤ بالمائة مقارنةً بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م والبالغة ٢٥ مليارًا و٤١٠ ملايين و٧٠٠ ألف ريال عُماني.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع عرض النقد بمعناه الضيق بنسبة ٢٩,٨ بالمائة، ليبلغ ٩ مليارات و٤١٠ ملايين و٥٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٦م، مقابل ٧ مليارات و٢٥١ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

كما بلغ إجمالي النقد المصدر مليارًا و٦٢٦ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة ٤,٦ بالمائة مقارنةً بمليار و٥٥٥ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٥م. وفيما يتعلق بالأصول الأجنبية، سجلت ارتفاعًا بنسبة ٢,٧ بالمائة، لتصل إلى ٧ مليارات و٤٩٦ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، مقارنةً بـ ٧ مليارات و٣٠٢ مليون و٩٠٠ ألف ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي جانب الودائع، ارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية بنسبة ١١,٨ بالمائة، مسجلةً ٢٤ مليارًا و٤٩٦ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُماني، مقابل ٢١ مليارًا و٩١٦ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٥م.

وارتفع أيضًا إجمالي القروض والتمويل الممنوح من البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية بنسبة ١٢,٣ بالمائة، ليصل إلى ٣٨ مليارًا و٢٤٧ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، مقارنةً بـ ٣٤ مليارًا و٦٩ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

في المقابل، انخفض متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض بنسبة ٣ بالمائة، ليسجل ٥,٣٢٥ بالمائة بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، مقارنةً بـ ٥,٤٨٧ بالمائة خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥م.

«الخدمات المالية» تبحث التعاون في قطاع أسواق رأس المال بالصين وهونج كونج

مسقط- الرؤية

شاركت هيئة الخدمات المالية ضمن الجولة التعريفية إلى جمهورية الصين الشعبية وهونج كونج، التي نظمتها عدد من المؤسسات الاستثمارية والمالية العُمانية، بمشاركة جهاز الاستثمار العُماني، وبورصة مسقط، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع، إلى جانب عدد من مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بهدف تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والمالي والاستثماري بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية وهونج كونج، واستكشاف فرص جديدة للتعاون والشراكة بين المؤسسات المالية والاقتصادية.

وترأس سعادة الشيخ عبدالله بن سالم السالمي، الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية، وفد الهيئة المشارك في الزيارة، حيث تضمن برنامج الزيارة عقد عدد من اللقاءات مع الجهات والمؤسسات المالية والاستثمارية في بر الصين الرئيسي وهونج كونج، جرى خلالها بحث فرص التعاون في مجالات أسواق رأس المال، والاستثمار والمنتجات المالية، والتعاون الرقابي والتنظيمي، والاستثمارات العابرة للحدود، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب في مجال تطوير الأسواق المالية والمنتجات الاستثمارية.

كما عقدت الهيئة اجتماعات مع لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC) وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونج كونج (HKSFC)، جرى خلالها بحث سبل تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية، وتبادل الخبرات والممارسات التنظيمية، بما يدعم تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية ورفع كفاءة الأسواق المالية. كما شملت الزيارة لقاءات مع عدد من المؤسسات المالية والاستثمارية الخاصة، بهدف الاطلاع على تجاربها وممارساتها في مجالات الاستثمار وتطوير المنتجات المالية، وبحث فرص الشراكة والتعاون المشترك، بما يسهم في فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات الاستثمارية والمالية في سلطنة عُمان والصين وهونج كونج.

وتضمنت الزيارة كذلك، وعلى هامش مؤتمر الحرير الصيني لهذا العام، تقديم عرض تعريفي حول السوق المالي العُماني، استعرض مقومات السوق والفرص الاستثمارية المتاحة، إلى جانب جهود سلطنة عُمان في تطوير قطاع الخدمات المالية وتعزيز البيئة الاستثمارية. كما تناول العرض سبل التعريف بالسوق العُماني لدى المؤسسات والمستثمرين الصينيين، وبحث فرص تطوير المبادرات الاستثمارية العابرة للحدود وتعزيز قنوات الاستثمار بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية وهونج كونج، بما يسهم في تنويع الفرص الاستثمارية وتوسيع نطاق الشراكات بين المؤسسات المالية والاستثمارية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار العلاقات المتنامية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية وهونج كونج، وحرص الجانبين على توسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وتعزيز التواصل بين المؤسسات ذات العلاقة، بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم فرص الاستثمار والتعاون المستقبلي.

كما تعكس هذه الجهود توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو تعزيز جاذبية سلطنة عُمان للاستثمار، وتنويع الفرص الاستثمارية، وتطوير تنافسية القطاع المالي، وفتح مزيد من قنوات التعاون والاستثمار مع الأسواق الصينية وهونج كونج والأسواق العالمية، بما يعزز حضور سلطنة عُمان في المشهد الاستثماري الدولي.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالدائرة الابتدائية
لمحكمة الاستثمار والتجارة بالبريمي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2026/9103/5317)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للبنك المدعي مبلغاً وقدره (13429,620) ر.ع) ثلاثة عشر ألفا وأربعمائة وتسعة وعشرون ريالاً عمانياً وستمائة وعشرون بيسة، مع التصريح للمدعي ببيع قطعة الأرض السكنية التجارية المرهونة رقم (274) الكائنة بولاية صحم مربع الحويل والعائدة بالملك لمالك المدعى عليها، والسجل).

أسماء الأطراف	الصفة
بنك التنمية ش م ع م	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9) صباحا من يوم الثلاثاء الموافق 2026/9/29م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
محفظ	البريمي	399	أرض الجو	800.00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (13500 ر.ع) ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة ريال. فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

المكتب	الهاتف	العنوان
مؤسسة السوامح الوطنية	92386611	البريمي

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالدائرة الابتدائية
لمحكمة الاستثمار والتجارة بالبريمي
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2025/9103/6739)	الدائرة (تنفيذ تجاري)

الحق المطالب به (أولاً: 1- إلزام المنفذ ضدها بأن تؤدي للبنك طالب التنفيذ مبلغ وقدره (61,873.989 ر.ع) واحد وستون ألفا وثمانمائة وثلاثة وسبعون ريالا وتسعمائة وتسعة وثمانون بيسة. 2- إلزام المنفذ ضدها بأتعاب المحاماة مبلغ (200 ر.ع) مائتان ريال عماني).

أسماء الأطراف	الصفة
بنك التنمية ش م ع م	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (9) صباحا من يوم (الثلاثاء) الموافق: 2026/9/29م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
زراعي	محضة	60	الصفوان	62401.00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (56,700 ر.ع) ستة وخمسون ألفا وسبعمائة ريال. فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الآتي:

المكتب	الهاتف	العنوان
سدرة الصعراني لتثمين العقارات	93888568	البريمي

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بمسقط (الدائرة المدنية)
إعلان بالنشر لسريان ميعاد استئناف

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بأنه صدر حكم بتاريخ: 2026/6/29 في الدعوى المدنية رقم: (2025/1205/8960) لصالح المدعي/ سلطان بن حمود بن محمد الحارثي، قضى بإلزام المحكوم ضده/ سعيد بن سليمان بن حميد الريسي.

حكمت المحكمة: إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي المبلغ المستلم منه وقدره (14000 ر.ع) أربعة عشر ألف ريال عماني وكذا مبلغ وقدره (2000 ر.ع) ألفان ريال عماني تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية، وألزمته بالمصاريف ومبلغ (100 ر.ع) مائة ريال عماني مقابل أتعاب المحاماة.

ولما كان المحكوم ضده لم يحضر جلسة النطق بالحكم وتعذر إعلانه بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلانا له بالحكم طبقا للمادتين (204,11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة
وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن **المكتب الوطني للملكية الفكرية** عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٥٤٨
في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات:
لحوم (اللحوم، الأسماك، لحوم الدواجن والصيد، خلاصات اللحم، فواكه وخضراوات محفوظة، مجمدة، مجففة ومطهوة، هلام (جيلي)، مربيات، فواكه مطبوخة بالسكر، البيض، الحليب، الجبنة، الزبدة، اللبن الرائب (الزبادي) ومنتجات الحليب الأخرى، الزيوت والدهون للطعام).

باسم: شركة خيرات السعيدة للتجارة
الجنسية: سعودية
العنوان: جدة، شارع خالد بن الوليد حي الشرفية، المملكة العربية السعودية
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/١٩
اسم الوكيل: تارا الحديثة للتجارة
العنوان: ر.ب: ١١٢،ص.ب: ٢٣٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٥٥٤٥
في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات:
لحوم (اللحوم، الأسماك، لحوم الدواجن والصيد، خلاصات اللحم، فواكه وخضراوات محفوظة، مجمدة، مجففة ومطهوة، هلام (جيلي)، مربيات، فواكه مطبوخة بالسكر، البيض، الحليب، الجبنة، الزبدة، اللبن الرائب (الزبادي) ومنتجات الحليب الأخرى، الزيوت والدهون للطعام، جميع المنتجات الواردة في الفئة ٢٩).

باسم: شركة جوي فود التجارية
الجنسية: سعودية
العنوان: المدينة الصناعية الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١/٢٢
اسم الوكيل: تارا الحديثة للتجارة
العنوان: ص.ب: ٢٣٩ ر.ب: ١١٢، محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة (**مشاريع الشهد الأخضر المتميزة**) والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (**1299008**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تاجر فرد**) إلى (**شركة الشخص الواحد**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة (**المضمار الكبير**) والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (**1645024**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**شركة تضامنية**) إلى (**شركة الشخص الواحد**).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة سعيد بن محمد الحميدي للتجارة** (**تاجر فرد**) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**4056310**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تاجر فرد**) إلى (**شركة الشخص الواحد**) وفقا للمادة (30) من المرسوم السلطاني رقم (2019/18) لقانون الشركات التجارية.

وعلى كل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لإدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة جنوب الشرقية خلال مدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع ساحل العاج الحديثة** والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم **1313975** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد** إلى **شركة محدودة المسؤولية** وفقا للمادة رقم (30) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18م.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى إدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة مسقط خلال (30) ثلاثون يوما من تاريخ النشر وفقا للمادة رقم (31) من ذات القانون.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة عمارة الشرق للتجارة والأعمال** (**تاجر فرد**) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**1633315**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تاجر فرد**) إلى (**شركة الشخص الواحد**) وفقا للمادة (30) من المرسوم السلطاني رقم (2019/18) لقانون الشركات التجارية.

وعلى كل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لإدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة جنوب الشرقية خلال مدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة الرؤية المحدودة للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**1418681**) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (**تاجر فرد**) إلى شركة (**الشخص الواحد**) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

وليد بن أحمد بن سالم المحروقي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 153
الكائنة في ولاية المضيبي
بالمربع: سناو/20
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة الحرفة للسفر والسياحة** (**ش.م.م**) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**1300254**) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250,000.000 ريال عماني** إلى **20,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **مشاريع عزيزة الكلبانية للتجارة** (**ش.ش.و**) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**1475500**) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **30,000.000 ريال عماني** إلى **10,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة الاركان لخدمات النفط والغاز** (**ش.ش.و**) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (**1370257**) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **50,000.000 ريال عماني** إلى **5,000.000 ريال عماني**.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٥٧٣٦١
في الفئة ٩ من أجل السلع / الخدمات:
قنوات توصيل الصوت، أجهزة كهربائية لتبديل التيار الكهربائي، بطاريات، كهربائية، أجهزة وأدوات وزن، أجهزة هاتف، طابعات عن بعد، أجهزة ملحقة بالحاسوب، أجهزة المودم، فأرة أدوات طرفية للحاسوب، وسائط تخزين بيانات بصرية، طابعات تستخدم مع أجهزة الحاسوب، لوحات إعلانات إلكترونية، سماعات الرأس، هواتف لاسلكية، حواسيب محمولة، هواتف ذكية، هواتف خلوية، أغلفة للهواتف الذكية، حافظات للهواتف الذكية، مقابس كهربائية.

باسم: أوسكار للإلكترونيات الحديثة للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٢/٩/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٢٢٤٥
في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة.

باسم: سفير المدينة للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٧٤ ر.ب: ٣٢٥، محافظة شمال الباطنة، ولاية لوى، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١٢/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٧٨٩٧٩
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
توفير معلومات عن التكنولوجيا والبرمجة الحاسوبية عن طريق مواقع الإنترنت، جهات خارجية موردة للخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

باسم: شركة عبدالله بدوي للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٨/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٤٣٠
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
مركز تأهيل.

باسم: رحاب وأميرة للاستثمار
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٣٠ ر.ب: ١٣٢، الخوض، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٤٤٤
في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:
حلويات ومخابز.

باسم: ينابيع الدقل
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١١٩ ص.ب: ٣٢٧٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٦

صندوق «تمبل ووتر للابتكار» يضخ 50% من استثماراته في السلطنة

«جهاز الاستثمار» يُطبق «البُعد العُماني» في اتفاقية استثمارية مع هونج كونج

الرؤية- سارة العبرية

تمكّن جهاز الاستثمار العُماني من مضاعفة مبدأ «البُعد العُماني» في أحدث استثماراته الخارجية، وذلك بتوقيع اتفاقية استثمارية بالشراكة مع هيئة الابتكار والتقنية في هونج كونج وشركة «تمبل ووتر» الصينية يلتزم بموجبها الجهاز بنسبة ٢٥٪ من رأس مال صندوق «تمبل ووتر للابتكار» في مقابل تخصيص الصندوق ٥٠٪ من حجمه للاستثمار في عدد من القطاعات الواعدة بسلطنة عُمان. وتُجسِّد الاتفاقية مبدأ «البُعد العُماني» الذي ينتهجه الجهاز في استثماراته الخارجية بهدف تعظيم أثرها على الاقتصاد الوطني، وتحقيق منافع تتجاوز العوائد المالية لتشمل استقطاب الاستثمارات والتقنيات، ونقل المعرفة والخبرات، وفتح أسواق وفرص جديدة أمام الشركات العُمانية. كما تمثّل الاتفاقية إضافةً لاستثمارات الجهاز في منظومة الابتكار والتقنية بسلطنة عُمان. وقال سعادة منير بن علي المنيري نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للعمليات بأن الجهاز يعمل على توظيف استثماراته الدولية لتحقيق قيمة تتجاوز العوائد المالية، وهو ما يجسّده مبدأ البُعد العُماني عبر السعي إلى ربط الفرص الاستثمارية العالمية باحتياجات الاقتصاد الوطني، واستقطاب رؤوس الأموال والتقنيات والخبرات والشراكات إلى سلطنة عُمان، بما يضاعف الأثر المستهدف من الاستثمارات ويفتح المجال أمام فرص جديدة في قطاعات الابتكار والتقنية، وأوضح سعادته بأن الجهاز يتطلع من خلال هذه الاتفاقية إلى الاستفادة من منظومة الابتكار والتقنية في هونج كونج بصورة خاصة والصين بصورة عامة، وربط الشركات الواعدة فيها بالفرص المتاحة في سلطنة عُمان، إضافة إلى تمكين الشركات العُمانية والشركات التابعة للجهاز من الوصول إلى التقنيات والخبرات والشركاء والأسواق الجديدة، بما يعزز التنويع الاقتصادي ويرسخ مكانة السلطنة وجهةً جاذبةً للاستثمارات التقنية. من جانبه، قال كليف تشانج رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «تمبل ووتر»: إن شراكتنا تمثل مع جهاز الاستثمار العُماني خطوة مُهمة نحو ربط رأس المال والابتكار والخبرات الصناعية بالفرص المتاحة بين هونج كونج وسلطنة عُمان، ونرى في السلطنة بيئة واعدة لنمو الشركات التقنية والتوسع نحو أسواق المنطقة، وسنعمل من خلال صندوق تمبل ووتر للابتكار على دعم الشركات ذات الإمكانات العالية، وتهيئة الفرص التي تسهم في نقل التقنيات وبناء الشراكات وتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة. وتعكس الاتفاقية التي وُقّعت ضمن برنامج مشاركة الجهاز في قمة «الحزام والطريق ٢٠٢٦» التي استضافتها هونج كونج بجمهورية الصين الشعبية نهج الجهاز في توظيف استثماراته الخارجية لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛ إذ يقابل الحصة التي يلتزم بها الجهاز في الصندوق حصة مضاعفة مخصصة للاستثمار في سلطنة عُمان؛ بما يسهم في استقطاب رؤوس الأموال والشركات والتقنيات إلى القطاعات المحلية، ويعزز فرص نقل المعرفة وبناء الشراكات وفتح أسواق جديدة، إلى جانب دعم مستهدفات التنويع الاقتصادي.

وتأتي الاتفاقية ضمن برنامج صندوق مشروعات هيئة الابتكار والتقنية في هونج كونج؛ حيث عملت شركة «تمبل ووتر» على تأسيس صندوق بالتعاون مع الهيئة بمسمى «تمبل ووتر للابتكار» للاستثمار في الشركات الواعدة في مجالات الابتكار والتقنية ودعم نموها وتوسعها، والتركيز على عدد من القطاعات المستقبلية، من بينها الصناعات المتقدمة والطاقة الجديدة، والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، والتقنيات الحيوية والحياتية؛ وهي قطاعات تتوافق مع توجه الجهاز نحو تنويع استثماراته والدخول في القطاعات الناشئة والمرتبطة بالتقنية والابتكار؛ بما يُتيح فرصًا لاستقطاب الشركات والتقنيات العالمية وربطها بالفرص الاستثمارية والاقتصادية في سلطنة عُمان.

وتُعزِّز هذه الاتفاقية حضور جهاز الاستثمار العُماني في منظومة الابتكار والتقنية العالمية، حيث توفّر منصة لربط الشركات التقنية الواعدة في هونج كونج والصين بالفرص المتاحة في سلطنة عُمان، بما يمكّنها من استكشاف السلطنة وجهةً للنمو والتوسع وبوابةً إلى الأسواق الإقليمية، وفي المقابل تتيح للشركات العُمانية والشركات التابعة للجهاز فرصًا للتعاون مع شركاء دوليين والاستفادة من التقنيات والخبرات التي تطورها الشركات المستهدفة. ويمثل هذا التوجه امتدادًا لاهتمام الجهاز بالقطاعات المستقبلية والتقنية، ويعزز التكامل بين استثماراته الدولية والفرص الاستثمارية المحلية؛ بما يدعم نقل التقنيات والمعرفة، وتنمية القدرات، وتطوير شراكات تجارية واستثمارية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وتندرج الاتفاقية ضمن توجُّهٍ أوسع لتعزيز العلاقات الاستثمارية والاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية الصين الشعبية، في إطار مبادرة الحزام والطريق، والاستفادة من مكانة هونج كونج بوصفها مركزًا ماليًا واستثماريًا يربط الأسواق الآسيوية بالأسواق الإقليمية والدولية، إلى جانب الموقع الإستراتيجي لسلطنة عُمان وما يوفره من فرص للوصول إلى أسواق المنطقة، حيث يُعدّ برنامج صندوق مشروعات الابتكار والتقنية المعزز برنامجًا حكوميًا أطلقته هونج كونج وتديره هيئة الابتكار والتقنية فيها ويهدف إلى حشد رؤوس الأموال الخاصة لدعم منظومة الشركات الناشئة العاملة في مجالات الابتكار والتقنية، وقد اختيرت شركة «تمبل ووتر» مديرًا للصندوق ضمن البرنامج المعزز، مستفيدةً من خبراتها الاستثمارية والقطاعية وشبكة علاقاتها المؤسسية والصناعية؛ بما يدعم نمو هذه الشراكات وتوسعها وتحويل إمكاناتها التقنية إلى فرص تجارية مستدامة.

يُشار إلى أن مشاركة جهاز الاستثمار العُماني في قمة الحزام والطريق ٢٠٢٦، جاءت ضمن وفد عُماني ترأسه سعادة منير بن علي المنيري نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للعمليات، وضم مجموعة من الرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة للجهاز، وممثلين عن صندوق عُمان المستقبل التابع للجهاز، ومركز عُمان المالي العالمي، وبورصة مسقط، وبنك صحار الدولي، إلى جانب عدد من الصناديق المشتركة التي يشرف عليها الجهاز، حيث عمل الوفد أثناء اجتماعاته ولقاءاته في القمة على بحث فرص الشراكة والتعاون بما يُجسِّد توجه الجهاز نحو تعزيز حضوره الاستثماري الدولي، وتنويع استثماراته في القطاعات المستقبلية، وتعظيم البُعد العُماني في استثماراته الخارجية إلى جانب توسيع شبكة شراكاته الدولية بهدف تحقيق عوائد مستدامة وتوليد فرص ومنافع اقتصادية لسلطنة عُمان.

> **المنيري: الاتفاقية تربط الفرص الاستثمارية العالمية باحتياجات الاقتصاد الوطني وتستقطب رؤوس الأموال والتقنيات**

> **تشانج: سلطنة عُمان تزخر ببيئة واعدة لنمو الشركات التقنية والتوسع نحو أسواق المنطقة**

المنتج الوطني يصل إلى أكثر من 130 دولة حول العالم

المعمري: 3.6 مليار ريال صادرات غير نفطية «عُمانية المنشأ» بنمو 11.4%

مسقط- العُمانية

أكد سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن الصادرات العُمانية غير النفطية «عُمانية المنشأ» سجلت ارتفاعًا لافتًا؛ إذ بلغت نحو ٣,٦ مليار ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، مقارنة بنحو ٣,٣ مليار ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م، محققة نموًا بنسبة ١١,٤ بالمائة، وفقًا للبيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وتشهد الصادرات العُمانية غير النفطية مرحلة متقدمة من النمو والتوسع في الأسواق العالمية، مدعومة بتطور تنافسية المنتج الوطني، وتنامي قدرات الشركات العُمانية على الوصول إلى وجهات جديدة، إلى جانب تكامل منظومة التجارة والخدمات اللوجستية وجاهزية الموانئ والمنافذ البرية وتطور الأنظمة وسهولة الإجراءات، في وقت تتجه فيه سلطنة عُمان نحو ترسيخ نموذج تصديري مستدام يعزز حضور المنتج الوطني ويرسخ مكانتها مركزًا تجاريًا ولوجستيًا يربط بين الأسواق الإقليمية والدولية.

وتشكل «صادرات عُمان» بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار نافذة متكاملة تربط الشركات العُمانية بالأسواق الدولية، وتوفر لها المعلومات والبيانات السوقية والإرشاد الفني والتأهيل والترويج والربط بالمستوردين، بما يساعدها على بناء قرارات تصديرية أكثر كفاءة واستدامة.

وأوضح سعادته أن هذا النمو تركّز خلال الربع الثاني من العام؛ إذ استقرت الصادرات خلال الربع الأول عند مستويات الفترة نفسها من العام الماضي بنحو ١,٦ مليار ريال عُماني، ولم يتجاوز النمو التراكمي حتى نهاية مايو ١,٥ بالمائة، قبل أن يتسارع بنهاية يونيو ليسجل الربع الثاني وحده نحو مليارين ريال عُماني، بما يعكس تسارعًا واضحًا في الأداء خلال هذا الربع.

وأضاف سعادته أن هذا الأداء جاء بالتزامن مع ارتفاع إجمالي الصادرات السلعية بنهاية يونيو ٢٠٢٦م بنسبة ١٥,٣ بالمائة لتبلغ نحو ١٣,٢ مليار ريال عُماني، فيما سجلت إعادة التصدير نموًا بنسبة ٢٠ بالمائة بنهاية النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م، بزيادة قيمتها نحو ١٦٣ مليون ريال عُماني، وارتفع فائض الميزان التجاري بنسبة ٥١ بالمائة ليصل إلى نحو ٤,٧ مليار ريال عُماني، ويأتي هذا الأداء متسقًا مع استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية، التي تركز على تنويع الأسواق المستهدفة، ورفع جاهزية المصدرين، وتعزيز نفاذ المنتجات العُمانية إلى الأسواق الخارجية.

وقال سعادته إن سلطنة عُمان تعمل على بناء قاعدة من المصدرين القادرين على المنافسة والاستمرار في الأسواق الخارجية، موضحًا أن المستهدف لا يقتصر على زيادة حجم الصادرات، بل يشمل رفع جاهزية الشركات الوطنية وتحويل التصدير إلى مسار مستدام ضمن خطط نموها وتوسعها.

وأضاف سعادته أن الأثر الذي تعمل عليه «صادرات عُمان» قائم على تحديد الأسواق المستهدفة وفهم احتياجاتها ومتطلباتها وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد فيها، وأن منظومة دعم المصدرين ترتكز على تزويد الشركات بالمعلومات والبيانات السوقية، وتقديم الإرشاد بشأن المواصفات والاشتراطات الفنية وشهادات المطابقة ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق، إضافة إلى الترويج المباشر للمنتجات عبر المعارض الدولية واللقاءات الثنائية، وربط الشركات بالمستوردين والموزعين، إلى جانب برامج بناء القدرات والتأهيل التصديري لمختلف المؤسسات الوطنية.

1.1 مليون زائر لخريف ظفار بنهاية أغسطس

مسقط- العُمانية

سجّل عدد زوار خريف ظفار خلال الفترة من ٢١ يونيو إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٦ ارتفاعًا بنسبة ٨,٦ بالمائة، ليبلغ مليونًا و١١٦ ألفًا و٥١ زائرًا، مقارنةً بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥ البالغة مليونًا و٢٧ ألفًا و٢٥٥ زائرًا.

وأوضحت التقديرات الأولية لأعداد زوار خريف ظفار ٢٠٢٦ الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن عدد الزوار العُمانيين بلغ ٨١٦ ألفًا و٧١٩ زائرًا، مشكلًا ما نسبته ٧٣,٢ بالمائة من إجمالي الزوار، فيما بلغ عدد الزوار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٨٣ ألفًا و٨٦١ زائرًا، بينما بلغ عدد الزوار من الجنسيات الأخرى ١١٥ ألفًا و٤٧١ زائرًا. وأشارت البيانات إلى أن عدد القادمين إلى محافظة ظفار عبر الرحلات الجوية بلغ ٢٨٤ ألفًا و٦٦٧ زائرًا حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦، في حين بلغ عدد القادمين عبر المنفذ البري ٨٣١ ألفًا و٣٨٤ زائرًا، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٧,٦ بالمائة مقارنة بعدد القادمين عبر المنافذ البرية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وبلغ عدد زوار خريف ظفار خلال الفترة من ١ إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٦ نحو ٦٤٣ ألفًا و٦٠٢ زائر، مشكلين نسبة ٥٧,٧ بالمائة من إجمالي الزوار.

36.7 مليون ريال تكلفة إنشاء ميناء الصيد البحري في محوت

مسقط- الرؤية

وقعت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه اتفاقية إنشاء ميناء الصيد البحري في ولاية محوت بمحافظة الوسطى مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال البنية التحتية بقطاع الثروة السمكية.

وقع الاتفاقية- في مقر وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه- من جانب الوزارة معالي الدكتور سعود بن حمود بن أحمد الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ومن جانب ائتلاف شركة المقاولون العرب العُمانية المحدودة الرئيس التنفيذي للشركة؛ بحضور سعادة المهندس يعقوب بن خلفان بن خميس البوسعيدي وكيل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه للثروة السمكية.

وتبلغ اجمالي تكلفة انشاء ميناء الصيد البحري في ولاية محوت بمحافظة الوسطى ٣٦ مليونًا و٧٩٥ ألف ريال عُماني. وتعمل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه ممثلة في المديرية العامة لموانئ الصيد بالوزارة على إنشاء منظومة متكاملة من شبكة موانئ الصيد البحري وتطوير وتحديث الموانئ القائمة في سواحل سلطنة عمان.

وتُعد موانئ الصيد البحري محور الارتكاز للقطاع السمكي في جميع ما يخص الأنشطة المتعلقة بالصيد والصيادين الحرفيين وتمثل المكونات الإنتاجية والبنية الأساسية التي تساهم بشكل ملحوظ في تنمية الولايات الساحلية اجتماعيًا واقتصاديًا لتحسين وضع الصيادين ومضاعفة نشاطهم بتوفير الخدمات ورفع نسبة مساهمة القطاع السمكي في الدخل الوطني، من خلال القدرة على استيعاب زيادة كميات المصيد وتوفير التسهيلات اللازمة واستخدام معدات صيد حديثة وإتاحة فرص الاستثمار في الأنشطة والخدمات المتوفرة في الموانئ وتوفير المتطلبات اللازمة لعمليات الإنزال والتسويق والتداول بجانب خدمات صيانة سفن وقوارب الصيد.

تصدير 14 مليون طن من خام الجبس إلى الأسواق العالمية

مسقط- العُمانية

بلغت صادرات سلطنة عُمان من خام الجبس خلال عام ٢٠٢٥ نحو ١٤,٠٢ مليون طن، بما يعكس المكانة التي يحظى بها الخام العُماني في الأسواق العالمية.

وسجل النشاط التعديني المرتبط بالجبس خلال العام الماضي إيرادات مالية بلغت نحو ٣,١١ مليون ريال عُماني، مدعومًا بالبنية الأساسية المتطورة في محافظة ظفار. وتواصل وزارة الطاقة والمعادن جهودها في تنظيم وإدارة قطاع المعادن والخامات المعدنية في سلطنة عُمان، وتعظيم المحتوى المحلي للثروات المعدنية، من خلال تطوير البيئة التشريعية والاستثمارية، وتنظيم عمليات الإنتاج والتسويق والتصدير، وتشجيع الصناعات التحويلية، بما يعزز المحتوى المحلي ويرفع إسهام قطاع التعدين في التنويع الاقتصادي وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويعد خام الجبس ضمن أبرز الخامات المعدنية التي تعكس هذا التوجه، لما تتمتع به سلطنة عُمان من احتياطيات كبيرة وجودة عالية، إلى جانب تنامي الصناعات التحويلية المرتبطة به وحضوره التنافسي في الأسواق الإقليمية والعالمية. ومحافظة ظفار من أهم مناطق إنتاج خام الجبس في سلطنة عُمان؛ إذ يتركز جانب مهم من النشاط التعديني في منطقة روية بولاية ثمريت التي تضم ٣٦ محجرًا و٥ مصانع تشكل منظومة إنتاجية متكاملة، فيما تمتلك الولاية ثاني أكبر احتياطي من الجبس في سلطنة عُمان بعد ولاية شليم وجزر الحلانيات. وقال المهندس سالم بن بخيت الكثيري مدير دائرة المعادن بمحافظة ظفار بوزارة الطاقة والمعادن، إن الوزارة تعمل وفق منظومة متكاملة لتنظيم وإدارة الخامات المعدنية، ومن بينها خام الجبس، تبدأ من تنظيم النشاط التعديني ومتابعة عمليات الإنتاج، وتمتد إلى رفع كفاءة استغلال الموارد المعدنية وتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية، إلى جانب متابعة التزام الشركات بالمتطلبات التنظيمية، ومعايير الصحة والسلامة المهنية والبيئية.

وأضاف أن جهود الوزارة لا تقتصر على تنظيم استخراج وتصدير خام الجبس، وإنما تركز على تعظيم القيمة المضافة للخام داخل سلطنة عُمان، وتحويل الموارد المعدنية إلى منتجات وصناعات تسهم في تعزيز المحتوى المحلي واستقطاب الاستثمارات وتوسيع سلاسل القيمة المرتبطة بقطاع المعادن.

530.6 مليون ريال مكاسب أسبوعية لبورصة مسقط.. والمؤشر الرئيسي يرتفع للأسبوع السابع

مسقط- العُمانية

عـززت بورصـة مسـقط الأسـبوع الماضي مكاسـبها مع ارتفاع المؤشر الرئيس للأسبوع السـابع على التوالي مسـتفيدًا مـن ارتفاع أسـهم البنوك والشركات الصناعية وشركات الخدمات والاستثمار والطاقة.

وأغلق المـؤشر الرئيس في ختـام التداولات الأسـبوعية على ٧٦٤٧ نقطـة مرتفعًـا ١٩ نقطة، وتمكن المؤشر خلال الأسابيع السبعة الماضيـة من الصعود بأكثر مـن ٥٣٠ نقطة مستفيدًا من تحسـن المؤشرات الاقتصادية المحليـة وارتفـاع أربـاح الشركات المدرجة بالبورصة.

وسجلت المؤشرات القطاعية صعودًا جماعيًا بقيـادة مؤشر قطـاع الصناعة الـذي ارتفع ١٣٠ نقطـة وأغلق متجاوزًا مسـتوى ٩٩٤٠ نقطـة، وصعد مؤشر القطـاع المالي إلى نحو ١٣٥٦٠ نقطـة مرتفعًـا ١٢٣ نقطة، وارتفع مؤشر قطـاع الخدمات ١٧ نقطة، وسـجل المؤشر الشرعـي ارتفاعًا بــ ٥ نقاط وأغلق على ٦٢٢ نقطة.

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لبورصة مسـقط في ختام تداولات الأسـبوع الماضي إلى ٣٩ مليـارًا و٤٤٥,٨ مليـون ريال عُماني مسجلة مكاسب أسـبوعية بـ ٥٣٠,٦ مليون ريال عُماني.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاع عدد الصفقات المنفذة مع تركيز المستثمرين على أسهم بنك صحار الـدولي وأوكيو للصناعات الأساسـية وأوكيو لشـبكات الغاز وبنك مسقط وأسياد للنقل البحـري والعمانيـة الهندية للسماد وأوكيو للاستكشـاف والإنتـاج وبنك ظفار، وبلغ عدد الصفقات المنفذة الأسبوع الماضي حوالى ٤٧ ألف صفقة مقابل ٤٤ ألف صفقة في الأسبوع الذي سبقه مسجلة زيادة بنسبة ٦ في المائـة، إلا أن قيمة التـداول تراجعت بنسـبة ١٩ بالمائة مـن ٢٤٤,٧ مليون ريال عُماني إلى ١٩٦,٩ مليون ريال عُماني.

وتصـدر بنك صحار الـدولي الشركات الأكثر تداولا من حيث قيمة التداول بعد أن شهد تـداولات بقيمـة ٥١,٤ مليون ريـال عُماني تمثل ٢٦,١ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وحلت أوكيو للصناعات الأساسـية في المرتبة الثانيـة بـ ٣٧,٣ مليون ريـال عُماني، وأوكيو لشـبكات الغـاز ثالثًا بـــ ٢١,٤ مليون ريال عُماني، وبنـك مسـقط رابعًا بـــ ٢٠ مليون ريـال عُماني، وجـاءت أوكيو للاستكشـاف والإنتاج في المرتبة الخامسـة بتداولات عند ١٩,٥ مليون ريال عُماني تمثل ٩,٩ بالمائة من إجمالي قيمة التداول.

وأظهـر المسـتثمرون خلال الأسـبوع الماضي مزيـدًا من الاهتمام بأسـهم الأنوار للاستثمارات وريسوت للأسـمنت والدولية للاسـتثمارات الماليـة والمدينـة للاسـتثمار القابضة والأنوار لبلاط السيراميك.

وبلـغ عـدد الأوراق الماليـة التي سـجلت ارتفاعًا خلال الأسبوع الماضي ٤٥ ورقة مالية مقابل ٢٩ ورقة مالية تراجعت أسعارها و٢٤ ورقة مالية استقرت على مستوياتها السابقة.

وسـجل سـهم شركة صناعـة مـواد البناء أعلى المكاسـب مرتفعًا بنسـبة ١٥,٤ بالمائة وأغلق على ٨٢ بيسـة، وارتفع سهم المدينة للاسـتثمار بنسـبة ١٣,٧ بالمائة وأغلق على ٨٣ بيسة، وصعد سـهم الأنوار للاستثمارات إلى ٢١٦ بيسة مرتفعًا بنسـبة ١٣,٦ بالمائة، وارتفع سهم الأنوار لبلاط السيراميك بنسبة ٧,٤ بالمائـة وأغلق على ١٥٨ بيسـة، وصعد سهم بنك عُمان العربي إلى ٢٨٠ بيسة مرتفعًا بنسبة ٢٨٠ بيسة.

وتصـدر سـهم الحسـن الهندسـية (قيـد التصفية) الأسـهم الخاسرة متراجعًا بنسـبة ١٦,٦ بالمائة وأغلق على ٥ بيسات، وتراجعت سـندات البنك الأهلي المجانية ٢٠٢٦ بنسبة ٩,٨ بالمائة وأغلقت على ١٠١ بيسة، وتراجع سـهم المركـز المالي بنسـبة ٦ بالمائة وأغلق على ٩٤ بيسـة، وهبط سهم الباطنة للتنمية والاسـتثمار إلى ٧٠ بيسة متراجعًا بنسبة ٥,٤ بالمائة، وسجل سهم بنك ظفار تراجعًا بنسبة ٤,٦ بالمائة وأغلق على ٢٠٧ بيسات.

ومن أخبار الشركات: دعت الشركة العُمانية الهندية للسماد مسـاهميها لحضور اجتماع الجمعيـة العامـة العاديـة في ٣٠ سـبتمبر الجاري، ويـدرس الاجتماع مـقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المسـاهمين بمقدار ٦,٧٦٣ بيسة للسهم الواحد.

وارتفـع سـهم الشركـة الأسـبوع الماضي ٧ بيسـات وأغلـق على ٢١٦ بيسـة بعـد أن صعد إلى ٢١٩ بيسـة مسجلاً أفضل مستوى لـه منـذ إدراج الشركة ببورصة مسـقط في يوليو الماضي، وشـهد السهم الأسبوع الماضي تـداولات بقيمـة ٩,٥ مليـون ريـال عُماني وصعدت القيمة السـوقية للشركة في ختام التـداولات الأسـبوعية إلى مليـار و٤٤٤,٩ مليون ريال عُماني مسجلةٍ مكاسب أسبوعية بـ ٤٦,٨ مليون ريال عُماني.

تساهم في دعم مسيرة التحول الرقمي

ارتفاع عدد الشركات العمانية العاملة في قطاع الذكاء الاصطناعي إلى 42 شركة

طوعه بنت عبد الله آل داوود

مسقط- العُمانية

يحظـى قطاع الذكاء الاصطناعي في سـلطنة عُمان بدعـم متواصل في ظـل توجهـات وطنية تهدف إلى تعزيز الاسـتفادة من تطبيقات واسـتخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية والتنموية. ويواكب هذا التوجه تنامي اسـتخدام تقنيـات الذكاء الاصطناعـي في مختلف المجالات، وما تتيحه من فرص جديدة للابتكار أمام الكفاءات الوطنية الشابة لتأسيس شركات قائمة على الاقتصاد المعرفي.

وقالـت طوعه بنت عبـد الله آل داوود، رئيسـة قسم التطوير والدراسات بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، إن الشركات العُمانية الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي تؤدي دورًا متناميًا في دعم مسيرة التحول الرقمي في سـلطنة عُمان، من خلال تطوير حلول ومنتجات تقنية مبتكرة تسهم في رفع كفاءة الأعمال وتحسين الخدمات وأتمتة العمليات والاستفادة من البيانات في اتخاذ القرارات.

وأوضحـت أن هذه الشركات أسـهمت في تحويل تقنيـات الذكاء الاصطناعي مـن مفاهيم وتقنيات ناشـئة إلى تطبيقـات عملية قابلة للاسـتخدام في مختلـف القطاعـات الحكومية والخاصـة، الأمر الـذي يدعم بناء اقتصاد رقمـي قائم على الابتكار والمعرفـة، ويتوافق مع مسـتهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وأشـارت إلى أن عـدد الشركات العُمانيـة العاملة في قطـاع الذكاء الاصطناعي بلـغ ٤٢ شركة بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ٢٢ شركة في العام الماضي، مسـجلة نموًّا بنحـو ٩١ بالمائة، ما يعكس تنامي الاهتمام بتأسـيس وتطويـر الأعمال القائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي في سلطنة عُمان.

وأضافـت أن هذا النمو يعكس التطور المتسـارع للمنظومة المحلية لـلشركات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، وقدرة الشركات العُمانية على الانتقال مـن مرحلة تطوير الأفـكار والـنماذج الأولية إلى تقديـم حلـول ومنتجـات تقنية قابلـة للتطبيق في قطاعـات مختلفـة، بما يسـهم في رفـع كفاءة العمليـات ودعم التحـول الرقمـي في القطاعات الاقتصادية والتنموية.

وبينـت أنـه خلال الـفترة المقبلة يجـري العمل على تعزيز منظومـة البيانات والمؤشرات المرتبطة بقطاع الذكاء الاصطناعي، بما يتيح مستقبلاً قياسٍ حجم ونمو الاسـتثمارات فيها بصورة أكثر شـمولاً ودقة.

وحول الإسـهام المباشر لهـذه الشركات، أوضحت أنها أسـهمت في توطين المعرفة والخبرات التقنية مـن خلال تطويـر حلـول محلية وبنـاء قدرات وطنيـة في مجالات الذكاء الاصطناعـي والبيانات وتطوير البرمجيات، إلى جانب توفير فرص للكوادر العُمانيـة للعمـل في تخصصات تقنيـة متقدمة واكتساب خبرات عملية في هذا المجال.

وتابعـت حديثها أن نمو هـذه الشركات ونجاحها في تقديم حلـول قابلة للتطبيق تجاريًّا يسـهمان في تعزيز ثقة القطاع الخـاص بالفرص الاقتصادية التي توفرهـا تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويدفعان نحو زيـادة تبني هذه التقنيات والاسـتثمار فيها، ويسـاعد ذلك على بناء منظومـة متكاملة تجمع بين الابتـكار وريادة الأعمال والاسـتثمار والبحث والتطوير.

وأضافـت أن الشركات العُمانية الناشـئة في مجال الذكاء الاصطناعـي تتمتع بفرص متزايدة للارتباط بالأسـواق الإقليميـة والعالمية، خاصـة أن الحلول الرقميـة القائمـة على الـذكاء الاصطناعـي تتميز بقابليتهـا للتوسـع والوصـول إلى أسـواق خارج الحدود المحلية.

وذكرت أن مشاركة الشركات العُمانية في الفعاليات والمعـارض والبرامج والمنافسـات التقنية الإقليمية والدوليـة، إلى جانب بنـاء الشراكات مع الشركات والمسـتثمرين والجهات التقنية، تسـهم بشـكل إيجـابي في التعريف بالقدرات الوطنية وفتح فرص جديدة للنمو والتوسع.

واختتمت رئيسة قسم التطوير والدراسات بوزارة النقـل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات حديثها بالتأكيـد على أن وجـود منظومـة متناميـة من الشركات العُمانية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي يعزز من مكانة سلطنة عُمان كبيئة داعمة للابتكار والتقنيـات المتقدمـة، ويسـهم في إبرازها كوجهة واعدة للشركات والمسـتثمرين الباحثين عن فرصٍ في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، مستفيدةً من البنية الرقميـة المتطورة والتوجه الوطني نحو تعزيز الاستثمار في التقنيات المستقبلية.

«صُحار الدولي» يفتتح مكتبا في هونغ كونغ لتعزيز تواصل عُمان مع الأسواق الآسيوية

مسقط- الرؤية

حقق صُحار الدولي إنجـازًا مهمًا آخر في مسيرته نحو النمـو على الصعيد الدولي، وذلـك من خلال الافتتاح الرسـمي لمكتبه لآسيا والمحيط الهادي في هونغ كونغ، مما يعزز قدرة البنك على بناء علاقات مع المستثمرين والمؤسسات المالية والشركات والشركاء الاستراتيجيين في مختلف الأسواق الآسيوية.

وجرى افتتاح المكتب رسميًا خلال حفل أُقيم في فندق جرانـد حياة هونغ كونغ، بحضور بول تشـان مو-بو، وزيـر المالية لمنطقة هونـغ كونغ الإداريـة الخاصة، كضيف شرف؛ ومعالي الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الهنائي، سفير متجول بوزارة الخارجية؛ وسعادة بانكاج كيمجي، مستشـار التجارة الخارجية والتعاون الدولي في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار؛ وسعادة منير بـن علي المـنيري، نائب رئيس جهاز الاسـتثمار العُماني للعمليات؛ وسـعيد بن محمـد العوفي، رئيس مجلـس إدارة صُحار الـدولي؛ وعبد الواحد بن محمد المرشـدي، الرئيس التنفيذي لصحار الدولي، إلى جانب أعضاء مجلس الإدارة وممثلين كبار آخرين من سلطنة عُمان وهونغ كونغ.

ويـأتي افتتاح المكتب بعد حصـول صُحار الدولي على موافقة سـلطة النقد في هونـغ كونغ في أبريل ٢٠٢٦، تلتهـا الموافقة النهائية من البنـك المركزي العُماني في مايو ٢٠٢٦. ويوفر مكتب صحار الدولي لآسيا والمحيط الهادي في هونغ كونغ منصة ميدانية لتعزيز العلاقات المؤسسية والتجارية في هونغ كونغ ومختلف الأسواق الآسـيوية، إلى جانب بنـاء روابط أقـوى بين الفرص الدولية وسـلطنة عُمان. وتكمـن أهمية هذا الافتتاح أيضًـا في العلاقـات التاريخيـة الراسـخة التي تربط عُمان بآسـيا. وقال عبد الواحد بن محمد المرشـدي، الرئيـس التنفيـذي لصُحـار الدولي: "لطـالما اتجهت سـلطنة عُمان شرقـا على مـدى قرون، حيث أسـهم بحارتهـا وتجارها في بناء علاقات وروابط راسـخة عبر طـرق التجـارة البحرية في آسـيا، وصـولا إلى الصين، وكان لصحـار دور مهـم في هذه المـسيرة التاريخية. واليـوم، نواصل في صحار الدولي البناء على هذا الإرث في سـياق اقتصادي حديث. ويمثـل حضورنا في هونغ كونـغ خطوة استراتيجية في مـسيرة نمو صحار الدولي على الصعيد الدولي، إذ يتيح لنا الوصول بشـكل أقرب إلى واحـدة من أبرز المراكز المالية والتجارية في العالم، ويوفر لنا منصة أكثر فاعلية للتواصل مع المسـتثمرين والمؤسسات المالية والشركات والشركاء الاستراتيجيين في الصين وآسـيا. ويتمثل هدفنا في تحويل هذا التواصل إلى فرص ملموسة لسـلطنة عُمان وزبائننا، من خلال استقطاب الاسـتثمارات ورؤوس الأموال إلى السلطنة، ودعـم الشركات العُمانيـة السـاعية إلى الوصول إلى الأسـواق الآسـيوية، وفتح قنـوات أكثر قـوة لتدفق الاسـتثمارات والتجـارة والمعرفة والأعمال بين آسـيا وسـلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي. ومن هذا المنطلق، فإن وجودنا في هونغ كونغ يتجاوز كونه حضورًا جغرافيًا، ليشكل بوابة استراتيجية تمكن صحار الدولي من بناء علاقات مؤثرة وخلق قيمة مسـتدامة عبر هذه الأسواق المترابطة."

ويعكس مكتب صحار الدولي لآسيا والمحيط الهادي في هونغ كونغ التزام البنك بدعم الطموحات الاقتصادية الأوسـع لسـلطنة عُمان في إطار رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، وتـولي الرؤية أهمية كـبيرة لتنمية القطـاع الخاص، وتعزيز الاستثمار والتعاون الدولي، بهدف بناء اقتصاد تنافسي يندمج بشكل متزايد مع الأسواق العالمية.

«روكس موتور» تعزز حضورها العالمي ببدء الإنتاج في مركز التصنيع الجديد

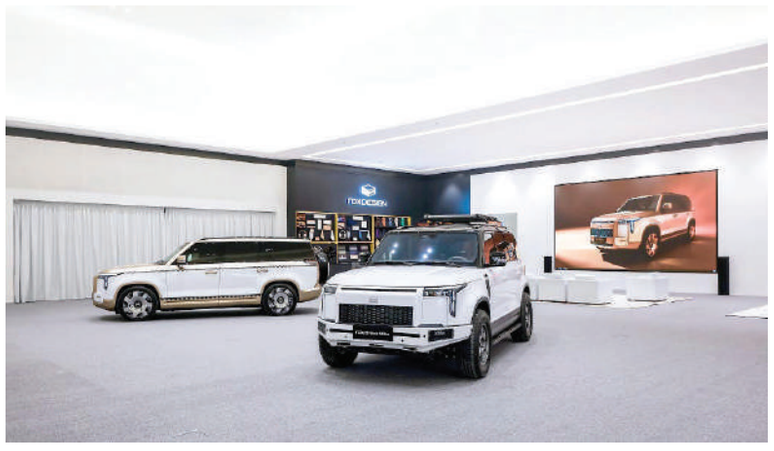

مسقط- الرؤية

أعلنـت روكس بدء إنتـاج مركباتهـا في مركز التصنيع الجديـد في خطوة تمثل تقدمًا جديدًا في مسيرة توسـع الشركة عالميًا، إذ خرجت أولى مركبـات الإنتاج من خط التصنيع على أن تبدأ عمليات تسليم المركبات للعملاء قريبًا.

ويجمع المركـز الجديـد بين التصنيع وتطوير تقنيات الـذكاء الاصطناعـي والتصميم ضمن منظومة تشـغيلية واحدة، وسيشـكل مختبر روكـس للـذكاء الاصطناعي الحديـث، النواة المحركة لمنصتها الذكية المتخصصة في أنشـطة القيادة الخارجية، في حين سـيعمل اسـتوديو التصميم على رصـد تطلعات العملاء ورؤاهم الثقافية الإقليمية، لدمجها ببراعة في الهندسـة المستقبلية لطرازات العلامة.

وقـال جارفيس المؤسـس والرئيـس التنفيذي لشركـة روكـس: "نحن بصـدد إرسـاء قاعدة تصنيعية وابتكارية متكاملة تتيح لنا الاستجابة بسرعة أكبر لتطلعات عملائنا، وتوسيع حضورنا المتنامـي على السـاحة العالميـة. إن هدفنـا المحوري يكمن في إكسـاب عملياتنـا الدولية مرونـة أعلى، وجعلهـا أكثر ارتباطاً بالأسـواق التي نخدمها."

كما كشـفت روكس عن توقيع مذكرة تفاهم استراتيجيـة مع شركة الاتحـاد للطيران لبحث آفاق التعاون المسـتقبلي في مجالات السـفر والتنقـل وتجارب نمط الحيـاة الفاخر. وتتوج هـذه الشراكـة انطلاقتهـا مـن خلال رحلة "أفريقيـا الـكبرى - الموسـم الثـاني"، وهي استكشـاف بري عابر للقارة الأفريقية تُدشن فيـه أولى الطـرازات المنتجة مـن روكس، إذ سـتتزين المركبـات المشـاركة بهويـة علامة "الاتحاد للـطيران"، إلى جانب تطوير محتوى إعلامي واسـتثماري مشترك يوثّق أبعاد هذه الرحلة الاستثنائية.

مـن جانبه، قـال أنتونوالدو نيفيـس، الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للطيران: "تجسد رحلة "أفريقيـا الكبرى" تنـاغماً فريـداً بين مفهوم السـفر، وآفاق التنقل، وسرد القصص الملهمة، بمـا يتيح فرصـاً واعدة لـكلا العلامتين. ونحن نتطلع بشغف لاستكشـاف الآفاق المستقبليّة التي قد تثمر عنها هذه الشراكة الإستراتيجية."

وتسـجل روكـس اليـوم حضـوراً متناميـاً في أكثر مـن ٦٠ سـوقا عالمية تتـوزع عبر الشرق الأوسط، وآسـيا الوسـطى، وأفريقيا، وأوروبا، متجـاوزةً حاجز الـ٤٠,٠٠٠ مركبة في إجمالي مبيعاتها التراكمية حـول العالم. ومن المرتقب أن يشكل مركز التصنيع الجديد ركيزة أساسية لدعـم خطط النمو السريـع للشركة، بالتزامن مع توسـيع شـبكات مبيعاتها ومراكز خدمتها المعتمدة عبر مختلف المناطق.

وستقطع رحلة "أفريقيا الكبرى - الموسم الثاني" أراضي ١٢ دولـة، خائضةً اختبارات هندسـية قاسـية عبر الكثبـان الصحراويـة، والمناطـق الاسـتوائية، والمسـارات الجبليـة الوعرة، قبل أن تتـوج رحلتهـا بالوصول إلى الـدار البيضاء في المملكة المغربية، حيـث تأتي هذه المغامرة امتداداً للنجاح الاستثنائي الذي حققته الجولة الأولى، والتـي قطعت خلالها المركبات أكثر من ٢٥,٠٠٠ كيلومتر عبر طريق الحرير التاريخي.

شراكة بين «جبل لإدارة الأصول» و«إي فند» لإدراج صناديق مؤشرات تربط الأسواق الخليجية بالصين

مسقط- الرؤية

وقعـت شركـة جبـل لإدارة الأصول وشركـة "إي فنـد" مذكـرة تفاهـم لتـدشين الشراكـة الاستراتيجية التي تقضي بتطويـر وإدراج مجموعة من صناديـق المـؤشرات المتداولة، وذلك خلال القمـة التي اسـتضافتها هونغ كونـغ، إذ تأتي هـذه الشراكة في إطار الجهود المبذولـة لتعزيز الروابط بين الأسواق المالية في سلطنة عُمان ودول مجلـس التعـاون الخليجـي، وهونغ كونغ والصين.

وتنـص مذكـرة التفاهـم على تعاون الشركتين في إنشـاء قنوات استثمارية تربط بين المستثمرين في عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي والمستثمرين الصينـيين، حيث إن الحضور الإقليمي القـوي لـكلا الشركتين سيسـاهم في تيـسير الاسـتثمارات بين المنطقـتين، وفتح المجال أمام المستثمرين للوصول المباشر إلى اثنين من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم.

وقـال عيسى البطـاشي المديـر العام لشركـة جبـل لإدارة الأصـول: "هذه الشراكة مع إي فند تفتح آفاقا جديدة لتدفق الاستثمارات بين أسواق الخليج والـصين. حيـث ستسـاهم خبرتنـا الواسعة في السـوق العُماني والأسواق الناشـئة، وحضور إي فند الراسـخ في الصين وهونغ كونغ، من تقديم فرص اسـتثمارية مبتكـرة تربـط بين أكثر مناطق العالم الحيوية اقتصاديا".

يُشـار إلى جبـل لإدارة الأصـول هي شركـة عُمانيـة متخصصـة في إدارة استثمارات الأسـواق الناشئة، مرخّصة من هيئة الخدمات المالية في سـلطنة عُمان لمزاولـة أعمال إدارة الاسـتثمار والوساطة المالية. وتدير الشركة ثمانية صناديق استثمارية، إضافة إلى محافظ استثمارية بصلاحيات تقديرية وحلول اسـتثمارية مخصصـة، تغطـي فئات الأسـهم والدخل الثابـت والعقارات والأسـهم الخاصـة في سـلطنة عُمان ودول الخليج والصين والهند وأسـواق ناشـئة أخرى حول العـالم، كما تقدم الشركـة خدماتهـا عبر تطبيقهـا "J Invest"، وهـي منصتها الرقمية التي تجمـع بين خدمات الوسـاطة وإدارة الأصول، وتتيح للعملاء فتح الحسابات إلكترونيًـا والاسـتثمار في الأسـواق الناشئة بخطوات ميسّرة.

مخاطر الاختراق السيبراني ترفع حالة التأهب

قانون البيانات الشخصية يُلبّي متطلبات المرحلة ويضع المؤسسات أمام مسؤولية قانونية أكبر

الرؤية- فيصل السعدي

أكد مختصون أن قانون حماية البيانات الشخصية بصيغته المعدلة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦/٦٨) يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل تنامي مخاطر اختراق البيانات الشخصية وتزايد التحديات المرتبطة بحمايتها، وأشاروا- في تحقيق خاص لـ«الرؤية»- إلى أن التعديلات الصادرة أسهمت في تعزيز منظومة الحماية القانونية، من خلال تطوير عدد من نصوص القانون وتوسيع نطاقها، بما يجعلها أكثر شمولًا ومواءمةً لمتطلبات المرحلة الراهنة والتحولات المتسارعة في البيئة الرقمية.

وقالت فاطمة بنت حمد التوبية رئيسة قسم حماية البيانات الشخصية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن الوزارة تتولى مسؤولية متابعة تطبيق أحكام قانون حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية، في إطار اختصاصاتها المقررة قانونًا، وذلك من خلال إعداد واعتماد الضوابط والإجراءات المنظمة لحماية البيانات الشخصية، والتحقق من التزام المتحكمين والمعالجين بها، وتلقي الشكاوى والبلاغات والبت فيها، واعتماد المدققين الخارجيين، إلى جانب تقديم المشورة والدعم والتنسيق مع وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في المسائل المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

وأفصحت التوبية عن تلقي الوزارة حتى نهاية مايو الماضي، ٢٠ شكوى وبلاغًا مُتعلقًا بحماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى ٢٢ بلاغًا عن حالات اختراق للبيانات الشخصية، مشيرةً إلى أنه جرى التعامل معها وفق الإجراءات والضوابط القانونية المعتمدة، بما يشمل الدراسة والتحقق ومتابعة الإجراءات التصحيحية ومدى التزام الجهات المعنية بالمتطلبات القانونية.

وأوضحت التوبية أهمية التمييز بين حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، مع التأكيد على تكاملهما؛ حيث إن الأمن السيبراني يركز على حماية الأنظمة والشبكات من التهديدات والهجمات، بينما تركز حماية البيانات الشخصية على مشروعية معالجة البيانات وصون حقوق أصحابها طوال دورة حياتها، بدءًا من جمعها واستخدامها وتخزينها، وصولًا إلى مشاركتها أو نقلها أو محوها.

وحول حرص الوزارة على امتثال مؤسسات القطاع الخاص المختلفة لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية، قالت التوبية: «تتبنى الوزارة نهجًا متكاملًا لمتابعة الامتثال، يجمع بين التوعية والتوجيه والرقابة واتخاذ الإجراءات القانونية عند ثبوت المخالفة». وأضافت أن متابعة الامتثال لا تقتصر على التعامل مع الشكاوى بعد وقوعها، بل تشمل أدوات استباقية تساعد المؤسسات على تقييم ممارساتها ومعالجة أوجه القصور قبل أن تؤدي إلى المساس بحقوق أصحاب البيانات الشخصية. وأوضحت أن الوزارة نفذت أكثر من ١٥ ورشة وبرنامجًا توعويًا منذ إصدار القانون وقد استهدفت قطاعات مختلفة، وركزت على التعريف بأحكام القانون ولائحته التنفيذية، وبيان حقوق

فاطمة بنت حمد التوبية

خليفة بن مرهون الرحبي

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي

أصحاب البيانات الشخصية، والتزامات المتحكمين والمعالجين، والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق الامتثال.

وبيَّنت التوبية أن التعديل الأخير على قانون البيانات الشخصية الصادر وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٦/٦٨)، استهدف تطوير الإطار التشريعي لحماية البيانات الشخصية، وتعزيز قدرته على مواكبة الممارسات الحديثة في معالجة البيانات الشخصية، من خلال توسيع نطاق تطبيق القانون عدد من الجوانب من بينها: معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين في سلطنة عُمان، سواء تمت المعالجة داخل السلطنة أم خارجها، وتوضيح اختصاصات الوزارة في تطبيق أحكام القانون والتحقق من امتثال المتحكمين والمعالجين في القطاع الخاص، بإضافة تعريف «المُعالجة المؤتمَتة»، وتنظيم استخدام الأنظمة والبرامج التي تتخذ القرارات آليًا أو بتدخل بشري محدود.

وأكدت رئيسة قسم حماية البيانات الشخصية بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أن تنظيم «المعالجة المؤتمتة» في نص القانون يكتسب أهمية خاصة في ظل التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية في تحليل البيانات واتخاذ القرارات؛ حيث ركّز تعديل قانون البيانات الشخصية على تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنيات وحماية حقوق الأفراد؛ فألزم المُتحَكِّم والمُعالِج باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لحماية خصوصية البيانات وسريتها، ومنح صاحب البيانات الحق في الاعتراض على القرارات الناتجة عن المعالجة المؤتمتة، مع ضمان مراجعتها بتدخل بشري.

وقالت إن قانون حماية البيانات الشخصية- بصيغته المعدلة- يشكل إطارًا تشريعيًا أساسيًا في تعزيز الثقة بالاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية؛ إذ إن التعديل لا يقتصر على إضافة أحكام جديدة، بل يعكس توجهًا تشريعيًا نحو إيجاد منظومة أكثر وضوحًا ومرونة، تستجيب للمتغيرات التقنية والاحتياجات العملية، وتحقق التوازن بين حماية الحقوق الفردية وتمكين المؤسسات من أداء أعمالها والتزاماتها القانونية بكفاءة.

تطور تشريعي

ومن جانبه، أكد المحامي خليفة بن مرهون الرحبي نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين العُمانية أن التعديلات الأخيرة على قانون حماية البيانات الشخصية تمثل خطوة مهمة في تطوير المنظومة التشريعية المنظمة للبيانات في سلطنة عُمان، خصوصًا في ظل التوسع الكبير في الخدمات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والمعالجة المؤتمتة للبيانات.

وأوضح الرحبي- في تصريح خاص لـ«الرؤية»- أن البيانات الشخصية باتت جزءًا أساسيًا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن حمايتها لم تعد مسألة فنية أو تقنية فقط، وإنما حق قانوني يرتبط مباشرة بخصوصية الإنسان وكرامته وثقته في المؤسسات التي تتعامل مع بياناته.

وقال الرحبي: «ننظر إلى التعديلات الأخيرة على قانون حماية البيانات الشخصية تطويرًا مهما للقانون الصادر في عام ٢٠٢٢، واستجابة طبيعية للتغير المتسارع في البيئة الرقمية؛ إذ إن اليوم معظم التعاملات، سواء المصرفية أو الصحية أو التجارية أو الوظيفية، تمر عبر أنظمة إلكترونية تجمع وتعالج كميات كبيرة جدا من البيانات الشخصية، ولذلك كان من الضروري أن يتطور الإطار القانوني بصورة تواكب هذه الممارسات».

وأوضح أن التعديل الأخير للقانون جاء ليحدد بصورة أوضح نطاق تطبيق القانون، ومسؤوليات المتحكم والمعالج، وشروط الحصول على الموافقة، إلى جانب تنظيم جوانب جديدة مرتبطة بالمعالجة المؤتمتة. وذكر نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين العُمانية أن التشديد على مفهوم الموافقة الصريحة لصاحب البيانات، من أهم الجوانب التي تناولها القانون، فالأصل وبحسب التعديل أنه لا يجوز معالجة البيانات الشخصية أو تغيير الغرض من معالجتها إلا في إطار من الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان وبعد الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات.

وتابع الرحبي قائلًا: «عبء إثبات وجود هذه الموافقة أصبح يقع على المتحكم في البيانات، كما يجب أن يكون طلب الموافقة واضحا ومفهوما ويبين الغرض من المعالجة وطبيعتها وبيانات المتحكم والمعالج وآلية التواصل مع مسؤول حماية البيانات، وهذا يمنع الكثير من الممارسات التي تعتمد على موافقات عامة أو مبهمة لا يعرف الشخص من خلالها كيف ستستخدم بياناته فعليًا».

المعالجة المؤتمتة

واعتبر الرحبي أن «المعالجة المؤتمتة» التي تطرق لها قانون البيانات الشخصية الجديد، من أهم الإضافات في القانون، خصوصًا وما نشهده من توسع كبير في استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات والأنظمة الإلكترونية في اتخاذ القرارات؛ فالتعديل عرَّف المعالجة المؤتمتة ونظَّم التعامل معها، وأعطى صاحب البيانات الحق في الاعتراض على القرارات الناتجة عنها.

وأضاف الرحبي أن القانون المُعدَّل أوجب إدخال العنصر البشري عند مراجعة القرار محل الاعتراض، وهو مبدأ بالغ الأهمية، باعتبار أن التكنولوجيا مهما بلغت من تطور يجب ألّا تحرم الإنسان من حقه في مراجعة قرار قد يؤثر في مركزه القانوني أو المالي أو الوظيفي أو غير ذلك من مصالحه.

وأشار الرحبي إلى أن القانون المُعدَّل وسَّع نطاق الحماية بشكل واضح، حيث نص على سريان أحكام القانون على معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين في سلطنة عُمان؛ سواء تمت المعالجة داخل السلطنة أو خارجها، وهذه نقطة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الرقمي، لأن البيانات اليوم قد تُجمع في سلطنة عُمان ولكن تتم معالجتها أو تخزينها من خلال أنظمة أو شركات موجودة في دول أخرى، ومن هنا فإن مكان وجود الخادم أو النظام الإلكتروني لا ينبغي أن يكون سببًا في إضعاف الحماية القانونية المقررة لصاحب البيانات.

وأكد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين العُمانية، أن التعديل على قانون حماية البيانات الشخصية عالج مسألة بيانات الموظفين داخل المؤسسات بصورة أكثر واقعية، فأجاز معالجة بيانات العاملين في إطار تنظيم العمل الداخلي، بشرط الالتزام بالقانون وعدم الإفصاح عن البيانات للغير إلا وفقا للضوابط المقررة، وهذا يحقق توازنا مهما بين حاجة المؤسسة إلى إدارة بيانات موظفيها لأغراض العمل وبين حق الموظف في المحافظة على خصوصيته وعدم استخدام بياناته أو إفشائها خارج الغرض الذي جمعت من أجله، موجهًا النصح للمؤسسات بأن تدرك أن وجود علاقة عمل لا يعني تفويضًا مفتوحًا باستخدام جميع بيانات الموظف كيفما شاءت المؤسسة.

وأوضح الرحبي أن التعديل على قانون حماية البينات الشخصية، أكد ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة لصاحب البيانات قبل إرسال المواد الإعلانية أو التسويقية ذات الأغراض التجارية، وهذا يعزز حق الشخص في أن يقرر بنفسه ما إذا كان يرغب في تلقي مثل هذه الرسائل، بدلًا من استخدام بياناته أو رقم هاتفه بصورة تلقائية لمجرد وجود تعامل سابق مع شركة أو مؤسسة.

وأشار الرحبي إلى أن الأصل الذي أكده التعديل هو وجوب محو البيانات الشخصية فور انتهاء الغرض من معالجتها؛ باعتبارها مخاطر البيانات لا يرتبط فقط بجمعها، وإنما أيضا بالاحتفاظ بها لفترات طويلة دون حاجة حقيقية. وقال إن القانون وضع استثناءات محددة، مثل وجود نزاع قائم أو وجود التزام قانوني أو حكم أو أمر قضائي يقتضي الاحتفاظ بالبيانات، موضحًا أن المؤسسات مطالبة مُستقبلًا بأن تكون لديها سياسات واضحة تُحدِّد مدة الاحتفاظ بالبيانات وسبب استمرار الاحتفاظ بها.

وأكد الرحبي أن العقوبات الواردة في التعديل كافية لتحقيق الردع، ولكن نجاح القانون لا يقاس فقط بحجم الغرامة، فالتعديل شمل إعادة تنظيم بعض الجزاءات، ومن بينها غرامة تتراوح بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ ريال عُماني على مخالفة بعض أحكام المعالجة، وغرامة تتراوح بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ ريال عُماني على مخالفات محددة مرتبطة ببعض الالتزامات المقررة في القانون. وبذلك فإن قيمة العقوبة تقاس في بناء ثقافة امتثال حقيقية داخل المؤسسات، فالشركات والبنوك والمستشفيات وشركات الاتصالات والمنصات الرقمية وغيرها يجب أن تنظر إلى حماية البيانات باعتبارها جزءًا من الحوكمة وإدارة المخاطر، وليس مجرد التزام قانوني يتم التعامل معه بعد وقوع المخالفة.

20 شكوى وبلاغًا متعلقة بحماية البيانات الشخصية.. و22 حالة اختراق بنهاية مايو

التوبية: «النقل والاتصالات» تتبنى نهجًا متكاملًا لمتابعة امتثال المؤسسات للقانون

تنفيذ أكثر من 15 ورشة وبرنامجًا توعويًا منذ إصدار القانون

التعديل يستهدف تطوير الإطار التشريعي ويعزز القدرة على مواكبة الممارسات الحديثة

الرحبي: تعديلات القانون تعزز الثقة في الاقتصاد الرقمي والاحتفاظ بالبيانات آمنةً

العقوبات الواردة في التعديل تكفي لتحقيق الردع

القانون يعالج مسألة بيانات الموظفين داخل المؤسسات «بصورة أكثر واقعية»

«المعالجة المؤتمتة» من أبرز الإضافات في القانون المُعدّل

التعديلات تشمل الرسائل الإعلانية والتسويقية التي تصل للأفراد

24 ألف مؤسسة سياحية مسجلة.. ومسقط تستحوذ على 43.5%

4 ملايين زائر لسلطنة عُمان.. ومليار ريال حجم إنفاق السياحة الوافدة في 2025

مسقط- العُمانية

سجل قطاع السياحة في سلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٥ أداءً إيجابيًّا بالتزامن مع زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع وتنفيذ العديد من المشروعات من قبل القطاعين الحكومي والخاص لتنويع المنتجات والتجارب السياحية ورفع مستوى وجودة الخدمات السياحية المقدمة.

وأشارت نشرة «واقع السياحة في سلطنة عُمان» الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن إجمالي عدد الزوار القادمين إلى سلطنة عُمان بلغ في العام الماضي ٤ ملايين زائر وبلغ حجم إنفاق السياحة الوافدة أكثر من مليار ريال عُمانيٍّ، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط عدد الليالي ٦,٥ ليلة للسائح الوافد مع متوسط إنفاق عند ٢٥٦ ريالًا عُمانيًّا، وسجل عدد نزلاء الفنادق نموًّا ملحوظًا ليتجاوز ٥ ملايين نزيل خلال عام ٢٠٢٥ مقابل ٣,٥ مليون نزيل في عام ٢٠١٨.

ورصدت النشرة مرحلة التعافي من جائحة (كوفيد- ١٩) التي شهدها قطاع السياحة، مستعرضة إحصاءات السياحة منذ عام ٢٠١٨ ودور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد فرص عمل جديدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، موضحة أن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع السياحي انعكست على مختلف الأنشطة المرتبطة بالقطاع.

وأشارت البيانات إلى أن القطاع السياحي سجل نموًّا لافتًا في عدد المؤسسات العاملة في أنشطة السياحة والتي بلغت في عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٤ ألف مؤسسة مسجلة نموًّا بأكثر من ٤٠ بالمائة عن مستواها في عام ٢٠٢٠، وتتركز معظم هذه المؤسسات في محافظة مسقط التي استحوذت على ٤٣,٥ بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات، وحلت محافظة ظفار ثانيًا بنسبة ١٧,٥ بالمائة، ومحافظة شمال الباطنة في المرتبة الثالثة بنسبة ١١ بالمائة، وبلغ عدد العاملين بهذه المؤسسات أكثر من ١٨٢ ألف عامل، وارتفع عدد العاملين العُمانيين بهذه المؤسسات في عام ٢٠٢٥ إلى ٣٢ ألفًا مقابل نحو ٢٨ ألفًا في عام ٢٠٢٤ و٢٥ ألفًا في عام ٢٠٢٣.

ويعد القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية المستهدفة منذ الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦- ٢٠٢٠)، وشهدت الخطة الخمسية العاشرة مزيدًا من التركيز على رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تركز الخطة الخمسية الحادية عشرة على تعزيز تنافسية القطاع بما يرفع إسهاماته في النمو الاقتصادي، وتستهدف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٥ بالمائة في عام ٢٠٣٠ وإلى ٥,٣ بالمائة في عام ٢٠٤٠. وبينت النشرة أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفعت في عام ٢٠٢٥ إلى مليار و١٣٥ مليون ريال عُمانيٍّ مسجلة زيادة بنسبة ٣٧,٦ بالمائة عن مستواها في عام ٢٠١٨ والبالغ ٨٢٥ مليون ريال عُمانيٍّ، مستفيدة من النمو الذي حققته العديد من الأنشطة المرتبطة بالقطاع وارتفاع أعداد السياح وزيادة الاستثمار في القطاع السياحي.

وأوضحت النشرة أن القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة بلغت في عام ٢٠٢٥ حوالي مليار و١٠٧ ملايين ريال عُمانيٍّ، من بينها ٢٥٢,١ مليون ريال عُمانيٍّ مساهمة نشاط الفنادق الذي سجل نموًّا ملحوظًا خلال السنوات القليلة الماضية، وحلت أنشطة وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى في المرتبة الثانية بـ٢٤٢,٧ مليون ريال عُمانيٍّ، ونشاط المطاعم في المرتبة الثالثة بـ١٩٨,٨ مليون ريال عُمانيٍّ، وجاء نشاط النقل رابعًا بـ١٩٦,٥ مليون ريال عُمانيٍّ، في حين بلغت مساهمة الأنشطة الثقافية ١٨,٨ مليون ريال عُمانيٍّ، والأنشطة السياحية الأخرى ١٩٧,٩ مليون ريال عُمانيٍّ.

وشهدت الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي خلال السنوات الخمس الماضية ارتفاعًا في حجم الاستثمارات خاصة في القطاع الفندقي؛ إذ بلغ عدد الفنادق بنهاية العام الماضي نحو ١٤٧٥ فندقًا بزيادة تجاوزت ١٠٠٠ فندق عن عام ٢٠١٨، وارتفعت إيرادات الفنادق خلال عام ٢٠٢٥ إلى ٣٥٩ مليون ريال عُمانيٍّ مقابل ٢٥٩ مليون ريال عُمانيٍّ في عام ٢٠١٨، وخلال جائحة كورونا كوفيد-١٩ هبطت إيرادات الفنادق إلى ١٠٢ مليون ريال عُمانيٍّ غير أن القطاع بدأ مرحلة التعافي بحلول عام ٢٠٢٢ لترتفع إيرادات الفنادق إلى ٢٢٤ مليون ريال عُمانيٍّ، وواصلت الإيرادات نموها إلى ٢٧٦ مليون ريال عُمانيٍّ في عام ٢٠٢٣ وإلى ٢٩٣ مليون ريال عُمانيٍّ في عام ٢٠٢٤.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد غرة ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٣٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

أحمد الشيدي

الحكومة ما قصرت تعطي طلبة الجامعات مبلغا شهريا لكن الطالب يستلم أول دفعة بعد شهرين، طيب مصاريف السكن ومستلزمات الدراسة والنقل من وين خلال الشهرين وما كل الأسر متيسرة أحوالها، أتمنى صرف ١٥٠ ريالا لكل طالب لمصاريف بداية الدراسة الجامعية.

أحمد باحجاج

ظفار ليست فقيرة في الفرص ... بل فقيرة في استغلال الفرص ! لدينا مدينة ريسوت الصناعية والمنطقة الحرة بصلالة والمنطقة الحرة بالمزيونة ومدينة ثمريت الصناعية التي تم تدشينها وهي في طور التطوير، واستثمارات تجاوزت ٥,١ مليار وأكثر من ٩,٢٠٠ ترخيص هل ممكن أن تتضاعف هذه الاستثمارات وعدد التراخيص ليرى المواطن أثرها في الوظيفة والدخل والتنمية.

د. خالد الشموسي

من أعظم ما يورث القلب طمأنينةً أن يدرك الإنسان أن هذا الكون لا يجري عبثًا، ولا تتحرك أحداثه خارج علم الله وإرادته. فالله سبحانه وصف نفسه بقوله: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾؛ فما أراده كان، وما لم يَرده لَم يكن، ولا يعجزه شيء ولا يمنعه مانع.

«عسكرة الخليج»

حروب وصراعات متواصلة.. فهل كُتب على المنطقة العيش تحت النار؟!

- حرب الخليج الأولى استمرت 8 سنوات وخلفت مليون قتيل وأضرارا اقتصادية بالغة
- غزو الكويت مثّل زلزالا عصف بالمنطقة وأعاد تشكيل استراتيجياتها الأمنية
- «عاصفة الصحراء» بداية التواجد الأمريكي في المنطقة
- غزو العراق بداية انزلاق المنطقة إلى أتون الصراعات العسكرية
- «عاصفة الحزم» ضد الحوثيين في اليمن تواصلت تداعياتها على المنطقة حتى اليوم
- الحرب الأمريكية الإيرانية زعزعت استقرار المنطقة وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي

الرؤية- عبدالله الشافعي

تزداد حدة التصعيد العسكري الأمريكي الإيراني في المنطقة يوماً بعد يوم، لتدخل المواجهات مرحلة جديدة تشمل "حرب الناقلات" والتي أثرت بشكل كبير على استقرار المنطقة وعلى إمدادات الطاقة العالمية، لتصبح منطقة الخليج أمام تحديات اقتصادية وجيوسياسية كبيرة ومعقدة تنعكس آثارها على الأوضاع الاقتصادية والتنموية.

ولم تكن هذه الأزمة -التي تسببت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجوم مفاجئ على إيران في ٢٨ فبراير الماضي خلال انعقاد جولات المفاوضات- هي الأولى من نوعها التي تشهدها المنطقة، فهذا التصعيد العسكري الواسع أعاد للأذهان الحروب والصراعات التي شهدتها العقود الماضية، بدءا من حرب الخليج الأولى ثم حرب الكويت والغزو الأمريكي للعراق والأزمة اليمنية وما تبعها من عمليات لـ"عاصفة الحزم" وأخيرا الحرب الأمريكية الإيرانية وتبعاتها وتطورات الأوضاع في مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وكأن منطقة الخليج كُتب عليها العيش دائما تحت وطأة الحروب.

وإذا ما بدأنا الرصد من عام ١٩٨٠، سنجد أن منطقة الخليج شهدت حروبا وصراعات متتالية في ١٩٨٠ و١٩٩١ و٢٠٠٣ و٢٠١٥ و٢٠٢٥ وحتى الآن، إذ كانت البداية من حرب الخليج الأول التي نشبت بين العراق وإيران في سبتمبر ١٩٨٠ وانتهت في أغسطس ١٩٨٨ وخلفت أكثر من مليون قتيل، وألحقت أضرارا بالغة باقتصاد البلدين.

ولقد اندلعت الحرب لعدة أسباب، وعلى رأسها الدعاية الإيرانية القائمة على تصدير الثورة واشتداد الخلاف بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود خاصة في منطقة شط العرب المطلة على الخليج العربي الغني بالنفط بالإضافة إلى الاشتباكات العسكرية المتقطعة بين البلدين.

ومع تواتر الحوادث القتالية على الحدود، قرر مجلس قيادة الثورة العراقية في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، شنّ حملة عسكرية ضد إيران، وتقدم الجيش العراقي سريعا، وكان تقدير القيادة العراقية يقول إن الحرب ستكون خاطفة ومحدودة لظنها أن الجيش الإيراني كان ضعيفا بعد حملة اعتقالات نفذتها السلطات الإيرانية الجديدة لعدد من كبار قادة الجيش الإيراني إبان عهد الشاه.

وبينما كانت الحرب تدور رحاها على الأرض، كانت هناك حرب أخرى تستهدف ناقلات النفط والسفن التجارية للبلدين قبل أن تتوسع لتشمل الدول الداعمة، ومن ذلك مهاجمة سفن حربية إيرانية عددا من السفن التجارية الكويتية ما دعا الكويت إلى طلب المساعدة الدولية لحماية سفنها.

وبحلول أغسطس ١٩٨٨، يُقدر خبراء اقتصاديون كلفة ٨ سنوات من الحرب بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار، فضلا عن كلفة بشرية أهم وهي أكثر من مليونٍ قتيل وأضعاف ذلك من المصابين والمعوقين، كما خلفت دمارا واسعا في البنية التحتية للبلدين وألحقت ضررا كبيرا بالمنشآت النفطية التي هي قوام اقتصاديهما.

وبعد عامين من وقف الحرب العراقية الإيرانية، شهدت منطقة الخليج زلزالا عصف بالمنطقة وذلك بغزو القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، إذ اخترقت قوات من ٢٠ ألف جندي الحدود مع الكويت من أربعة محاور، وفي غضون ساعات استولت هذه القوات مدعومة بسلاح الطيران العراقي على العاصمة الكويت.

أكمل الجيش العراقي سيطرته على البلاد في يومين، وأعلنت بغداد "تحرير الكويت من حكم آل الصباح"؛ وفي ٤ أغسطس نصّبت حكومة جديدة للبلاد موالية للعراق دامت أربعة أيام.

وفي ٩ أغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق ضمّ الكويت، وقال إنها أصبحت المحافظة العراقية التاسعة عشرة، وأغلق كل السفارات الموجودة فيها وألغى كل سفاراتها في العالم، كما غيّر العراق اسم العاصمة الكويت إلى "كاظمة" قائلًا إنها عادت إلى "الوطن الأم".

ولقد تطورت الأحداث سريعاً بإعلان تشكيل تحالف دولي شاركت فيه أكثر من ٣٠ دولة بقيادة الولايات المتحدة، واكتسب "شرعيته" الدولية بعد اعتماد مجلس الأمن قراره رقم (٦٧٨) يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠، والقاضي باستخدام "كل الوسائل اللازمة" -بما فيها استعمال القوة العسكرية ضد العراق- ما لم يسحب قواته من الكويت، وحدد القرار يوم ١٥ يناير ١٩٩١ موعدا نهائيا لذلك الانسحاب.

وحين اكتملت الترتيبات الميدانية لقوات التحالف، وانقضت المهلة الممنوحة للعراق للخروج من الكويت؛ تحولت الأزمة إلى مرحلتها الأخيرة التي تمثلت في استخدام القوة العسكرية لإرغام العراق على هذا الانسحاب، ففي فجر السبت ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت قوات التحالف حملة جوية مُكثفة شملت الأراضي العراقية كلها سمتها "عاصفة الصحراء"، وكانت أحيانا بمعدل ألف غارة جوية في اليوم. في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس العراقي صدام حسين -عبر الإذاعة العراقية- أن "أم المعارك قد بدأت".

ومن بين الخطوات التي اتخذها العراق ضد "عاصفة الصحراء" قصف إسرائيل وعدة مدن سعودية والبحرين، وسكب ما يقارب مليون طن من النفط الخام في مياه الخليج العربي، والسيطرة على مدينة الخفجي السعودية ذات الأهمية الإستراتيجية (معبر لحقول النفط شرقي السعودية)، لكن سرعان ما استعادتها قوات سعودية وقطرية.

ومع تصاعد العمليات العسكرية، قرر العراق في ٢٥ فبراير ١٩٩١ الموافقة على الانسحاب وفقاً لشروط الانسحاب المعلنة من التحالف الدولي، ومع تزاحم الآليات العسكرية العراقية في طريق العودة، قام طيران التحالف بقصفها وجرى تدمير ١٥٠٠ آلية عسكرية وقتل مئات الجنود العراقيين.

وتسبب الغزو العراقي في خسائر بشرية ومادية فادحة للكويت، وحسب الأرقام الرسمية الكويتية فإن الغزو أدى إلى مقتل ٥٧٠ شخصا ونحو ٦٠٥ من "الأسرى والمفقودين"، وخلف خسائر وأضرارا هائلة تمثلت في إشعال ٧٥٢ بئرا نفطية مما أنتج كوارث بيئية جسيمة وأوقف إنتاج النفط مدة طويلة. كما تعرض العراق -خلال مدة الحرب البالغة ٤٠ يوما- للقصف بأكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، بما في ذلك مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنضّب، وهو ما أدى إلى سقوط ما بين سبعين ألفا ومئة ألف قتيل في صفوف الجيش العراقي (مقابل ٥٠٥ جنود من قوات التحالف، ٤٧٢ منهم أميركيون)، وجرح قرابة ٣٠٠ ألف جندي، وأسر ثلاثين ألفا آخرين.

وعاد الهدوء للمنطقة مرة أخرى لكنه لم يدم طويلا، لأن أمريكا قررت غزو العراق عام ٢٠٠٣ بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل، مما أدى لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وخسائر بشرية قدرت بمليون قتيل ومصاب وملايين المشردين، وخسائر مادية للطرفين تقدر بتريليونات الدولارات، وانزلاق البلاد في عنف طائفي بلغ ذروته خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ولقد استمرت عمليات الغزو -الذي أطلقت عليه واشنطن ولندن "عملية الحرية من أجل العراق"- من بدايته وحتى احتلال بغداد ١٩ يوما، واجهت فيها القوات الغازية مقاومة من الجيش العراقي الذي كان يقاتل دون غطاء جوي.

أما الفترة الواقعة بين لحظة سقوط العاصمة بغداد وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٧ فقد بلغ فيها عدد العمليات العسكرية الأميركية بالعراق ما يناهز ٥٦٩ عملية عسكرية، تتفاوت المحافظات والمناطق العراقية في كثافتها فيها، حيث تأتي بغداد أولا ثم محافظة الأنبار ثم بقية المحافظات، ونُفذ ٣٥٪ منها في عام ٢٠٠٧ وحده.

وقد وصل عدد الجنود الأميركيين في العراق ذروته عام ٢٠٠٧ بانتشار ١٧٠ ألف جندي ثم بقي حوالي خمسين ألفا منهم لدى انتهاء العمليات القتالية في أغسطس ٢٠١٠.

وفي ١٨ ديسمبر ٢٠١١، أعلنت الولايات المتحدة أن جيشها أكمل انسحابه من العراق ذلك اليوم. وكانت بريطانيا بدأت سحب قواتها من جنوبي العراق مطلع أبريل ٢٠٠٩ وأكملته بشكل نهائي يوم ٢٢ مايو ٢٠١١.

ومع بدء الهدوء الحذر في المنطقة وانقشاع غبار المعارك في العراق، لاحت في الأفق حرب أخرى في عام ٢٠١٥ بإعلان السعودية تشكيل تحالف عربي وتنفيذ عمليات عسكرية باسم "عاصفة الحزم" ضد جماعة "أنصار الله" الحوثيين في اليمن، وهي حرب طال أمدها واستمرت تداعيتها حتى اليوم.

وبعد أقل من ١٠ سنوات من "عاصفة الحزم"، دخلت المنطقة بأكملها في دوامة التصعيد العسكري مع تنفيذ المقاومة الفلسطينية عملية "طوفان الأقصى" في أكتوبر ٢٠٢٣، لتتوالى الأحداث بعد ذلك سريعا لتشمل المنطقة بأكملها، وعلى إثرها تقصف إيران إسرائيل وتنشب حرب سميت بحرب الـ١٨ يوما، ثم تندلع حرب أكبر بدأتها أمريكا وإسرائيل في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ ضد إيران وتستمر حتى الآن.

وهذه الحرب الأخيرة شملت دول الخليج، إذ استهدفت إيران القواعد الأمريكية في المنطقة، وأغلقت مضيق هرمز لتتأثر إمدادات الطاقة العالمية، ثم تتحول الحرب بعد ذلك إلى حرب اقتصادية باستهداف ناقلات النفط من قبل الطرفين.

وفي الأيام القليلة الماضية، شهدت الساحة اليمنية تصعيدًا ميدانيًا متسارعًا مع توسع العمليات العسكرية على عدة محاور، إلى جانب قصف عدة مدن في السعودية واستهداف خط شرق-غرب السعودي، وإعلان جماعة "أنصار الله" مؤخرا السيطرة على كامل الساحل الغربي وعدة جزر استراتيجية متحكمة في مضيق باب المندب.

ومع كل هذه الحروب والصراعات المستمرة لأكثر من ٤ عقود، فإن هذه الأحداث الدامية تؤكد أن منطقة الخليج كلما اقتربت من تحقيق قفزات تنموية تظهر الصراعات العسكرية فجأة لتعيق النهوض الاقتصادي وتستنزف موارد هذه المنطقة.